

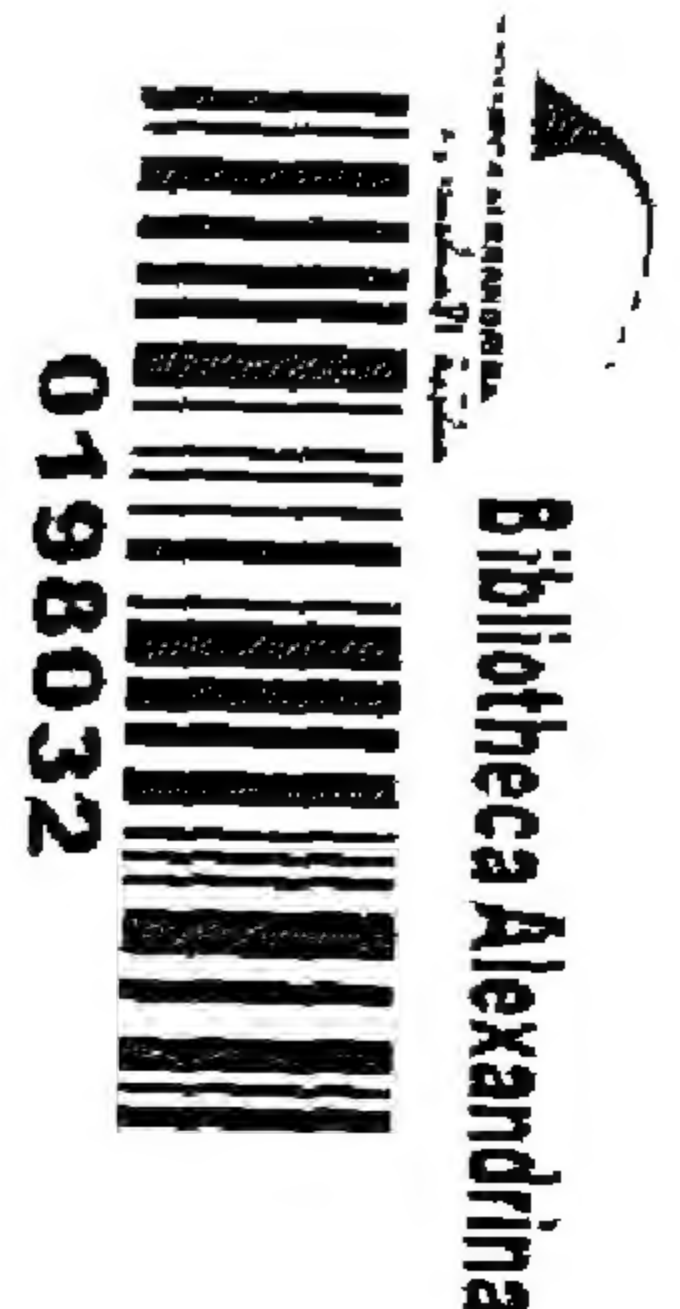
كتاب

مجموعته عربية ١٠٠٪

أضواء

على المنافسة الدولية في أعالي النيل

بقلم
الدكتور علي إبراهيم عبيد



اهداءات ١٩٩٨

أ.د. / محمد العزيز برهام

يس قسم اللغة العربية الأسبق - الإسكندرية

كتب سياسي

المستاذ الدكتور
عبد العزيز بن
نسيم قسم اللغة العربية
بجامعة
الاسكندرية

أضواء

على المنافسة الدولية في أعالي النيل

بقلم
الدكتور علي إبراهيم عبد

مقدمة

حين نقف على « المحصول الثورى » الذى تحقق أخيرا فى افريقية ، لا نملك الا الزهو بهذه القارة العظيمة التى عرفت كيف تنتفض ، ثم تقف شامخة صلبة ، كأنها كل ما فى العالم من ارادة الحياة ..

فبرغم انها استنزفت ابتداء من « الدورة الملعونة » التى قام بها البرتغاليون ، وبرغم انها أصبحت « طرفا » يتمثل الآن فى العواصم الاوربية الى الحد الذى يستطيع فيه الانسان أن يضع أصابعه على بعض الثروات هناك . ثم يصيح « بانها عرق افريقى » . برغم هذا الا ان القارة ما زالت تتفجر بالحياة وبالارادة الصلبة للانسان وبالمستقبل المزهى فى حياة يسودها السلام وترفرف عليها الرفاهية .

لقد ردد كثير من الكتاب القول بأن افريقية أصبحت كالورقة الجافة بعد تقدم الاعصار الاوربى واستقراره فى كل شىء فيها حتى فى « رعوس الناس » ، وكأنهم لا يعرفون أنهم يرددون « اشاعة خبيثة » معناها أنها لا تستطيع أن تقوم بدور حاسم فى المستقبل .

ونحن يهمنى أن نذكر لهؤلاء ولغيرهم ان اقتصاديات افريقية ما زالت « بكرا » وانها تستطيع أن تقود حملة ضخمة من أجل اثراء الحياة ومن أجل أن يعيش الانسان فى « جنتها الجميلة » بفهم عميق .

فارادة الانسان تستطيع تثير مساحتها الشاسعة والاستفادة

من الوفرة التي تتمثل في مساقط المياه والتي قدرت بما يزيد على مجاميع الطاقة الكهربائية لأمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا بالإضافة إلى الصناعات المتعددة التي يمكن أن توجد بها .

ان كل شيء في افريقية الآن ينتظر « عصا السحاح » حتى الصحراء القاحلة قيل انها تخفى امتدادات لا تنتهي من البترول ..

من كل هذا نريد أن ننتهي الى ان افريقية قارة لها مستقبل وانها تستطيع أن تتغلب على فترات الظلام التي مرت بها ..

وانه لكي « نحرس » هذا المستقبل يجب أن نعرف طبيعة الظروف التي مرت بها وطبيعة الصراع الذي دار فوقها ..

وانه اذا كانت افريقية عالما جديدا علينا اليوم بمشكلاته وأحداثه فان نفرا من دارسينا الممتازين قد أحسوا « دبيب الفجر » من زمن بعيد .. فكانت دراساتهم المعمقة وأبحاثهم التي تفخر بها الجامعة ..

ولعل في مقدمة هؤلاء كتاب « المنافسة الدولية » في أعالي النيل للدكتور علي إبراهيم عبده .. فأهمية هذا الكتاب ترجع الى انه كان دراسة جامعية حصل بها علي الدكتوراه في وقت مبكر ، هو عام ١٩٥٨ ومعنى هذا انه عاصر المشكلات الافريقية في وقت كانت فيه القارة « شبه مقتولة » وكانت مجرد « مساحات لونية » تنتمي الى الدول الاوربية .

ثم ان هذا الكتاب يقدم لنا نموذجاً حياً ، عن طبيعة الصراع الاوربي . وكيف ان الدول كانت تظهر متعارضة في أول الامر . وانه من أجل هذا التعارض كان يحمل السلاح ويتقارب الى حد أن السونكي الفرنسي كان يحتك بالسونكي الانجليزي في منطقة أعالي النيل . ولكن كل هذا (الغضب) سرعان ما كان يتحول على (الموائد المستديرة) الى مساومات للتقسيم .. وإلى الرغبة في عدم التعارض

والى التنازل عن شيء فى مقابل آخر . . على أن يكون كل من الشيتين المتعارض عليهما من (أفريقية) . ولقد ظهر هذا الصراع واضحا فى عملية الاحتكاك التى تمت فى هذه المنطقة بين كلا من انجلترا وفرنسا . وايطاليا وألمانيا وبلجيكا . وكيف ان عملية (التصفية الاخيرة) كانت على حساب القارة الافريقية والمواطنين الافريقيين . فاذا أضفنا الى ذلك ان هذا الكتاب قد مس الاعماق السياسية فى مصر . . وان طبيعة هذا الصراع قد علق عليها المصريون الآمال فى تخلص وادى النيل من السيطرة الانجليزية وكيف ان هذه الآمال سرعان ما تبددت أمام عمليات (الاتفاق) التى تمت بين الاطراف المتنازعة ، اذا أضفنا ذلك عرفنا أن هذا الكتاب يمس قسما كبيرا من تطلع مصر الذى كان يرمى دائما الى نشر السلام فى القارة . . والى أن (قلبها) دائما كان مع الافريقيين بل انه كان (يذبح) مع قلوب الافريقيين . وقد ظل ينزف حتى كانت عمليات الانتصار الاخيرة بالقارة . .

من هذا وغيره نستطيع أن نقول ان هذا الكتاب يعتبر من الكتب الرائدة عن افريقية وانه قد أصبح مرجعا هاما لكثير من الدارسين والباحثين فى الشؤون الافريقية .

ومهما يكن من شيء فان كتاب المنافسة الدولية فى أعالي النيل يعتبر فى مقدمة الكتب التى كتبت عن افريقية وانه قد أصبح أحد المعالم الجادة فى الدراسات الافريقية بحيث أن أية دراسة تأتى بعد ذلك دون الأيماء اليه تعتبر متجنبة على دراسة رائدة فى الميدان الافريقى .

والله ولى التوفيق .

دكتور

محمد العتصم سيد

١٩٦٣/٧/١

تمهيد

يسرني أن أقدم للقراء كتاب « أضواء على المنافسة الدولية في أعالي النيل » . وهذا الكتاب في الحقيقة موجز لكتاب « المنافسة الدولية في أعالي النيل من ١٨٨٠ - ١٩٠٦ » الذي كان موضوع رسالتي للدكتوراه ، التي نوقشت فيها بتاريخ ١٨ مايو ١٩٥٧ بجامعة الاسكندرية .

هذا وقد سبق لمكتبة الانجلو المصرية أن نشرت هذا الكتاب سنة ١٩٥٨ ، وكنت قدمته بكلمة قلت فيها :

« أعتقد أن لموضوع « المنافسة الدولية في أعالي النيل » أهمية من نواح مختلفة ، أظهرها انه يتصل بقضية الاستعمار في افريقية وتقسيمها بين الدول الاوربية ، والصراع القائم الآن بين الشعوب الافريقية المتعطشة للحرية ، والتي تصر اصرارا شديدا على الفوز بها ، وبين الدول الاستعمارية المستميتة من أجل البقاء في هذه القارة الغنية بطاقتها البشرية ومواردها الاقتصادية كما انه يتصل بمسألة المياه في أعالي النيل وأثرها الواضح في التطورات التاريخية لهذه المنطقة . »

وحقا تبدأ صلتى الرسمية بهذا الموضوع منذ أن سجلته في الجامعة لدرجة الدكتوراه ، غير أن صلتى الشخصية به ترجع الى أمد بعيد ، وترتد الى الوراء حتى تلبسغ الفترات التي كان يتفتح فيها ذهني - في سنوات الدراسة الثانوية والجامعية - للتاريخ الحديث لوادي النيل . وكنت حريصا أشد الحرص على أن أدرك

فى شىء من العمىق كيف أن الدول الاوروبىة كانت تتناحر على السيطرة على هذا الوادى أو على أجزاء منه • وكان هذا الحرض يزداد نموا مع الزمن كلما قرأت فى هذا الموضوع • حتى اذا أنهيت دراستى فى معهد الدراسات السودانية (الافريقية الآن) عام ١٩٥٠ ، واجتمعت باسستادى المشرف أتحدث اليه عن موضوع الدكتوراه ، طفت على السطح هذه الرغبات التى كانت مستكنة فى الاعماق • واستقر الرأى على اختيار موضوع « المنافسة الدولية فى أعالى النيل من ١٨٨٠ - ١٩٠٦ » •

وقد اعتاد الجغرافيون أن يقسموا مجرى كل نهر الى أقسام ثلاثة ، لكل قسم خواصه ومميزاته الحوض الاعلى والاوسط والادنى • ويشتمل الحوض الاعلى للنيل على منابع النيل الاستوائية وهى تقع فى هضبة البحيرات ، وعلى أحواض بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوبات •

وقد حددت المنافسة بين سنتى ١٨٨٠ و ١٩٠٦ ، لان التوسع الاستعمارى الأوروبى وان كان أخذ ينشط فى افريقية كلها منذ سنة ١٨٧٨ • وهى السنة التى عقد فيها مؤتمر برلين بعد الحرب التركية الروسية ، الا أنه منذ سنة ١٨٨٠ أخذ التوسع الاستعمارى الاوروبى ينتشر بسرعة زائدة فى تلك القارة ، وأخذت الدول الاوروبىة تتسابق على الوصول الى منطقة أعالى النيل وامتلاكها تحقيقا لاغراض وأهداف متباينة • وما ان حلت سنة ١٩٠٦ حتى كانت هذه المنافسة على أعالى النيل قد انتهت نتيجة تسويات واتفاقات بين الدول المتنافسة • ولا يفوتنى أن أذكر هنا انه تم فى العشرين سنة الاخيرة من القرن التاسع عشر وضع الخطوط الرئيسية للخريطة الافريقية وأن هذه المدة تعتبر عصر تقسيم افريقية الذى التهمت فيه الدول الاستعمارية أراضى القارة ، وكان هذا بموجب عمليات دبلوماسية دقيقة متصلة أكبر الاتصال بالدبلوماسية الاوربية العالمية فى ذلك الوقت •

وفي هذه الايام التي تحتل فيها احداث افريقية ومشاكلها مكان الصدارة بين احداث العالم ومشاكله ، حتى أخذ الكاتيون والمؤرخون في مختلف أنحاء العالم يظهرون من علل هذه الاحداث والمشاكل وأسبابها ما كان خافيا بالتعليل والتفسير ، أرى لزاما على الكتاب والمؤرخين العرب أن يولوا كل ما يثصيل بافريقية (اهتماما قائما ، فان نصف الوطن العربي ان لم يكن أكثره يقع في افريقية ، وأما النصف الآخر فهو في آسيا . وليس من شك في أن شعوب آسيا وافريقية تكافح اليوم يدا بيد في سبيل الحرية والاستقلال .

وعلى هذا يسرني أن أقدم للقارئ اليوم هذا الكتاب بالصورة التي بين يديه وهي صورة مبسطة موجزة ، من غير أن تكون تلخيصا مبتسرا لكتاب « المنافسة الدولية في أعالي النيل » ، آمل أن يلقي بعض الضوء على علل الاحداث المعاصرة في افريقية والله ولي التوفيق .

دكتور

على ابراهيم عبده

١٩٦٣/٦/١٧

الفصل الأول تقسيم أفريقيا بين الدول الأوروبية

بدأ الاستعمار الأوروبي بظهور عهد الاستكشافات البحرية على أيدي الأسبان والبرتغال ، الذين توسعوا في ناحية أمريكا الوسطى والجنوبية من جهة ، وعلى سواحل افريقية في اتجاه الهند وأطراف المحيط الهادى من جهة ثانية . وكانت أسبانيا قد اندفعت فى سبيل القوة وجمع السلطان ، فلما انتهت دولة العرب فى الاندلس ولم تجد أسبانيا أمامها من تناضله من العرب ، وجهت نشاطها الفائض نحو البحار ، فاندفعت بكل قوتها فى الاتجاه الجديد . وساعدها على ذلك أن هذا المجال كان مجالا بكرًا لا ينافسها فيه أحد غير جارتها البرتغال ، وهى التى اندفعت معها فى نفس الاتجاه البحرى . ولكن البحار وما وراء البحار كانت أوسع من أن تضيق بهاتين القوتين الناشئتين ، فوجد كل من الأسبانيين والبرتغاليين مجال الاستعمار فسيحاً فى العالم الجديد أو فى العالم القديم . إلا أن البرتغاليين كانوا أسبق من غيرهم فى كشف سواحل افريقية الغربية ، فاحتلوا ميناء سبته سنة ١٤١٥ ، وبعد ذلك بخمس سنوات وصلوا الى جزر ماديرا ، واستمر توغلهم رحلة اثر أخرى ، حتى بلغوا ساحل سيراليون فى عام ١٤٦١ . وفى سنة ١٤٧١ عبروا خط الاستواء لأول مرة ، ولكنهم لم يصلوا الى مصب الكونغو إلا بعد ذلك بثلاث عشرة سنة . وفى سنة ١٤٨٦ قامت رحلة شهيرة قائدها بازلميوس ديلز ، وسبب شهرة هذه الرحلة أن السفن وصلت لأول مرة الى رأس الرجاء الصالح ، بل

وتعدتها قليلا الى الشرق • ولم يتم بارثلميو الرحلة الى الشرق ،
وبقى هذا الشرف التاريخي حتى حصل عليه فاسكوداجاما في رحلته
التي استغرقت حوالى ثلاث سنوات من ١٤٩٧ •

أما عن الفرنسيين ، فادعوا ان أحد مواطنيهم كان أول أوروبى
أسس محلة في جزر كنارى ، ولكن كان هذا المواطن الفرنسى يدين
بالولاء لملك قشتاله ولذلك ضمت هذه الجزر الى الممتلكات الاسبانية
فى القرن الخامس عشر • ولكن بعد ذلك قامت رحلات من بريتانى،
ووصل الفرنسيون الى ساحل غرب افريقية حتى السنغال •

وبدأ الانجليز محاسن اولاتهم الكشفية بالتجارة مع سواحل
افريقية فى أواخر القرن الخامس عشر ، ولكن البرتغاليين احتجوا
على ذلك لاسبقيتهم فى الكشف ، فامتنعت بريطانيا عن ارسال
حملات تعترف بها الحكومة ، واقتصر الامر على شبه لصوصية
بحرية تتغاضى عنها الحكومة ولو انها لا تشجعها • وفى القرن
السادس عشر نظمت رحلات بريطانية الى ساحل غانة وبالاخص
غينيا وساحل الذهب •

وبدأ الهولنديون رحلاتهم فى أواخر القرن السادس عشر ،
أى انهم جاءوا متأخرين ، والسبب فى ذلك الحروب الدينية التى
اشتركوا فيها فى أوروبا ، غير انهم احتلوا بعض الجزر واستقروا
فى جزء من ساحل الذهب ، وكانوا يطمعون فى التوغل فيه لولا
أن الحالة السياسية فى أوروبا كانت لا تمكنهم من المغامرة بقوات
كبيرة فى الخارج •

ونشط الدانمركيون فى القرن السابع عشر ، واهتموا
بساحل الذهب أيضا ، حيث بنوا قلعة كبيرة هناك •

أما عن البروسيين ، فقد تكونت لهم شركة فى أواخر القرن
السابع عشر ، وأقامت محلتين فى ساحل الذهب أيضا ، ولكن

بعد ٤٠ سنة باعتهما الى الهولنديين ولم تعد ألمانيا الى افريقية الا فى سنة ١٨٨٠ .

ويمكننا تلخيص ما كانت تمتلكه الدول الاوروبية فى افريقية سنة ١٨١٥ - وقت مؤتمر فيينا - فيما يأتى :

١ - الاسبانيون كان لهم مدينتا سبتة ومليلة فى شمال المغرب ، وجزر كنارى وجزيرة فرناندو وبو فى خليج غانة .

٢ - البرتغاليون كان لهم غانة البرتغالية ، وأنجولا ، وموزمبيق ، وجزر ماديرا والرأس الاخضر ، وازورس ، وسانت توماس ، وبرنسيب ، وهما مدينتان فى ساحل غانة ومشهورتان بالكاكاو .

٣ - الهولنديون لم يكن لهم الا موطنا صغيرا على ساحل الذهب .

٤ - الفرنسيون كان لهم السنغال ، وريونيان (على المحيط الهندى) وبعض المحلات فى جزيرة مدغشقر .

٥ - الانجليز كانت لهم سيطرة قوية على ساحل الذهب وغمبيا ، وبعض أجزاء سيراليون ، ثم فى الجنوب منطقة الرأس ، وبعض جزر المحيط الهندى مثل سيشل وموريس وجزيرة سانت هيلانه بالمحيط الاطلسى .

وهكذا فى سنة ١٨١٥ كان للاوروبيين الحق فى امتلاك أقل من خمسمائة ألف ميل مربع ، أو $\frac{1}{٢٣}$ من مساحة القارة كلها ، وربما كان $\frac{1}{٢٣}$ من هذا ال $\frac{1}{٢٣}$ هو فقط المحتل فعلا أو الذى تقوم فيه ادارة ما .

ولقد كان نشاط التجارة الافريقية فى الرق دافعا كبيرا من دوافع الاستعمار الاوروبى لافريقية ، وربط الاوروبيون بين افريقية

وبين أمريكا في هذا الموضوع : اذ وجدوا أن السكان الاصليين في أمريكا الجنوبية والوسطى والشمالية ، وفي جزائر الهند الغربية لا يحسنون استغلال الارض ، فمنهم قبائل من الهنود الحمر متوحشة جدا لا يسهل اخضاعها واستئناسها كالدواب وغيرها ، فلم يكن أمامها غير الانقراض ، وقبائل أخرى ضعيفة من حيث قوة البدن والاحتمال . وعلى ذلك استقر الرأي في المستعمرات الامريكية على ضرورة ملء هذا الفراغ بعبيد من افريقية . وابتدأ نقل العبيد من السواحل الغربية الافريقية الى الأمريكتين وجزائر الهند الغربية . وقد نقلوا بأعداد كبيرة . ونظمت تجارتهم على أسس وقواعد وكانت على عدة مراحل ، كان أولها تأسيس النقط والمحطات على الساحل الافريقي الغربي . وأعدت هذه المحطات لاقتناص العبيد من الداخل عن طريق افريقيين آخرين ، أو عن طريق عرب بصطادون لهم . ثم هناك متعهدون لنقل العبيد في السفن الى المواطن الامريكية . وفي أمريكا يحدث الشراء لمن يريد من أصحاب الاراضي المستعمرين . ولقد ساهمت انجلترا مساهمة فعالة في هذه العملية وبخاصة في النقل . اذ بزت انجلترا - لانها تملك أسطولا تجاريا كبيرا - الدول الاخرى في نقل العبيد من افريقية الى أمريكا . واختصت بعض الموانئ الانجليزية مثل ليفربول بهذه الحركة . ومما يعطينا فكرة عن ضخامة هذه العملية أنه نقل الى جزائر الهند الغربية فقط في القرن الثامن عشر ما يزيد على مليونين من السود الافريقيين . وأدى اقتناص العبيد الافريقيين ونقلهم الى العالم الجديد الى القسوة البالغة مما كانت نتيجة موت عدد كبير منهم . وكانت عملية اقتناصهم في افريقية شنيعة للغاية ، وأشنع منها الرحلة في المحيط بين افريقية وأمريكا . لان المركب كانت تحاول نقل أكبر عدد ممكن ، فكانوا يرصونهم كالسردين في العلب . ويقضى العبيد الاسابيع والشهور في هذه الاوضاع . وقيل ان الرائحة في عنبر السفينة كانت كافية للموت . واذا هاج

المحيط وحدث ما يهدد فيرمي عدد منهم أحياء فيه . فكانت الرحلة تقشعر لهنا الأبدان حقا . وعندما يصلون إلى أمريكا كانوا يستخدمون في الزراعة وخاصة زراعة القصب والدخان وغيرهما . ومن هنا نشأت العناصر السوداء الموجودة في الأمريكتين وجزر الهند الغربية . والمشكلة التي ترتبت على نقل السود في العالم الجديد كانت كبيرة . في أمريكا الجنوبية كان الاتجاه إلى الامتزاج مع هؤلاء السود إلى حد ما . أما في الشمالية فالحال مختلف كل الاختلاف ، فلم يحدث مثل هذا الامتزاج مما أدى إلى التفرقة العنصرية ، وإلى تباين الحقوق والواجبات .

ومن العجيب أن المفكر الفرنسي المعروف « منتسكيو » أراد في كتابه « روح القوانين » أن يعتذر عن خطيئة أبناء أوروبا ، الذين عملوا على إبادة الهنود الحمر في أمريكا ليحلوا محلهم في أرض تلك القارة ، فأورد عذرا هو أقبح من الذنب ، وكأنه قد أراد أن يبرر استعباد الأوروبيين للأفريقيين ، حين نقلوا بضعة ملايين منهم من القسارة الأفريقية ليستخدموهم عبيدا في تعمير أراضي أمريكا وفيافيها الواسعة فيقول :

« إذا طلب مني أن أدافع عن حقنا المكتسب لاتخاذ الزنوج عبيدا ، فاني أقول : ان شعوب أوروبا بعد أن أقنت سكان أمريكا الأصليين ، لم تر بدا من أن تستعبد شعوب افريقية لكي تستخدمها في استغلال كل هذه الاقطار الفسيحة . والشعوب المذكورة ماهي الا جماعات سوداء البشرية من أخمص القدم إلى قمة الرأس ، وأنفها أفطس فطسا شنيعا ، بحيث يكاد أن يكون من المستحيل أن ترثي لها . ولا يمكن للمرء أن يتصور أن الله سبحانه وتعالى - وهو ذو الحكمة السامية - قد وضع روحا - وعلى الاخص روحا طيبة - في داخل جسم حالك السواد . . . »

كانت محاربة تجارة الرقيق من العوامل التي برز بها

الاستعمار فى الجزء الاخير من القرن التاسع عشر . وحقا أبطلت
تجارة الرقيق فى المناطق التى رسخت فيها أقدام الحكومات
الاوروبية ، ولكن هذا لم يؤد طبعاً الى التحرير الحقيقى للافريقيين ،
فقد ترتبت على الاستعمار ألوان أخرى من الاستغلال فى مظهرها
مخالفة للرق وفى مخبرها هى نوع من العبودية .

وبين سنتى ١٨١٥ و ١٨٨٠ بدأ التوغل الاوروبى الحقيقى
فى افريقية ولو أنه كان غير واضح المعالم ، وعلى فترات متقطعة ،
وفى أثناء هذه الفترة كانت الممتلكات الحقيقية كما يأتى :

١ - بدأت فرنسا فى سنة ١٨٣٠ غزو الجزائر الذى تم
قبل سنة ١٨٤١ . وفى ابريل سنة ١٨٥٤ حل الجنرال فيد هرب
محل الكابتن بروتيه كحاكم عام على السنغال ، وتحت ادارته
النشطة زادت الرقعة التى تحتلها فرنسا زيادة ملحوظة . وفى
سنة ١٨٦٨ تركزت الحماية الفرنسية على بورتونوفو على ساحل
داهومى ، ولو أنه لم تتخذ التدابير لتوسيعها . وفى سنة ١٨٤٢
وضع أساس امبراطورية الكونغو الفرنسية عندما حصل الفرنسيون
على مركز فى جابون . وتبع ذلك - فى حوالى سنة ١٨٦٠ - اتساع
الممتلكات الفرنسية فى الداخل . وأخيراً اشترت فرنسا فى سنة
١٨٦٢ أوبك على الساحل الصومالى من سلطان تاجورا ، ولو أنه
لم تعمل محاولات فى ذلك الوقت لتثبيت مركز هذا الاحتلال .

٢ - ولقد اتسع نفوذ بريطانيا قليلاً فى سيراليون وساحل
الذهب . وفى سنة ١٨٦١ حصلت على لاجوس . أما امتلاك خليج
وولفس ولو أنه كان بعد بريطانيا فى سنة ١٨٧٨ ، إلا أنه كان
يتبع بالفعل فترة الاستعمار الاقتصادى بعد سنة ١٨٨٠ . وأهم
الممتلكات البريطانية ما بين ١٨١٥ ، ١٨٨٠ كانت فى جنوب
افريقية ، حيث أصبح الحد الشمالى لها فى هذه المنطقة مكوناً من
نهر الاورنج ودولة الاورنج الحرة والترانسفال وشرق افريقية

البرتغالي • وكانت الرقعة التي تمتلكها بريطانيا في جنوب افريقية في سنة ١٨٨٠، حوالي ٢٥٠ ألف ميل مربع •

ففي الخمسين سنة ما بين ١٨٣٠ ، ١٨٨٠ كان أهم ما امتلكه الاوروبيون هو الجزائر واحتلال البريطانيين لمائة وثلاثين ألف ميل مربع في جنوب افريقية • وبواسطة المغامرة الجزائرية أصبح لفرنسا الحق في مساحة تقدر بأزيد من مليون ميل مربع ، ولكن في سنة ١٨٨٠ لم يكن عشرة في المائة من مساحة القارة خاضعا خضوعا فعليا للاوروبيين • وفي العشرين سنة التي تلت ذلك استولى الاوروبيون على الجزء الباقي من القارة جميعه - ماعدا مراكش وطرابلس - وقسموه فيما بينهم • وقد تم معظم هذه العملية الى حد كبير في السنوات العشر التي تلت ١٨٨٠ •

وتقريبا الى سنة ١٨٨٠ ، لم يكن هناك دافع واحد قوى يحرك السياسة الاستعمارية الاوروبية • فقبل سنة ١٨٠٠ مثلا كانت أغراض الاستعمار بعضها ديني وبعضها اقتصادي وبعضها عاطفي ، كما أن الاسرات المملوكة كانت لها أطماع شخصية لمجرد التوسع • وحتى في النصف الاول من القرن التاسع عشر لم تكن قد تحددت الدوافع التجارية أو الصناعية أو المسالية ، التي كانت أهم دوافع الاستعمار فيما بعد • وفي منتصف القرن التاسع عشر بدأت العوامل الاقتصادية تظهر قليلا ، ولكنها لم تكن حتى تلك اللحظة المحرك الاساسي لسياسة الدول • فلم يكن دزرائيلي مثلا يفكر في ضم أراضي جديدة لأغراض تجارية أو اقتصادية ، بل كان المقام الاول لا يزال للنواحي الاستراتيجية وحب الفخفة أو الظهور •

أما سياسة الاستغلال الاقتصادي في **Economic Imperialism** فانها ظهرت بوضوح في العشرين سنة الاخيرة من القرن التاسع عشر • ففي الدول الصناعية الكبرى انتقلت مقاليد الامور الى طبقات التجار وأصحاب المصانع والرأسماليين • وتبدلت المثل العليا في

التوسع الاستعماري الى أغراض تجارية وصناعية ومالية ؛ وكان مؤسس هذه السياسة الاستعمارية في بريطانيا هو جوزيف تشمبرلين . وقد ذكر بصراحة أن الغرض من الاستعمار هو إيجاد أسواق وعملاء للصناعات البريطانية . وكذلك في فرنسا نادى رجال السياسة بضرورة الحصول على مستعمرات لنفس هذه الأغراض . فقد ألقى « جول فرى » أستاذ المنطق الاستعماري في فرنسا تصريحاً في البرلمان الفرنسي عام ١٨٩٥ دفاعاً عن السياسة الاستعمارية لحكومة فرنسا ، التي كان رئيسها وقتئذ قال فيه : « ان شعوب أوروبا يطمحون الى الاستيلاء على مستعمرات لأغراض ثلاثة هي :

- ١ - الطمع في الحصول على خامات المستعمرات .
 - ٢ - والاستحواذ على أسواقها لبيعوا فيها كل ما تنتجه بلادهم من مصنوعات .
 - ٣ - واتخاذها ميادين تستثمر فيها رؤوس الأموال الفائضة .
- وفي خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر احتلت بلجيكا الكونغو . واحتلت إنجلترا مصر في سنة ١٨٨٢ ، وأعلنت حمايتها على الصومال في سنة ١٨٨٤ ، وضمت بتشوانالاند في جنوب افريقية ، ونيجيريا ، وافريقية الشرقية البريطانية ، وتوسعت في غينيا وسيراليون وساحل الذهب ، وأعلنت حمايتها على أوغندا في سنة ١٨٩٤ ، استعمرت السودان باسم مصر بعد ذلك بسنوات قلائل . أما فرنسا فقد احتلت تونس في سنة ١٨٨١ ، وتوسعت في السنغال ، واحتلت منطقة الكونغو الفرنسية والصومال الفرنسي وساحل العاج ومدغشقر في هذه الآونة أيضاً . وبالنسبة لألمانيا فانتها ساهمت في التوسع الأوروبي في افريقية من سنة ١٨٨٠ باستيلائها على جنوب غرب افريقية والكمرون وتوجولاند وافريقية الشرقية الألمانية . وتوسعت البرتغال في غانة البرتغالية

وفي أنجولا وأفريقية الشرقية البرتغالية . واحتلت إيطاليا الصومال
الإيطالي وأريتريا .

ثم احتلت إيطاليا ليبيا في سنة ١٩١٢ ، كما أن بلاد المغرب
سقطت فريسة للاستعمار في نفس السنة ، فاحتل الأسبان جزءا
من شمالها ، واستولى الفرنسيون على منطقة مراكش ، وخضعت
طنجة لنظام دولي . وبعد الحرب العالمية الأولى وانهزام ألمانيا
اقتسمت الدول الأوروبية مستعمراتها في أفريقية ، فحصلت
بريطانيا على مستعمرة أفريقية الشرقية الألمانية التي هي تنجانيقا،
وعلى جزء من مستعمرة توجولاند أضيف إلى مستعمرة ساحل
الذهب ، وعلى جزء من مستعمرة الكمرون ضم إلى نيجيريا . أما
فرنسا فاستولت على الجزء الباقي من توجولاند وضمته إلى داهومي
وعلى الجزء الأكبر من الكمرون وضمته إلى أفريقية الاستوائية
الفرنسية . كما أن بلجيكا والبرتغال حصلت كل منهما على جزء من
مستعمرة أفريقية الشرقية الألمانية . كذلك فاز اتحاد جنوب
أفريقية بمستعمرة جنوب غرب أفريقية الألمانية .

الفصل الثاني أخلاء السودان

نظمت مصر أمور السودان في أوائل القرن التاسع عشر في أيام محمد علي . وفي أيام اسماعيل أرسلت الحملات التي استولت على شاطئ البحر الأحمر حتى رأس جردفوي ، واستولت على إمارة هرر ، وأرادت تمهيد السبيل للكشف العلمي عن الاجزاء التي كانت لاتزال مجهولة في أواسط افريقية وبخاصة منابع النيل . واستعانت مصر في ذلك بالكاشفين والضباط الاوروبيين وبخاصة الانجليز منهم . ولقد أخطأ اسماعيل اذ توهم أنه قد يكسب عطف انجلترا ومعونتها في تنفيذ سياسته الافريقية بالاستعانة بموظفيها في حكم السودان وبسط حدوده جنوبا ؛ وذلك لان انجلترا نفسها كانت مهتمة منذ النصف الاول من القرن التاسع عشر بتمهيد سبيل الاستعمار في افريقية بواسطة المبشرين والكاشفين . فعمل هؤلاء الانجليز الذين استعان بهم اسماعيل لحساب السياسة البريطانية التي كانت تطمح منذ ذلك الوقت في استعمار أعالي النيل . في سنة ١٨٦٩ عهد الى السير صامويل بيكر القيام بمهمة في أواسط افريقية لحساب مصر تهدف الى اخضاع البلاد الواقعة في جنوب غوندوكورو لحكم مصر ، والغاء تجارة الرقيق ، وفتح بحيرات خط الاستواء الكبرى للملاحة . وغين صامويل بيكر حكمدارا لمديرية خط الاستواء ، فأساء معاملة الاهالي وشن عليهم هجمات عدة استولى فيها على عدد كثير من ماشيتهم . وكان لذلك أثر كبير في تسوء سمعة مصر بين سكان تلك المناطق . ولاشك أن ذلك كان في صالح السياسة البريطانية .

وبعد استقالة صامويل بيكر في سنة ١٨٧٣ أقنعت انجلترا اسماعيل بتعيين جوردون بدلا منه، فعينه في سنة ١٨٧٤ حاكما على مديرية خط الاستواء ، ولكنه كان مستقلا في أعماله عن حكمه اريه عموم السودان ، بدلا من أن يكون خاضعا لها مثل سلفه صامويل بيكر . وكانت مهمة جوردون الرسمية توطيد سلطة مصر ومدىها الى البحيرات . ولكن كان موقف انجلترا الحاسم من التوسع المصرى من ناحية ممبسة وساحل افريقية الشرقى ومن ناحية أوغندة ومنابع النيل من أكبر العوامل التى أربكت جوردون فى أداء مهمته ، فمنع مصر من توطيد قدمها فى أوغندة بعد أن احتلت عاصمتها . وقد فعل ذلك لتفادى اغضاب انجلترا . وبعد انتهاء مدة خدمة جوردون فى سنة ١٨٧٦ استدعاه اسماعيل لخدمة الحكومة المصرية مرة ثانية ، وعينه فى فبراير سنة ١٨٧٧ حاكما عاما للسودان ، فأخذ يعمل لصالح دولته انجلترا، وأرجع الحدود المصرية الى منطقة خلفية بعيدة عن بحيرة ألبرت نيانزا ، واتبع سياسة قاسية أثارت الأهالى ضد المصريين . وأخيرا استقال جوردون فى سنة ١٨٧٩ من خدمة الحكومة المصرية بعد أن تخرجت الامور فى السودان ، وأصبح على وشك أن يهم بالثورة . ويبين لنا هذا بصورة واضحة عمق السياسة البريطانية وتمهيدها السبيل لاحتلال السودان جميعه بما فيه أعالى النيل .

بعد استقالة جوردون بسنتين قامت ثورتان : أما الاولى ، وهى المعروفة باسم الحركة العرابية ، فترمى الى المطالبة بالحكم النيابى وحفظ حقوق الوطنيين المصريين والحد من تدخل الاجانب ، وأما الثانية فقد قام بها المهدي فى السودان، وتغلب عليها الصفة الدينية . ودخل مصر جيش انجليزى قضى على ثورة عرابى واحتل البلاد . ولكن المهدي كان أبعد منالا لصعوبة المواصلات ، وأكثر جلادا فى تلك البلاد النائية . فأباد قوة أرسلت لاختصاصه بقيادة هكس، وألحق بها قوة أخرى زحفت اليه فى سواكن بقيادة بيكر باشا . وهنا أشارت انجلترا - لغرض فى نفسها - على الحكومة المصرية بإخلاء السودان ،

فأبى شريف رئيس الوزراء في ذلك الوقت أن يدعن لهذا الرأي ، ووقف موقفه المشرف المشهور مفضلا ترك الحكم على ترك السودان . وقد كانت المحاورة بينه وبين الخديوى شديدة ، فهو لم يكن يريد التخلي عن السودان ، أما الخديو فقد رجح فكرة الجلاء بناء على رغبة الانجليز ، فلما رأى شريف تصميم الخديو على اخلاء السودان ، وأن انجلترا عرقلت كل فكرة تتعارض مع سياستها الخاصة بالاخلاء ، اجتمع هو والوزراء وقرروا عدم الموافقة على ما عرضه بارنج من اخلاء السودان طبقا لأوامر انجلترا . وفي الوقت نفسه وقعوا عريضة الاستقالة التي قدمت للخديو في ٧ من يناير سنة ١٨٨٤ ونصها « بعد الديباجة - قد اقترحت علينا دولة ملكة انجلترا المعظمة أن نخلي السودان ، وليس لنا حق في فعل ذلك لأن هذه الولاية من ممتلكات الدولة العلية التي فوضت وقايتها الى عهدتنا . وقد طلبت دولة المملكة أيضا أن نقبض بنصائحها بدون مذاكرة فيها ، ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظمات الشورية الصادرة في ١٨ من شهر أغسطس سنة ١٨٧٨ التي نص فيها على أن الخديو يجري أحكام البلاد باشتراكه مع النظار . فبناء على ذلك نضطر هنا الى أن نطلب من مقامكم العالي أن تقبلوا استعفائنا لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية (١) » .

قبل الخديو توا استقالة وزارة شريف . واستدعى « رياض » وعرض عليه تأليف الوزارة على أساس اخلاء السودان ، فاعتذر وكان ما قاله له « اننى أود لو كنت ناظرا في نظارة شريف باشا حتى يكون لى شيء من فخر موقفه المشرف (٢) » .

فعرضت الوزارة على نوبار، فقبلها وألف وزارته في ١٠ من يناير سنة ١٨٨٤ على أساس فكرة الجلاء عن السودان . ولم يبق بعد ذلك

(١) اسماعيل سرهنتك : المرجع السابق ص ٤٢١

(٢) احمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ط ١٩٢٤ ج ١ ص ٢٦٦

إلا التفكير فى طريقة الجلاء . ولم يكن هناك بد - فى نظر انجلترا - من الاستعانة بخبير الثورات جوردون ، وقصة اختصار جوردون لتنفيذ فكرة الانسحاب من السودان وردت بأشكال مختلفة ، وأثير حولها كلام كثير ، وبخاصة عند نهاية جوردون وقتله وهياج الرأى العام فى انجلترا ضد المسئول عن هذا . والكتاب الذى استطاع تلخيص كل المعلومات المتعلقة بجوردون ونهايته هو كتاب « جوردون والسودان » لمؤلفه الاستاذ الن Allen (١) .

والصورة التى ترسم عادة عن جوردون أنه رجل يسبح فى أوهام التصوف ، ويحلم بالآخرة والدين ، صورة صحيحة فى شكلها العام ، ولكن الرجل فى الواقع كان كثير الدهاء والمكر ، وكانت له مظاهر شخصية . فقصة اختياريه لكى يتولى تصفية حساب مصر فى السودان لم تكن من تأثير الرأى العام الانجليزى على الحكومة فحسب ، بل لعب جوردون بمهارة دور الايحاء بأنه هو الرجل الذى تريده الناس ، وذلك على الوجه الآتى : فى الوقت الذى اشتدت فيه الحوادث فى السودان اختفى جوردون عن انجلترا ، اذ قام برحلة الى الجزر التى فى شرق افريقية ، ثم انتقل منها الى القدس ، وأخذ يشغل نفسه فيها برؤية المعالم الدينية ، فريد مثلاً أن يعرف الموضع الذى صلب فيه المسيح بالضبط ، وأين دفن وغير ذلك ، ولا يتكلم فى أى موضوع آخر . ولكن كان جوردون أثناء اقامته بالقدس على اتصال بالملك ليوبولد ملك بلجيكا ، وهذا كانت له مشروعات فى الكونغو ، وكان يريد استخدام ستانلى وجوردون فى تنظيم الكشف فى أعالي الكونغو ، وتنظيم الحكم والادارة والاستغلال هناك على النمط الذى اشتهر به جوردون فى أعالي النيل ، كما كان ليوبولد يريد الاستفادة من سمعة جوردون فى محاربة تجارة الرقيق . وجوردون من ناحية

1. Allen, Bernard, M. : Gordon and the Sudan (London, 1931).

أيضا صار في المشروع ليظهر أمام الحكومة الانجليزية أن غيرها في
في حاجة اليه .

وفي هذه الظروف عاد جوردون الى انجلترا . فأشار أفراد
مختلفون على الحكومة الانجليزية بارساله الى السودان ، ومن بينه
هؤلاء صامويل بيكر . وبناء على ذلك دعى جوردون الى اجتماع حضره
بعض الوزراء ، وسئل في هذا الاجتماع عما اذا كان على استعداد
للقيام بمهمة اخلاء السودان فوافق على ذلك . وسألت الحكومة
الانجليزية بارنج هل مصر موافقة على جوردون أم لا ؟ فكان رأى
حكومة مصر في أول الأمر أن حركة المهديّة اسلامية فكيف يرسل
حاكم غير مسلم يمثلها ، ومن الجائز أن هذا يقوى الحركة المهديّة ،
ويجعل السودانيّين يعتقدون أن المصريين والاتراك كفار كما يقولون .
ولكن أمكن التغلب على هذا الاعتراض ، ووافقت مصر على ارسال
جوردون الى السودان .

وفي لندن أعطيت الى جوردون تعليمات مكتوبة، تقضى بأن حكومة
جلالة الملكة ترغب في أن يذهب حالا الى مصر لكتابة تقرير لها عن
الحالة العسكرية في السودان، وعن الوسائل التي يستحسن اتخاذها
لسلامة الحاميات المصرية التي تحتل مراكزها في تلك البلاد وأيضا
لسلامة الرعايا الاوروبيين الموجودين في الخرطوم . وأن عليه أيضا
أن يبحث ويقدم تقريرا عن الطريقة الممكنة للاخلاء من داخلية البلاد،
وكذلك عن الوسائل التي يمكن اتباعها لسلامة موانئ البحر الاحمر
وادارتها ادارة حسنة . وفي هذا الصدد طلب منه أن يهتم اهتماما
خاصا بأفضل الوسائل لمنع التحريض الذي يخشى منه من جانب
تجار الرقيق، وبسحب السلطة المصرية من داخل البلاد . كما تقضى
هذه الأوامر بأن يكون جوردون خاضعا لتعليمات معتمد جلالة الملكة
وقنصلها العام في مصر، الذي عين طريقة بها ترسل تقارير جوردون
لحكومة جلالة الملكة مختومة بالشمع الاحمر، وبأن يقوم بأية مأموريات
أخرى تطلبها الحكومة المصرية بحيث يكون طلبها عن طريق السير

«فلن بارنج» • أما مسألة سفره الى سواكن مباشرة أو الى الخرطوم عن طريق النيل فقد تركت لبحثها هو مع بارنج •

وترك جوردون انجلترا فى ١٨ من يناير ١٨٨٤ ، ووصل الى القاهرة فى ٢٥ من الشهر نفسه، وقلده الخديو سلطات الحاكم العام، وفى اليوم التالى سافر الى السودان عن طريق النيل، فوصل الخرطوم فى صباح يوم ١٨ من فبراير ١٨٨٤ • وعلى الفور أمر جوردون بهدم الحصون التى عززها عبد القادر باشا حلمى حول الخرطوم • كما أمر بحرق السجلات الحكومية ، وأهم من ذلك أنه أباح تجارة الرقيق كما كانت جارية بالسودان قبل ذلك •

وعنى جوردون كثيرا بموضوع ترتيب نوع من الحكم فى السودان يصطحب مع التخلي عنه • وكانت فكرته ابعاد المصريين نهائيا عن السودان ، وأيده فى ذلك بارنج • وكانت انجلترا تأمل أن يستطيع جوردون تحقيق هذا بدون عناء أو تضحية فى الاموال والجنود • وهون جوردون كثيرا من شأن الحركة المهدية ، واستمر يؤكد أنه سوف لا يطالب بمال أو جنود ، ويبدو أنه كان فى أول الأمر يتوهم أن الحركة المهدية كانت نتيجة استياء وغضب ، وأنه بإزالة الأسباب يضعف أمر المهدي • ولم يتصور أن الحركة المهدية أصبحت دينية تملك قلوب الناس فى السودان ، وتطلعت لأمانى واسعة لا تقتصر على استخلاص السودان ، بل تعدت الى غزو مصر وتركيا بل ومحاربة أوروبا فى النهاية • والمهم أن جوردون كان يرى فصل مناطق بحر الغزال والمنطقة الاستوائية والحاقتها بمتلكات ليوبولد فى الكنفو • وكان هناك تفاهم بينه وبين ليوبولد على أنه هو الذى يدير هذه الاقاليم ، التى تلحق بالكنفو بعد اجلاء المصريين عن الشمال • وعرض هذه الفكرة على اعتبار انها أفضل وسيلة لمحاربة تجارة الرقيق بابعاد جنوب السودان عن شماله • وبالنسبة لبعض الاقاليم كدارفور وكردفان كانت نظريته أن تكون تحت حكم

السلطين والأمراء من بقايا البيوتات القديمة فى تلك المناطق ،
وأما الأجزاء الأخرى فى شمال السودان كالخرطوم وبربر وأبى حمد ،
فقال : انه يصعب فيها إقامة حكم وطنى لتفرق البيوت القديمة ، ولانها
أصبحت حواضر تجارية بها تجار أغنياء وصناع وهكذا ، ولا تتصل
بالحالة القديمة السابقة فى السودان ، وفكر فى وقت ما أن تستمر
هذه الاقاليم تحت حكم مصر ، ثم عدل عن هذا وفاوض حكومته
بواسطة بارنج فى القاهرة ، فى استدعاء زعيم سودانى كبير هو
الزبير باشا رحمت من القاهرة وتنصيبه سلطانا على تلك المناطق ،
وقال انه الشخص الوحيد الذى له من السمعة والصيت والجاه
والشخصية ما يجعله أقدر فرد على ايجاد قوة وطنية يلتف حولها
الناس ، ويستخدمها فى صرف بعض القبائل عن المهدي . وصمم على
هذا الحل ، وأيده بارنج فى ذلك ، وكتب بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة
١٨٨٤ الى لندن للموافقة على عودة الزبير ، على أن يمنح نيشان
القديسين ميخائيل وجورج الذى يخول حامله لقب سير وعضو فى
الامبراطورية البريطانية من درجة فارس ، وأن يعطى له مبلغ من
المال ليستعين به فى تدبير شئون ولايته الجديدة المستقلة عن مصر ،
كما يمنح اعانة سنوية قدرها خمسون ألفا من الجنيهات ، وأن
يستمر دفع هذه الاعانة لمدة خمس سنوات ، على أن يتوقف صرف
هذه الاعانة السنوية على مدى سلوكه فى ادارته الجديدة ، ولكن
الحكومة الانجليزية لم توافق خوفا من رأى العام فى انجلترا ، الذى كان
يقرن الزبير بتجارة العبيد . ولا أدري ان كانت فكرة استخدام
الزبير باشا فى حد ذاتها وجيهة أم لا ؟ لا شك أنه كان لبقا ويعرف
السودان معرفة طيبة ، ولكن كيف يقاوم هذا الرجل دعوة دينية
كدعوة المهدي ؟ خفا كان باستطاعة الزبير أن يجمع حوله شيوخا
وأمرأاء وبعض الاتباع ، انما كان لا يستطيع الصمود أمام الآلاف
المؤلفة من أتباع المهدي ، الذين كانوا يستهينون بالموت فى سبيله .

وعلى كل فمسألة استدعاء الزبير تبين أن جوردون لم يكن متنبها كل
التنبه لحقيقة الثورة المهدية .

وقصارى القول لم تكن هناك فائدة من كل هذه المشروعات
وأمر المهدي قائم ، فجوردون افترض أنه أنهى مأموريته ، وأر
الحاميات انسحبت بسلام . ولكن ماذا فعل مع المهدي ؟ تضطرب
تقاريره في ذلك ، فأحيانا يصغر من شأنه ، ويدعى أن أمره غي
منتشر الا في كردفان فقط . وأحيانا يدعى أنه ستقوم ضده عداوان
من المشايخ الآخرين ، وأحيانا يعتقد أن الطعن في حكومة مصر
والتظاهر باجتذاب الأهالي كاف للتغلب على المهدية بالطرق السليمة
فعندما وصل الى الخرطوم أمر كما ذكرت سابقا بجمع مستندان
الضرائب المتأخرة على الناس وأحرقها ، وكذلك جمع الكرابيج وأدوان
العقاب المختلفة وأحرقها علنا أيضا . وألف ما سماه مجالس أعيان
في بربر والخرطوم . ومما هو جدير بالذكر أن أول قرار لمجلس
بربر والخرطوم هو رجاء الحاكم العام بأن يؤجل سفر الأرط المصري
الى مصر . وقالوا انها الشيء الوحيد الباقي للحيلولة دون تفشي
الثورة المهدية ونهبها للمدن .

والحقيقة أن جوردون لم يدرك عمق الثورة المهدية ، وأن المهدي
ليس شيخ طريقة من النوع المألوف في ذلك الوقت ، فقد أرسل ا
كسوة تشريفة وخطابا يعرض فيه عليه شيئا من الاستقلال بكردفا
مع لقب سلطان ، فرد عليه المهدي بكل ازدراء بأنه أرفع من أن يكو
أميرا أو سلطانا ، وأنه مهدي الله . ولم يقبل كسوة التشريفة لعد
حاجته الى مثلها ، لأن ملابسه مما يلبسه الزهاد ، الذين يعرضو
كل الاعراض عن متاع الدنيا ، بل ودعا جوردون الى الاسلام واعتنا
دعوته وارتداء الجبة المرقعة ، وهي رداء الدراويش الرسمي . وه
تنبه جوردون لخطورة الموضوع ، فكتب لحكومته عن طريق بار
يقول : انه لا بد من قوة لسحق المهدي ، ولكن الحكومة الانجليز

ترك الأمر لتحل نفسها شيئاً فشيئاً ، عدا اهتمامها لحد ما بموانئ البحر الأحمر لاهتمام انجلترا بهذا البحر وبالمداخل المؤدية اليه . فكان في هذه الموانئ سفن حربية وبعض القوات البرية . ولكن هذه القوات البرية ، وقد حاربت عثمان دقنة أحد قواد المهدي في السودان الشرقي ، منعت من التوغل غرباً نحو وادي النيل نفسه . وترك أمر الخرطوم والحاميات المصرية لرحمة الاقدار ، وانتشرت الدعوة المهدية ، وانقضت القبائل على الحكومة في مختلف جهات السودان الى أن خرجت عنها معظم الدائرة المحيطة بالخرطوم نفسها ، فوُجعت بربر في حوزة الدراويش ، ووصلت قوتهم الى قرب الخرطوم في مركز الحلفاية ، وانقطعت المواصلات التلغرافية مع مصر ، وأصبحت المراسلات بالرسيل فقط . ومن الرسائل التي وصلت الى مصر ومنها الى انجلترا ، عرف أن الخرطوم وجوردون في حصار ، فهاج الرأي العام الانجليزي . وتحت تأثير هذا الهياج تقرر ارسال تجريدة للتقدم نحو الخرطوم ، وعهد بقيادتها الى القائد ولسلي Wolseley الذي حارب المصريين في التل الكبير . وقضى ولسلي هو والقواد العسكريون وقتاً طويلاً في اختيار طريق النجدة . هل تسافر عن طريق البحر الأحمر أو عن طريق وادي النيل ؟ وأخيراً استقر الرأي على أن تتخذ طريق النيل نفسه . ثم مضى وقت آخر في اعداد أنواع معينة من السفن لتستخدم في النقل ، بدلاً من استخدام السفن النيلية المعروفة . ثم بعد فوات هذه الأوقات الطويلة تقدمت القوات الانجليزية من وادي حلفا في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، واستطاع أحد القواد وهو السير شارلس ويلسن Charles Wilson الوصول الى حلفاية في ٢٨ من يناير سنة ١٨٨٥ ، وذلك بعد أن اشتبكت قوات الحملة مع الدراويش في معارك دامية ، ذهب ضحيتها السير هيربرت ستيوارت . ولكن ويلسن سرعان ما عرف وهو بالحلفاية أن الخرطوم سقطت في أيدي الثوار في صباح ٢٦ من يناير سنة ١٨٨٥ ، أي قبل وصوله بيومين فقط ، وأن جوردون قد قتل.

الدرأویش مع عشرات الآلاف من أهالی الخرطوم، فصدرت الأوامر الى الحملة بالعودة ، كما أخلیت دنقلة •

أما عن حصار المهدي للخرطوم فقد تردد المهدي طويلا في التقدم من كردفان لحصارها لصعوبات الزحف مسافة طويلة نحوها ، وللأشاعات المتواترة عن تقدم نجدة من الشمال من الجيوش النظامية، ولكن في النهاية استقر رأيه على السير ، وابتدأ الحصار ، وكان على الأقل يعتمد على أن المدينة ستسلم تحت تأثير قلة الغذاء ، ولكنها سلمت أيضا لان المهديين اقتحموها •

ويقال ان السنجق عمر ابراهيم - الذي كان من ضباط جوردون ولجأ الى المهدي - هو الذي دل قواد المهدي على ثغرة في خط الدفاع ، الذي أقامه جوردون حول طرف المدينة الجنوبي ، أمكنهم منها دخول الخرطوم • فدخلت قوات المهدي المدينة فجر يوم الاثنين ٢٦ من يناير وهجمت في اليوم نفسه على سراي الحاكم العام • وكان جوردون ينتظر هناك لأنه لم يحاول الهرب أو الانتحار • وكانت أوامر المهدي تقضي بعدم قتل جوردون واحضاره حيا (١) ، ولكن أتباع المهدي قتلوه ، وقطعوا رأسه ، وانتهى أمره على هذا النحو • وقد أحدث قتله هزة عنيفة في انجلترا ، حتى أن الملكة لبست عليه ملابس الحداد ، وأن مركز حكومة جلادستون قد ضعف لتردها لدرجة أدت الى هذه المأساة • وأعتقد أن فكرة الانتقام لدى الانجليز قد حملتهم على نبش عظام المهدي وهدم قبته ، عندما استولى كتشنر على أم درمان فيما بعد •

ومن العجيب أن الصحافة الانجليزية بعد موت جوردون أصبحت تسمى السودانيين « عصاة » و « متعصبين » ، مع أن الحكومة الانجليزية على ملا من البرلمان في سنة ١٨٨٤ كانت تصرح بأن

1. Mekki Shigelka : British Policy in the Sudan (1882-1902), London 1952, pp. 300-301.

السودانيين يقاتلون في سبيل استقلالهم، وأنها عازمت على أن تسترد لهذا الشعب استقلاله ، وأنها سوف لا تتحمل تدخل المصريين في شئونه . وقد كان جلادستون رئيسا للوزارة في ذلك الوقت عندما أشار الى أتباع المهدي « كأناس يناضلون من أجل الحرية ويناضلون بحق من أجلها (١) » .

ويقول اتين فيلبي Etienne Veby « وعندئذ اقترحت انجلترا لغاية في نفسها على مصر اخلاء السودان . وكانت تلك الفكرة أجراً لفكرة خطرت ببال انجلترا، اذ أصبح السودان بلاصاحب res Nullius ، وأصبح المكان خاليا ، فتمنى انجلترا أن تحتله . وأظهرت للخديو بأن السودان حمل ثقل ايراده ١٢ مليون جنيه ، وتكاليفه ١٦ مليوناً ، فالجلاء عمل حكيم فاستسلم الخديو . وللقيام بهذا الجلاء الصعب الخطر استدعى جوردون ، وأمر بالآل يخوض غمار موقعة ما . ثم رفضت كل المواد التي طلبها ليحولوا بينه وبين انشاء سلطة محل السلطة المضمحلة ، فلما بلغ الخرطوم قتل في ٢٦ من يناير سنة ١٨٨٥ . . . ثم صدر تصريح رسمي في ١١ من مايو سنة ١٨٨٥ باسم وزارة الاحرار ، القاه الماركيز دي هارتنجتون de Hartington في مجلس العموم ملخصه : التخلي الكامل والعاجل عن السودان واعادة حدود مصر الى وادي حلفا (٢) » .

واتفقت انجلترا والحبشة على تسهيل خروج الحاميات المصرية، التي كانت مهددة في السودان الشرقي ، فوصلت هذه الحاميات الى مصوع ، ومنها الى مصر . وبذلك أصبح المهدي وخليفته عبد الله التعايشي من سنة ١٨٨٥ فصاعدا السيادة للذين لا ينازعهما أحد في السودان كله ، ما عدا المنطقة الاستوائية ، حيث كان هناك أمين

-
1. Allan, Bernard : Gordon and the Sudan (London, 1931), pp. 204, 230, 338.
 2. Velay, Et : Les Rivalités Franco-Anglaises en Egypte, 1876-1904 : 1904, pp. 164 - 165.

باشا محتفظا بمركزه وجاهكما باسم مصر حتى اختطفه استانلي في سنة ١٨٨٩ كما سأبين هذا فيما بعد .

ولقد شعر المصريون بفقدانهم السودان شعورا مراء فكان هناك خوف من أن يفقدوا السيطرة على أعالي النيل قد يؤدي الى محاولات للتدخل في امداد مصر بالمياه . ولكي تقدر هذا الشعور علينا أن ندرك أن مصر كانت تعتقد لعدة قرون بأنه من الممكن التدخل في مياه النيل وتهديد مصر بمنع وصول المياه اليها .

وتمشى مع هذا الرأي ما كتبه اللورد ملنر Milner في سنة ١٨٩٢ بأن فقد مقياس الخرطوم كان خسارة فادحة ، ويقول ماترجمته : وعدم وجود تقارير يومية عن ارتفاع النيل أثناء الفيضان ، كالتقارير التي كانت ترد من الخرطوم قديما ، هو في حد ذاته - كما يخبرك بذلك أي مهندس للرى - سيئة خطيرة لهذا البلد . ولكن هناك قلق زائد . ان أهالي السودان لن تكون لديهم أنفسهم المهارة الهندسية الكافية ليتلاعبوا بالنيل ، ولكن بالرغم من هذا فانه من المزعج أن نفكر في أن امداد المياه المنتظم بواسطة النهر العظيم ، الذي هو بالنسبة لمصر ليس مسألة رخاء ورفاهية ، بل في الواقع مسألة حياة ، سيتعرض دائما للخطر طالما أن مياه أعالي النيل ليست تحت سيطرة مصرية ، من يثبتنا بما يحدث لو أن دولة متحضرة كبرى ، أو أن دولة لديها مهارة فنية قامت في يوم ما بمشروعات هندسية في أعالي النيل ، وحولت المياه اللازمة للرى الصناعى في مصر من أجل رى تلك المنطقة ريا صناعيا . قد يبدو هذا الاجراء بعيدا . وأعترف أن هذا بعيد الاحتمال جدا . ولكن قبل أن نطرح هذا جانباً دعنا نبحث ماذا سيكون شعور سكان أى بلد عادى - وليكن بلدنا على سبيل المثال - لو كان هناك حتى مجرد احتمال بعيد بأنه في امكان أية دولة أجنبية أن تغير كمية المطر السنوية . ولن تشعر مصر بأية راحة أبدا ، ولا يمكن أن نعتبر أن المسألة المصرية قد

سويت الى حد ما ، حتى يسود النظام وادى النيل الى مسافة أبعد من الخرطوم على الأقل (١) .

وقال سكوت منكريف بعد ذلك بسنين قليلة « مالا يستطيع أن يعمل المهدى سوف يفعله شعب متمدن » . ويمكنني أن أوضح حقيقة جليلة ، هي أن من يستولى على أعالي النيل يملك زمام مصر . . . فدولة متمدينة في أعالي النيل يمكنها أن تبني قناطر عبر مخرج فكتوريا نيانزا ، وتسيطر عليها كما تسيطر منشستر على ثرلير Thirlmere ، وسوف تكون هذه العملية سهلة . ولو تمت مرة فإن امداد النيل سوف يكون في أيدي هذه الدولة المتمدينة ، وإذا نشبت حرب بينها وبين مصر المسكينة ، فإنها تستطيع أن تغرقها بالفيضان ، أو تقطع عنها المياه عندما تشاء . »

وعلى ذلك فالخطر موجود ومعروف . ولكن لو كان هناك شيء واحد لا تريد السلطات البريطانية في مصر أن تبحثه في ١٨٨٨/١٨٨٩ ، فإن هذا الشيء هو استرداد السودان .

ولقد كتب بارنج في ذلك يقول « لا يوجد الآن ولم توجد منذ تحطيم جيش الجنرال هكس فكرة جدية لبثت سياسة إعادة فتح السودان بقوة السلاح » . ولقد كانت هذه الفكرة بالنسبة له مسألة ميزانية وسياسة . وفي ذلك الوقت لم يكن هناك تأكيد بأن انجلترا سوف تمكث في مصر ، وحتى لو بقيت فإن المال الموجود كانت تحتاجه انجلترا في مشروعات الإصلاح . وطالما كان المهديون يسيطرون على السودان ، لم يكن هناك خطر كبير في التدخل في مياه النيل . بل كانت توجه المراقبة والحذر للدول الأوروبية . وبما أن مصر قد تخلت عن السودان فلم يكن من المستبعد أن تحاول أية قوة أخرى أن تغزوه . لقد تنبأ السير صامويل بيكر في سنة

1. Alfred Milner : England in Egypt, London 1926, p. 161.

١٨٨٤ بأن السودان سوف يصبح فريسة سهلة لأول مغامر ،
وصرح بأنه لو كان فرنسا لما أهمل هذه الفرصة . واقتنع بهذا
الرأى كتاب آخرون أمثال السير فردريك لجارد ، فقال « انه لمن
التبجح أن ندعى بأنه من حقنا منع دول أوروبية أخرى من النهوض
بالسودان والقضاء على تجارة الرقيق ما دمنا قد تخلينا - في مواجهة
أوروبا - عن ادارة ثابتة الاركان في تلك المنطقة (١) » .

وبينما كانت مصر تنتظر المال اللازم لاعادة فتح السودان ،
وبينما كانت انجلترا غير راغبة في اقراض هذا المال أو القيام
بالغزو بنفسها ، كانت كل الجهود موجهة لمنع الدول الأخرى من
القيام بالمشروع ، وأصبحت حماية أعالي النيل إحدى مفاتيح
السياسة البريطانية في افريقية ، وكانت هذه سياسة لها آثار
بعيدة المدى حتى حلت حلا ناجحا بتسوية فاشودة (٢) .

من الممكن الهجوم على النيل من اتجاهات مختلفة : من البحر
الأحمر - من ساحل افريقية الشرقى ، ومن الكنفو . وعلينا أن
تبحث السياسة البريطانية في كل من هذه المناطق الثلاث ، وهذا
ما سنفعله في الفصول التالية .

-
1. Sir Frederick Lugard : The Rise of our East African Empire (London, 1893), 11, p. 566.
 2. William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism 1890-1902. New York 1951, p. 108.

الفصل الثالث

السياسة البريطانية

في منطقة غربي البحر الأحمر

الاتفاقات البريطانية الايطالية

في سنتي ١٨٩١/١٨٩٤

كانت الحبشة في منتصف القرن التاسع عشر مقسمة الى ولايات كثيرة التطاحن ، كل واحدة يرأسها حاكم ، وفي العادة كان الذي يتغلب من بين حكام المقاطعات يصبح امبراطورا وحدث حوالى سنة ١٨٥٠ أن ارتفع نجم أحد الحكام ، وكان الامبراطور ضعيفا ، فتوصل هذا الحاكم الى العرش سنة ١٨٥٥ ، وأصبح يسمى الامبراطور ثيودورو (يعنى المحبوب من الاله) . وكان يطلق عليه « ملك الملوك King of Kings » . وفي ذلك الوقت لم تكن سياسة الاستغلال الاستعماري قد ظهرت في أوروبا ، وكان كل اتصال الافريقيين بالاوروبيين عبارة عن اتصال بأفراد ، أغلبهم من العلماء أو التجار أو المبشرين أو المغامرين . وكثيرا ما كان سلوك هؤلاء يثير الشك في نفوس الحكام ، ومع أن ثيودورو كان متسامحا ، فقد كانت فيه أيضا القسوة وحدة الطبع اذا أثير . ولكي نفهم تطور علاقاته بالاوروبيين، لابد من الإشارة الى بعض الشخصيات التي كانت موجودة في الحبشة في ذلك الوقت ، والتي كان لها أثر في تطور هذه العلاقات . كان هناك الماني يدعى شمير Herr Schimper وكان عالما نباتيا وغرامه جمع نباتات برية وتصنيفها ،

وهو الذى عمل كوشة الزهور اللازمة لتتويج الامبراطور ثيودورو عند تتويجه . وكان هناك ألماني آخر اسمه زندر Zander وكان مصورا . بعد ذلك تأتي طائفة تابعة للانجليز فى الظاهر ، لأنها أرسلت الى الحبشة من جمعية انجليزية تبشيرية لتحويل اليهود فى الحبشة الى مسيحيين . ولكن عندما نستعرض أسماء هذه الطائفة لانجد فيهم اسما انجليزيا ، بل كلهم يحملون أسماء ألمانية وهم شتيرن Stern وروزنتال Rosenthal وفلاد Flad وبرانديز Brandeis وستيجر Steiger يضاف الى هؤلاء شخص هولندي الأصل عرف باسم انجليزى هو Hall ، وكان يشتغل فى الجيش البروسى ، ولكن لسبب ما أرسل الى الحبشة . ومن الفرنسيين كان يوجد اثنان مدنيان ، أحدهما كان يشتغل فى بلاده الأصلية فى عمل وتصليح الأسلحة ، ويسمى برجود Bourgaud ، والآخر كان عسكريا سرح من الجيش الفرنسى واسمه باردل Bardel . ومن الرسميين كان هناك القنصل الفرنسى واسمه لوجان Lejean وانجليزيان أحدهما القنصل الانجليزى واسمه Plowden ، والثانى اسمه Bell .

هذه أمثلة للشخصيات الأوروبية الموجودة فى الحبشة أثناء تولى ثيودورو العرش ، وقد اجتهد فى الاستفادة منهم ، فعين برجود مشرفا على صناعة الأسلحة فى الجيش وباردل مستشارا خاصا له وكان يعلم أولاده . واعتمد كثيرا على بلودن الانجليزى . واستمرت العلاقات لا يشوبها أى شئ مكدر ، الا أنه بعد سنة ١٨٦٠ بدأت العلاقات تسوء لسبب واضح ، وهو أن الأوروبيين ، وبخاصة الفرنسيين منهم ، لم يستطيعوا فهم وجهة نظر ملك شرقى فى ملكه ، كما أن الامبراطور كان لا يفهم الأغراض التى يرمى اليها الأوروبيون . ومن الأمثلة التى تضرب كثيرا لتوضيح ذلك مافعله القنصل الفرنسى

لوجان (١) . هناك ناحية أخرى هي ناحية المبشرين وعلاقة الامبراطور بهم . فالتبشير الذي كان قد سمح به الامبراطور هو التبشير بين اليهود ، الذي من أجله أتت الجماعة الألمانية السابقة الذكر . ولكن الامبراطور وجد أن من بين هؤلاء المبشرين من لهم مهمة خاصة ، فبعضهم مهندسو طرق ، وبعضهم الآخر يعملون في صناعة الاسلحة ، فاستخدمهم في هذه الاغراض وأصبح يشتبه بعد ذلك في كل مبشر . ففي فترة وجود القنصل الفرنسي قبل طرده طلب الى الامبراطور أن يسمح لبعثة تبشير كاثوليكية بالدخول.

(١) لوجان أول ما وصل الى اديس ابابا اعتقد انه ذاهب الى مكان مستواه منخفض من فرنسا وان الامبراطور هناك يمكن معاملته كموظف بسيط في الخارجية الفرنسية ، فأول مرة ذهب فيها لتقديم أوراق اعتماد الامبراطور ذهب واكبا حمارا ، وهذه عند الاحباش تعتبر خارجة كل الخروج عن اللائق ، ولكن الامبراطور تفاوض من ذلك واستقبله استقبالا حسنا ثم قال القنصل انه موافق من امبراطور فرنسا لتحسين العلاقات بين الدولتين ، وكان الرد بالمثل . وفي اليوم التالي مباشرة طلب لوجان مقابلة الامبراطور ، وذهب اليه ومعه فواتير بعض المنسوجات الحريرية ، وقال ان في فرنسا مدينة كبيرة تنتج الحرير ، وانه مكلف من قبل الشركات للتجارة معه فالم هذا الامبراطور جدا ، وقال لبعض اخصائه فيما بعد ان لوجان حاضر لتاجرته . والمهم ان الامبراطور صرف لوجان بهدوء وقال انه سينظر في الموضوع . بعد ذلك كان الامبراطور في مهمة حربية ، ففي الميدان نفسه ذهب لوجان ونصب خيمته وبدل ملبسه ، وطلب مقابلة الامبراطور ، فاعتذر الامبراطور عن عدم مقابلته فما كان من لوجان الا ان يخرج من خيمته وصاح « هذه اهانة لامبراطوري وأنا لابس البدلة الرسمية ولا يمكن خلعيها بدون مقابلة الامبراطور » وكان الامبراطور حليما في المرتين السابقتين ولكن في هذه المرة شتمه وأمر بالقبض عليه وتقييده بالسلاسل وكان الامبراطور مستنيرا فقال : هل كان لوجان يفعل ذلك مع امبراطور النمسا مثلا ؟ بطبيعة الحال لا ، والمهم انه بعد بعد مضي مدة افرج الامبراطور عنه على ان يرحل من الحبشة وكانت النتيجة ان لوجان بعد وصوله الى مصوع اوسل الى الامبراطور خطابا كله سب فيه . ولذلك أصيب الامبراطور بصدمة من جراء معاملة الاوربيين .

الى البلاد فرفض الامبراطور ذلك ، وبنى الرفض على أسباب حقيقية ، وقال في هذا الصدد : « انى أعرف أساليب الدول الغربية اذا أرادت الاستيلاء على دولة شرقية ، ترسل أولا المبشرين ، ثم القناصل لمساعدة المبشرين ، ثم الفرق العسكرية لمساعدة القناصل وحمايتهم . ولست أميرا هنديا من الهندستان ، حتى أكون متخربة بهذه الطريقة ، وأفضل محاربة الفرق العسكرية مباشرة (١) » .

وهذا يرينا أن الامبراطور كان يفهم أساليب التدخل الاوروبى ، ولذلك رفض دخول البعثة الكاثوليكية فى الحبشة . وهناك عامل ثالث من عوامل استيائه وازدياد شكوكه فى الاوروبيين ، هو أن المبشر الانجليزى شتيرن Mr. Stern ألف كتابا فيه اهانة للامبراطور وأسرته (٢) ، فقبض على شتيرن وصديقه روزنتال ، وبعد ضربهما وضعا فى السجن . وهناك مسألة رابعة هى أنه بعد وفاة القنصل البريطانى بلاودن ، وكان قد قتل فى معركة يدافع فيها الامبراطور ضد الثوار ، عين قنصل آخر اسمه كمرون Caméron ، وصل الى الحبشة ومعه خطاب من لورد رسل الذى كان وزير خارجية بريطانيا . ويدور الخطاب حول توثيق العلاقة بين الدولتين ولكن الامبراطور عند قراءته الخطاب ظن أنه مرسل من الملكة فكتوريا ، لا من وزير الخارجية فسر جدا ، وعند عودة كمرون فى عطلة الى انجلترا أعطاه الامبراطور خطابا للملكة فكتوريا . ولما وصل كمرون الى بريطانيا أعطى الخطاب للورد رسل Lord Russell ، فحفظ فى محفوظات وزارة الخارجية ، ولم تره الملكة . وتشاء الصدفة فى ذلك الوقت أن يقح الامبراطور فى محنة ، اذ ثارت بعض القبائل عليه ، كما أن المصريين كانوا يهددون الجزء الشمالى من الحبشة ، واشتبه الامبراطور فى أن بريطانيا

1. Leonard Woolf : Empire & Commerce in Africa ; New York 1920, p. 145.

(٢) أورد ذكره وذكر والدته بكلام وقع وكان يظن ان الامبراطور لا يعرفه الانجليزية ولا يصل اليه هذا الكلام ولكن الفرنسيين بلغوه ذلك .

تتآمر مع تركيا ومصر ضد الحبشة . وفى هذا الظرف عاد كمرون من انجلترا لا يحمل جوابا لرسالة الامبراطور . ولمسا بلغه تقدم المصريين فى شـمال الحبشة وأنهم هاجموا بعض القبائل داخل الاراضى الحبشية سلك مسلكا مريبا ، فبدلا من أن يذهب مباشرة الى أديس أبابا اتجه الى كسلا لمحاولة التفاهم مع المصريين على حسن معاملة الاماكن المسيحية فى الشمال ، وبعد ذلك عاد الى أديس أبابا ، فاستنتج الامبراطور أن كمرون يدبر مؤامرة ، فأول مقابلة له مع الامبراطور سألته عن رد فكتوريا على الجواب ، وطبعا كان لا يوجد رد ، فغضب الامبراطور وألقى بالقنصل وبكل أوروبى آخر فى المدينة فى السجن . وهنا حاول الانجليز التفاوض مع الامبراطور وأرسلوا له من عدن مبعوثا شرقى الاصل يعمل معهم واسمه رسام Mr. Hormuzd Rassam وتداركوا أيضا خطاهم مع الامبراطور ، وجعلوا الملكة فكتوريا تكتب خطابا أرسلوه له مع رسام . ولكن ثائرة الامبراطور لم تهدأ . ولم يمكن التفاهم معه ، فلم يستطع رسام أن يهدىء ثأثرته الا فى مدة مقابلاته ، وبعد مقابلاته عادت اليه نوبة كراهيته للأوروبيين ، فأرسله معهم الى السجن فى المجدلا Magadala .

كل هذه المقدمات توضح لنا سبب ارسال حملة بريطانية تأديبية الى الحبشة سنة ١٨٦٧ . وكانت الحملة مؤلفة من ١٢ ألف جندي بقيادة نابيير Napier الذى كان قائد الحامية البريطانية فى بومباي . ونظرا لان الامبراطور كان قاسيا مع الحكام الوطنيين فى الحبشة ، فقد ساعد هؤلاء الحكام الحملة الانجليزية . وأخذ الامبراطور فى التراجع حتى حوصر فى المجدلا حيث يوجد المسجونون ، وكانت المعركة مذبحة بالنسبة للاحباش ، لانهم كانوا يستعملون بنادق عتيقة ، بينما كان مع الانجليز أحدث الاسلحة . وقتل من الاحباش فى مدة قصيرة ألفان من ثلاثة آلاف ، وكانت خسارة الانجليز عشرين جريحا . ثم بدأت مفاوضات الصلح ، وهنا يحدث سوء تفاهم آخر ، فالامبراطور أرسل اثنين من

المسجونين لعرض الصلح فكان جواب نابيير كالآتي: « لقد حاربنا جلالتك بشجاعة ، ولندن هزمت بوساطة الجيش البريطاني الأفوى من جيشك . ورغبتى هى حقن الدماء . فاذا سلمت جلالتك للملكة بريطانيا ، وأطلقت سراح كل الأوروبيين الأسرى طرفك وأحضرتهم اليوم سالمين الى المعسكر البريطاني ، فاني أضمن لك ولأفراد عائلتك معاملة كريمة (١) ،

والمهم فى الموضوع الجملة الأخيرة لانها لا تبين حالة الملك بالضبط ، فثيودورو فهم من هذه الجملة أنه سيبقى امبراطورا مع دفع غرامة . أما نية بريطانيا فكانت عزله لانها ارتبطت مع الحكام الوطنيين الذين ساعدوا الحملة على اراحتهم منه . والذي حدث هو ان الامبراطور قبل الشرط وما فهمه منه ، وأرسل أغلب الأسرى معهم ألف بقرة وخمسمائة رأس من الغنم هدية للجيش البريطانى . وفى عرف الاحباش اذا رفضت الهدية معناه رفض الصلح فقبل الانجليز الهدية مبدئيا ، وطلبوا الافراج عن باقى الرهائن الأوروبيين ، وبعد أن وصل آخرهم الى المعسكر ردوا الهدية . ففهم الامبراطور من ذلك أن هذا خيانة ، وأنهم أرادوا فقط تخليص الأوروبيين ثم محاربته الى النهاية . وبالفعل ابتدأت المدافع تدق بقسوة ، وبسهولة اقتحموا حصن الامبراطور . ولكنه انتحر قبل القبض عليه . ومن الغريب أن الحملة الانجليزية بعد أن حققت غرضها ، وهو تخليص المسجونين ، انسحبت انسحابا تاما من الحبشة ، آخذة معها كل الأوروبيين ما عدا شمبر الذى فضل البقاء ، ونستنتج من ذلك ما يأتى :

١ - انه الى ذلك الوقت ، أى الى سنة ١٨٦٨ ، لم يكن قد أصبح للبحر الاحمر أهمية استراتيجية بالغة .

٢ - أن سياسة الاستعمار الاقتصادى لم تكن قد تبلورت ،

1. Leonard Woolf : Empire and Commerce in Africa, New-York. 1920, p. 147.

ولو تأخر هذا الفتح ١٥ سنة لميسا خرجت بريطانيا من الحبشة
الا بصعوبة .

ولم تكن الدول قد بدأت بعد في اقتطاع أجزاء من افريقية ،
ومع ذلك فقد كان هناك كتاب متقدمون جدا في تفكيرهم ومنهم مارك هام
Sir Clements Markham الذي كتب يقول ان بريطانيا أخطأت
في تضييع فرصة فتح بلاد الحبشة ، كما نادى بضرورة اجلاء
المصريين عن المناطق التي يحتلونها على الساحل . ونسب اهمال
دولته في تنفيذ هذه السياسة الى خوفها من خلق المشاكل الدولية .

أصبحت الحبشة في الفترة التي تلت سنة ١٨٦٨ دون
امبراطور ، فبعد انسحاب الانجليز بدأت الفتنة الداخلية من
جديد ، وكل رأس يريد التفوق على غيره . ثم جاء تهديد المصريين
من الشمال . وفي سنة ١٨٧٢ انتهت الفوضى الداخلية تقريبا
بانتصار يوحنا السادس Johannes VI . وقد جاء هذا الامبراطور
الجديد في ظرف عصيب جدا ، لان ضغط المصريين من الشمال
اشتد ، واستولوا في اكتوبر سنة ١٨٧٢ بقيادة منزجر على كيرن
Keren ، عاصمة اقليم بوغوص . وفي ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥
غادر محمد رءوف باشا زيلع على رأس حملة لفتح هرر ، فدخلها في
١١ من اكتوبر من العام نفسه ، وسلم أميرها وقبائل كثيرة للقاتح
المصري ، وحاولت فرقة مصرية غزو الحبشة من جهة زيلع بقيادة
الضابط السويسري منزجر Munziger ، ولكنها هزمت وقتل
منزجر في ١٦/١١/١٨٧٥ . كما كانت هناك حملة مصرية أخرى
لغزو الحبشة بقيادة الضابط الدانمركي ارندروب ، ولكنها هزمت
وقتل ارندروب في ١٨ من نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، وذلك لان الاحباش
تمكنوا من تهريب الاسلحة عبر الخطوط المصرية والوقوف على
حركات الجيش وسكناته تباعا بوساطة المسيو دي سارزك Serzec
القنصل الفرنسي في مصوع . فحاولت مصر استعادة كرامتها
بالجربة بحملة أخرى سنة ١٨٧٦ من مصوع تولى قيادتها راتب

باشا ، وكان تصيبها مثل الحملتين السابقتين (١) . فقوى مركز
يوحنا السادس لدرجة كبيرة بعد هذه الانتصارات ، وطمح في مد
حدود الحبشة حتى النيل . وفي سنة ١٨٨٠ نجد الوضع كالاتي :

١ - لا تزال في حيازة المصريين كسلا وكيرن ومصوغ
والساحل الشرقي وهرر .

٢ - بدأت الروح الاستعمارية في أوروبا تقوى نتيجة لحادث
الكنغو البلجيكي ، الذي أدى الى احتلال فرنسا لتونس ، وظهرت
نتيجته أيضا في احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢ .

٣ - ان الدول الأوروبية بدأت تنظر باهتمام الى حوض
النيل والبحر الاحمر من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية .

٤ - ظهرت حركة توسع شديدة في إيطاليا ، وكانت أنظار
الإيطاليين تتجه الى تونس .

ولكن فرنسا أفسدت عليهم خططهم ، فأتجهت أنظارهم الى
منطقة الحبشة وشرق افريقية . وبناء على ذلك بدأت سياسات
الدولة الاستعمارية في أوروبا ترسم لتحقيق أغراضها في منطقة
البحر الاحمر والحبشة ، وذلك على الوجه الآتي :

تذكرت فرنسا في أواخر سنة ١٨٨٠ انها كانت قد ابتاعت
في ١١ من مارس سنة ١٨٦٢ بمبلغ ٥٠٠.٥٠٠ فرنك منطقة صغيرة على
خليج تاجورة Gulf of Tauru حول ميناء صغير يسمى أوبك Obock (٢)
وفي خلال هذه المدة لم تحتل فرنسا المنطقة أو تعمل فيها شيئا يدل
على نيات استعمارية ، ولكن في سنة ١٨٨٠ أدركت أهمية هذه
النقطة من ناحيتين . ناحية استراتيجية لانها قريبة من منفذ البحر
الاحمر ، وناحية اقتصادية هي أماكن استخدام كمنفذ للتجارة :

1. Augustus B. Wylde : Modern Abyssinia, 1901, pp. 23-28.
2. E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, (Third Edition, London, 1909), vol. II, p. 628.

الحبشية ، فاحتلت فرنسا أوبك في سنة ١٨٨١ . وفي السنة نفسها تنازل السلطان المحلى ، أى سلطان تاجورة وهو أحمد بن محمد ، عن بقية ممتلكاته بما فى ذلك جميع سواحل الخليج الى فرنسا .

أما إيطاليا فقد أقلقها استيلاء فرنسا على المركز السابق . ولكن الايطاليين تذكروا أيضا أن سلطانا آخر كان قد باع لهم سنة ١٨٦٩ ميناء عصب Assab ، ولكنهم مثل الفرنسيين لم يعملوا شيئا قبل سنة ١٨٨١ . وفى تلك السنة أرسلوا بعض السفن الحربية التى احتلت المنطقة باسم إيطاليا .

واهتمت بريطانيا بمراقبة حركات الفرنسيين والايطاليين لقرب مناطقهم من باب المندب وعدن ، وجاء احتلال مصر سنة ١٨٨٢ مناسبا لسياستهم ، خصوصا وأن مصر كانت فى ذلك الوقت تمتلك ساحل الصومال وهرر وجزءا من شمال الحبشة والسودان . وأكدت بريطانيا للدول العظمى أن احتلالها لمصر إنما هو احتلال مؤقت . على أن بريطانيا أدركت أهمية أعالي النيل بالنسبة لمصر ، فطالما كانت هذه الاجزاء فى أيدي دول متأخرة ، فلا خطر منها على وادى النيل ومصر ، ولكن اذا انتقلت الى أيدي دولة قوية متمدينة ، فان هذه الدولة تستطيع أن تصبح خطرا كبيرا . ومع أن الانجليز باحتلالهم مصر ، منعوا الفرنسيين من احتمال سبقهم الى هذا العمل ، الا أن الخوف كان لا يزال موجودا من توغل الفرنسيين فى أعالي النيل ، وتهديد مصر من الجنوب . ولذلك فبالرغم من الاحتلال المؤقت لمصر فى نظر الانجليز ، فإنهم لم يرغبوا فى توسع أية دولة على البحر الاحمر أو فى أعالي النيل ، وكان خوفهم أكثر ما يكون من فرنسا . على أن موقف الانجليز كان محيرا لهم ، فمصر كانت تمتلك الاجزاء التى ذكرناها فى الجنوب . ومع ذلك لم يمنع هذا كلا من فرنسا أو إيطاليا من احتلال اجزاء كانت مصر تبسط سيادتها عليها . وأخيرا فى سنة

١٨٨٤ اتخنت بريطانيا خطوة ايجابية على ساحل افريقية الشرقى ، وذلك باحتلالها ساحل الصومال البريطانى من زيلع الى بندر زيادة . والسبب الرئيسى فى احتلال هذا الساحل ، هو منع الفرنسيين من مد نفوذهم فى هذا الاتجاه الشرقى . وبهذه الخطوة أصبحت الدول الثلاث ايطاليا وفرنسا وبريطانيا متجاورة بالقرب من منفذ البحر الاحمر . ولنتكلم الآن بشئ من التفصيل عن السياسة الاستعمارية ، بعد أن احتلت كل دولة منطقة على الساحل .

قلنا ان الفرنسيين احتلوا أوبك ، وادعوا أن غرضهم من ذلك هو التجارة ، ولما احتل الانجليز زيلع ذكروا السبب نفسه وأن هدفهم التجارة مع منطقة هرر لشهرتها ببعض السلع مثل البن ، فقامت بين الدولتين منافسة شديدة استمرت حوالى ٢٢ سنة ، اذ حاول الفرنسيون والانجليز أن يوجهوا تجارة هذه المنطقة كل الى مينائه . وكان اول مظهر للنزاع بينهما ، هو أن الفرنسيين فى شخص قنصلهم فى زيلع احتلوا منطقة أو مرفأ صغيرا يقع شرقى زيلع بقليل اسمه دونجاريتا Dongarita فأدى هذا الى مشادة مع الانجليز ، وذلك لان دونجاريتا تقع بين زيلع وبربرة وتدخل فى دائرة نفوذ الصومال البريطانى . واستمرت المشادة وكادت تؤدى الى حرب بين الطرفين ، ولكن فى سنة ١٨٨٧ بعد استمرار المشادة سنتين تقريبا ، استدعى القنصل الفرنسى الى فرنسا والبريطانى الى بريطانيا ، وسلمت فرنسا بوجهة نظر انجلترا ، خصوصا وأن مسألة التجارة مع هرر - بسبب الفوضى السائدة والخوف من الاستعمار الاوروبى - أصبحت لا وجود لها . وفى ٩/٢ من فبراير سنة ١٨٨٨ تبودلت مذكرات بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية ، حددت بمقتضاها مناطق النفوذ فى خليج تاجورة وعلى ساحل الصومال ، على أساس أن تتخلى فرنسا عن دونجاريتا ، وأن تعترف بالحماية الانجليزية على ساحل الصومال من عند خط الحدود

الفصل بين الصومالين الانجليزى والفرنسى لغاية بندر زيادة ،
وذلك فى نظير أن يعترف الانجليز للفرنسيين بالسيادة والنفوذ فى
سواحل خليج تاجورة (١) . والاسباب التى أدت الى الاتفاق هى :

١ - أن أهمية هذا الموقع أصبحت قليلة لان التجارة انقطعت
تماما .

٢ - أن نفوذ المهدي فى السودان كان قد امتد لدرجة
كبيرة ، وفى سنة ١٨٨٥ كان قد احتل الخرطوم .

٣ - أن انسحاب القوات المصرية والبريطانية من السودان
جعل الاحتفاظ بهرر التى كانت تابعة لمصر صعبا فتقرر اخلاؤها .

وبالمحفوظات التاريخية بقصر عابدين تقرير من أربع وعشرين
صفحة تاريخية ٢ من يولييه سنة ١٨٨٥ ، مقدم من رضوان باشا
حكمدار عموم هرر وملحقاتها عن تفصيل ما أجراه لاخلاء حكمدارية
هرر طبقا للتعليمات الصادرة اليه (٢) .

وفى الوقت الذى سـوى فيه اشكال دونجاريثا كانت
الحبشة كلها وهرر وكل الممتلكات الاوروبية فى خطر من قوات المهدي .
وهنا يدخل عنصر آخر ، وهو الدور الذى لعبته ايطاليا من سنة
١٨٨٥ : فى سنة ١٨٨٥ بالذات احتلت ايطاليا ميناء مصوع ،
ومصوع كانت ملكا لمصر ، ومصر كانت تحتلها بريطانيا ، فمعنى
ذلك أن احتلال ايطاليا لمصوع لا بد أن يكون قد تم بموافقة أو

1. E. Hertstet : The Map of Africa by Treaty, (Third Edition, London, 1909), vol. II p. 726-728.

(٢) المحفوظات التاريخية بقصر عابدين : محفظة السودان رقم ٣ ملف
٣/٣ . وبالملف نفسه ثلاث عرائض مقدمة الى حكمدار عموم هرر ، الاولى من
التجار الاجانب فى هرر مؤرخة فى ١٦ من اغسطس ١٨٨٤ باظهار اسفهم لما اشيع
من عزم الحكومة المصرية سحب عساكرها من اراضي هرر وملحقاتها ويطلبون
بقاءها حرصاً على متاجرهم وأملاكهم . والعريضان الاخران من اعيان وعلماء
سوتجار وأهالى هرر بالمعنى السابق .

يتجريض بريطانيا • وتحليل الفرنسيين لهذا الاتفاق بين إنجلترا وإيطاليا ، هو أن بريطانيا كانت في مأزق بسبب حركة المهدي ، وفي الوقت نفسه كانت تخشى التوسع الفرنسي ، كما أن بريطانيا لا تخشى من إيطاليا كما تخشى من فرنسا ، فمن الطبيعي إذن أن يتفق الطرفان حتى تصبح إيطاليا عوناً للإنجليز ضد الدراويش من ناحية والفرنسيين من ناحية أخرى ، لهذه الأسباب أعطيت مصوع إلى إيطاليا ، ثم شجعت على تأسيس مستعمرة إريتريا وإرسال حملات علمية وتجارية إلى إقليم هرر • كذلك تفاهمت الدولتان سرا على أن جميع الأراضي الحبشية تعتبر دائرة نفوذ لإيطاليا ، وتستطيع أن تؤسس فيها إمبراطورية • وأيضاً سمح الإنجليز لإيطاليا باحتلال كسلا مؤقتاً ، وكسلا في ذلك الوقت كانت في يد المهدي • وبهذه السياسة تستطيع بريطانيا أن تصطاد ثلاثة عصافير بحجر واحد • فأولا الإيطاليون سيقفون سدا أمام المهدي في الشمال ، وثانياً أن السماح للإيطاليين بعد دائرة نفوذهم في الحبشة إلى ما أصبح فيما بعد الصومال الإيطالي يجعلهم يقفون سدا أيضاً أمام حركة الفرنسيين من الساحل الشرقي نحو السودان • وثالثاً أن الحليف الإيطالي ، الذي قد يستطيع أن يقف سدا أمام الدراويش لا بد أن يصاب بكارثة على أيدي الأحباش ، وعندئذ تدخل بريطانيا في الحبشة على جثة الدراويش الذي ذبحه الإيطالي ، وعلى جثة الإيطالي الذي ذبحه الحبشي ، وعلى جثة الحبشي الذي أفناه الدراويش والإيطالي (١) .

هذا هو تحليل الفرنسيين للاتفاقية ، وسنشاهد أن ما حدث يطابق تماماً هذا التحليل ، فمن ناحية احتلال إيطاليا لمصوع لم يكن هناك أي سند يبرره ، فلا بد من أن بريطانيا كانت موافقة على ذلك . ويؤيد هذا ما ذكرناه من إعطاء كسلا لإيطاليا وهي في يد

1. Leonard Woolf : Empire and Commerce in Africa, New-York, 1920, p. 160.

الدرأويش . فالغرض الواضح من هذا هو الاستناد الى القوة الايطالية في محاربتهم . على أن أطماع ايطاليا لم تقف عند الجزء الشمالى ، بل كانت تطمع فى هرر والحبشة . فبعد أن أخلى المصريون هرر سنة ١٨٨٥ تركت لحكم أمير محلى هو الأمير عبد الله ، وكان شديد التعصب لتعاليم الدين الاسلامى . وفى خلال حكم المصريين للاقليم كانت التجارة رائجة ، ولكن عندما أتى عبد الله اعتبر كل أنواع تجارة الجملة غير مشروعة ، وعدها نوعا من الربا ، فحرمها وبذلك قضى على مصالح الاوروبيين الذين كانوا يتخصصون فى هذه التجارة ، على أنه لم يقض على رغبة الاوروبيين الملحة فى فتح هرر تجاريا . تلك الرغبة التى اتفقت عليها كل من فرنسا وبريطانيا وايطاليا . وأخيرا تجرأت ايطاليا على تحدى الأمير وأرسلت بعثة تجارية للتجارة بالجملة فى البن ، ونزلت فى زيلع ووصلت الى حدود هرر ، وأرسلت الى الأمير أن لديها هدايا تريد توصيلها اليه ، فأمرها الأمير بالعودة فورا الى الساحل . ولكنها ألحت فى تقديم الهدايا ، وعبرت الحدود ، فحوصرت وقتل جميع الاوروبيين . وكان عددهم قليلا ولكنهم كانوا مسلحين تسليحا عظيما . ويقال ان خسارة الأمير فى هذه العملية بلغت سبعة من الصوماليين . وقد أوقفت هذه الضربة الاولى ايطاليا عند حدها مؤقتا .

أما بالنسبة الى الحبشة نفسها وخطر المهدى فى الشمال ، فقد رأت بريطانيا أن تتحالف مع يوحنا امبراطور الحبشة ، وبالفعل وضعت اتفاقية سنة ١٨٨٤ ، أى قبل احتلال ايطاليا لمصوع بسنة . وقد تعهدت بريطانيا فى هذه المعاهدة بضمان حرية نقل التجارة بين الحبشة ومصوع ، بما فى ذلك الاسلحة ، واتفق ايضا على إعادة منطقة فى الشمال - كان المصريون قد احتلوها - الى الاحباش ، ذلك فى نظير مساعدة المصريين على اجلاء حامياتهم التى كانت موجودة فى بعض المدن مثل كسلا وكيرن وغيرهما . وقد نفذ الطرف الحبشى فى المعاهدة وهو الامبراطور تعهداته

بكل اخلاص ، وساعد المصريين فعلا على الجلاء ، ولكن بعد ان حصلت بريطانيا على هذه المساعدة سمحت للايطاليين باحتلال مصوع . فاحتج الامبراطور على ذلك ، لان هذا يخالف المعاهدة ، التي لم تكن قد جف مدادها بعد، خصوصا وأن الامبراطور كان يطالب بهذه المدينة ، ثم جاءت مخانقة أخرى نتيجة للمخالفة الاولى . وهى أنه فى حين تعهد البريطانيون بالسماح بوصول الاسلحة الى الامبراطور . واصبحت ترسل الى عدوه منليك Menelik وكان اميرا محليا فى منطقة جنوبية اسمها شوا Shoa . كيف يتحالف البريطانيون مع شخص ثم يتجاهلونه فى خلال سنة واحدة؟ كان على بريطانيا ان تميز فى هذه الظروف بين حليفين : الحبشة او ايطاليا . ولما كانت مطامع ايطاليا لايمكن ان تحقق الا على حساب الحليف الآخر وهو الحبشة ، فلم يجد الانجليز بدا من التفضحية بالامبراطور . لذلك نجد أن ايطاليا بدأت فى الاتساع من مصوع نحو الحبشة ، فاحتلت مناطق كثيرة فى الداخل ، أحيانا بقوات مسلحة ، وأحيانا بما أسمته بعثات علمية وتجارية ، ولكن حدث فى سنة ١٨٨٧ أن أسر أحد رؤساء هذه الحملات فى منطقة حبشية تبعد أكثر من ٥٠ ميلا عن الميناء . وأرسل القائد الحبشى الى حاكم مصوع الايطالى انذارا بالآيتعدى حدود الميناء، فرفض الانذار بالطبع وبدأت الحرب . وفى فترة قصيرة جدا طوق الايطاليون ودحروا تماما بالقرب من دجالي Dogali والنتيجة المباشرة للحرب هى أن الحاكم انسحب ، وطلب نجدة من ايطاليا . وكان موقف الامبراطور فى هذه الفترة ، بالرغم من انتصاره ، فى غاية الحرج . لان الدراويش مازالوا خطروا من الغرب ، ومنليك بمساعدة الاسلحة الايطالية مازال خطرا من الجنوب . كل هذا بالاضافة الى الخطر الايطالى نفسه من الشمال . ولم يكن للامبراطور حليف سوى بريطانيا . وقد أثبت هذا الظرف قيمة التحالف معها ، اذ لم تكن لها مصلحة أو خدمة تنتظرها من حليفها .

وبعد أن درس الامبراطور موقفه على أساس واقعي ، عزم على مواجهة أعدائه واحدا واحدا ، واختار الدراويش أولا ، لأنهم كانوا أشد الأخطار . ولكن في سنة ١٨٨٧ كان منليك قد احتل هرر ، أي بعد انسحاب المصريين منها بسنتين . وفي سنة ١٨٨٩ عقد معاهدة مع إيطاليا اعترفت فيها إيطاليا بمنليك ملكا على الحبشة ، في نظير مساعدته لها ضد يوحنا ، وكانت تمده بالأسلحة من مصوع . وفي حرب الامبراطور يوحنا مع الدراويش انتصر عليهم ، ولكنه أصيب بجرح قاتل بعد انتصاره . وبلا شك لولا مساعدة الإيطاليين لمنليك لما استطاع تحدى الامبراطور السابق يوحنا . ومع أن الامبراطور يوحنا لم يمت نتيجة لعمليات قام بها منليك إلا أنه كان قد ضعف في حملاته ضد الدراويش ، وكان من المحتمل جدا أن يتقلب عليه منليك بعد ذلك بمساعدة الأسلحة الإيطالية ، وعلى كل فإن منليك حينما تولى العرش ، كان عليه أن يدفع ثمن المساعدة الإيطالية ، وبالفعل احتلت إيطاليا بعض المقاطعات الشمالية ، ولكنها لم تقف عند الحدود التي رسمت في الاتفاق بينها وبين الامبراطور ، بل عبرت نهر مارب واحتلت عدوة سنة ١٨٩٠ ، فاتضح بذلك نياتها . ألا أن منليك أظهر للإيطاليين صداقته مؤقتا حتى يحصل منهم على المساعدة اللازمة لاختضاع جميع أرجاء الامبراطورية ، فاستطاع في فترة وجيزة أن يخضع هرر . غير أن إيطاليا كانت في الوقت نفسه على اتصال ببريطانيا لتنفيذ سياستها الاستعمارية . واثار هذا الانتصار مخاوف فرنسا ففاحت بريطانيا للاتفاق على عدم احتلال هرر ، ومقاومة احتلالها بوساطة دولة أوروبية أخرى . فأخرجت الحكومة الانجليزية لأن تفاهمها مع إيطاليا كان على أساس اعتبار جميع الامبراطورية الحبشية مرتعا للاستعمار الإيطالي . ولكنها في الوقت نفسه لم تزد أن تظهر لفرنسا نياتها أو اتفاقها مع إيطاليا . فكانت النتيجة أن اتفقت الدولتان إنجلترا وفرنسا على عدم

الأخلاق باستقلال هرر (يعنى تبعيتها للحبشة) ولكن
بريطانيا لجأت فى صياغة اتفاقية ٩/٢ من فبراير سنة ١٨٨٨ ، التى
ذكرتها سابقا ، الى اضافة جملة فيها شىء من الغموض . فقد
جاء فى المادة الرابعة من هذه المعاهدة ما يأتى :

« على الحكومتين ألا تحاولا ضم هرر ، أو وضعها تحت
الحماية . وباتباع هذا الاتفاق لا تعنى الحكومتان التنازل عن
حقهما فى معارضة محاولات أية دولة أخرى للحصول أو المطالبة
بأية حقوق فى هرر (١) »

اعتقد الفرنسيون أن هذه الصيغة كافية لأن تلزم بريطانيا
أديسا بمقاومة أى اعتداء ايطالى ، ولكن الانجليز فى صياغتهم
لهذه المعاهدة بهذا الشكل كانوا يعلمون أن التزامهم الأديسى هذا
لا يلزمهم بأى تدخل فعلى . وهناك دليل ماضى على أن بريطانيا
كانت تريد مغالطة فرنسا فى هذه الناحية ، وهو أنها طلبت من
فرنسا جعل هذه المعاهدة سرية ، فقد تم توقيعها فى فبراير
سنة ١٨٨٨ ، ولم يعرف سرها الا سنة ١٨٩٤ . وكان الفرض
من الاهتمام بجعلها سرية ، هو عدم اغضاب ايطاليا التى تفاهمت
بريطانيا معها على عكس ما جاء فى هذه المعاهدة . وبعد ذلك
استندت ايطاليا الى معونة انجلترا ، ومضت فى تنفيذ سياستها
تجاه الحبشة . وفى ٢ من مايو سنة ١٨٨٩ أبرمت المعاهدة
الشهيرة مع منليك وهى معاهدة أوتشالي Uccialli (٢) .
وأهم ما فى هذه المعاهدة المادة رقم ١٧ المتعلقة بعلاقات الحبشة
الخارجية . وقد كتبت المعاهدة من نصين احدهما ايطالى ،
والآخر أمهرى ، وجاء نص المادة ١٧ مختلفا اختلافا جوهريا فى
الايطالى عنه فى الحبشى . فكان النص الحبشى كالآتى :

«His Majesty the King of Kings of Ethiopia shall be

1. E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. II, p. 726.

2. E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. II, p. 454.

at liberty to avail himself of the Italian Government for any negotiations which he may enter into with other powers or Governments».

ومعنى ذلك أن لجلالة امبراطور الحبشة الحرية في أن يستعين بالحكومة الإيطالية في مفاوضاته مع الحكومات الأخرى . أما في النص الإيطالي فبدلاً من التعبير الذي تحته خط ورد تعبير معناه « عليه أن يستعين shall be obliged بالحكومة الإيطالية في مفاوضاته .. » ووفق المعنى الأخير تصبح الحبشة في الواقع محمية إيطالية . وقد ظل منليك جاهلاً بهذا الموضوع مدة . وبعد هذه المعاهدة بقليل وقعت اتفاقية أخرى في أول أكتوبر سنة ١٨٨٩ ، تضمنت إعطاء قرض للحبشة قدره أربعة ملايين ليرة ، بضمانة الحكومة الإيطالية . على أنه إذا لم تدفع أقساط القرض بانتظام فللحكومة الإيطالية أن تستولى على جمرك هنز وتديره بنفسها (١) . وبعد أحد عشر يوماً من توقيع هذه الاتفاقية الأخيرة أرسلت إيطاليا إلى الدول العظمى خطاباً دورياً تعلمها فيه ، بناء على المادة ٣٤ من مواد مؤتمر برلين في ٢٦ من فبراير ١٨٨٥ ، أنه استناداً إلى المادة ١٧ من معاهدة أوتشنيالي ، فإن ملك الحبشة قد وافق على تكليف الحكومة الإيطالية بإدارة جميع شئون الحبشة الخارجية مع الدول والحكومات الأخرى (٢) . وبهذا التبليغ اتضح تفسير إيطاليا لمعاهدة أوتشنيالي ، خصوصاً وأن مادة مؤتمر برلين التي جعلت إيطاليا تبلغ الدول كانت تنص على أن « أية دولة تمتلك من الآن فصاعداً أية رقعة من الأرض على سواحل القارة الأفريقية خارجة من ممتلكاتها الحالية » وأية دولة لا تمتلك الآن شيئاً على الإطلاق ثم تحصل على أراضٍ هناك ، وكذلك دولة تبسط حمايتها على جزء هناك يجب أن تخطر الدول الموقعة على الميثاق الحالي بذلك ، حتى تستطيع هذه الدول ، إذا لزم الأمر ، أن توضح

1 Ibid., p. 456.

2 Ibid., p. 457.

أية طلبات خاصة بها (١) . فالتبليغ الدولي نفسه معناه أن الحبشة أصبحت محمية إيطالية .

وحتى ذلك الوقت كان منليك يجهل الأعمال التي فعلتها إيطاليا . ولكن من صاحب المصلحة في تبليغه ذلك ؟ انها فرنسا بطبيعة الحال . فقد أوضحت له هذه الحقائق . فأرسل الامبراطور بدوره خطابا دوريا الى الدول الكبرى يؤكد فيه أنه لم يوافق مطلقا على جعل بلاده تحت الحماية الإيطالية . وأنه مقيد فقط بالنص الحبشي لمعاهدة أوتشيانى ، وهو النص الذى وقع عليه شخصيا (٢) . أما إيطاليا فانها صممت على اتباع النص الإيطالى ، وكانت موافقة بريطانيا فى نظرها أهم من موافقة امبراطور الحبشة . ولهذا وقعت إيطاليا مع بريطانيا اتفاقيتين فى سنة ١٨٩١ ، الاولى فى ٢٤ من مارس ، والثانية فى ١٥ من ابريل (٣)

ويتضح موقف الحكومة المصرية من هاتين الاتفاقيتين من الخطابين المتبادلين بين وزارة الخارجية المصرية والسردار فى مايو من السنة نفسها . جاء فى الخطاب المؤرخ فى ٢٨ من مايو سنة ١٨٩١ الذى أرسله تجران باشا وزير الخارجية الى السردار جرانفيل باشا ما يأتى :

« انه من المحتمل أن تكون قد اطلعت على البروتوكول الموقع فى ١٥ من ابريل سنة ١٨٩١ فى روما بين اللورد دوفرين والمركيز دى رودينى ، لتحديد خط فاصل لمنطقتى النفوذ المخصصتين لكل من إيطاليا وسوداننا الشرقى .

لقد تمت هذه التسوية دون علم حكومة صاحب السمو (الخديو) الذى من جهة أخرى لا صفة له للبت فى مسألة من

1. E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. II, p. 48.
2. Leonard Woolf : Empire and Commerce in Africa ; New York 1920, pp. 139-170.
3. Blue Book : Italy No. 1 (1891) ; Hertslet : The Map of Africa By Treaty, vol. III pp. 948-949.

هذا القبيل ، نظرا لأن فرمان لا من أغسطس سنة ١٨٧٩ اشترط صراحة بأنه لا يجوز للخديو ، لاي سبب كان ، التنازل عن أى جزء من أراضيه .

وبما أن البروتوكول المشار اليه قد أصبح علنيا بنشره في الكتاب الأزرق رقم ١ « Blue Book, Italy No. 1 » فإنه يحق للباب العالي بأن يتخذ الاجراءات المناسبة . ولما كانت حكومة صاحب السمو رغبة منها في تحاشي المشاكل التى قد تحدث في الجهات المذكورة بين الاشخاص الرسميين الذين لا يهتمون عادة الا بتنفيذ التعليمات الصادرة اليهم ، فقد كلفت بأن أرسل لك هذا البروتوكول ، مع رجائى بأن تبلغوه الى حاكم سواكن ، وأن تطلبوا منه احترام خط الحدود المبين به ، لحين صدور أوامر أخرى .

وقد أجاب السردار على وزير الخارجية بكتاب مؤرخ في ٣١ من مايو سنة ١٨٩١ ورد فيه ما يأتى :

« اتشرف بالاحاطة باستلام خطاب سعادتكم المؤرخ في ٢٨ الجارى ، والمرفق به صور من البروتوكول المبين فيه الخط الفاصل لمنطقة النفوذ في السودان الشرقى . وتنفيذا لرغبتكم قد أرسلت صورة من هذا البروتوكول الى الحاكم العام لسواكن وأخطرته بأن يحترم ، لحين صدور أوامر أخرى ، خط الحدود المقرر في البروتوكول (١) »

كما وقعت بريطانيا مع ايطاليا اتفاقية ثالثة في ٥ من مايو سنة ١٨٩٤ (٢) . وعلى العموم نصت هذه الاتفاقات على اعتراف بريطانيا بدائرة نفوذ ايطالية ، تمتد من ساحل اريتريا وتشمل

(١) محفوظات وزارة الخارجية المصرية : ملف رقم ٢/٤ قديم .

2. E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty. Third Edition, London 1909, vol. III ; p. 959.

جميع الحبشة ، وتنتهى على ساحل المحيط الهندى بما فيها الصومال الايطالى .

وقد روعى فى رسم حدود هذه المنطقة ان تكون بعيدة نوعا ما عن وادى النيل . وفى الوقت نفسه تقف سدا ضد أية محاولة للفرنسيين للتوغل غربا من الصومال الفرنسى . وفى السنة التى وقعت فيها الاتفاقية الاخيرة أى فى سنة ١٨٩٤ ، وهذه الاتفاقيات كانت سرية ، وصلت أنباء هذه الاتفاقيات بطريقة ما الى علم فرنسا فقدمت احتجاجا شديدا ، وشكت من أمرين :

الأول : أن بريطانيا قد حاولت اعطاء ايطاليا أراضى لا حق لمبريطانيا نفسها فيها .

الثانى : أن فرنسا لمحت أن هناك اتفاقا سرى لم يظهر فى بنود هذه المعاهدة يقضى بأن تعطى ايطاليا بريطانيا امارة هرر بعد الاستيلاء عليها . وبهذا ترتكب بريطانيا مخالفتين ، الاولى أنها سمحت لايطاليا بأخذ هرر فى الاصل ، والثانية أن تعود هرر الى بريطانيا التى قطعت على نفسها عهدا بعدم ضمها .

وكان رد الحكومة البريطانية مراوغا ، وقد تضمنته مذكرة سلمها السفير البريطانى فى باريس الى مسيو هانوتو ، وورد فيها « سيكون أى عمل من جانب انجلترا ، ويستند على اتفاقية ه من مايو قاصرا على اتصالات واجراءات تتمشى مع الاتفاقية بين فرنسا وانجلترا ، ولا تؤثر بأية حال على الوضع السياسى فى هرر ، الذى لا تنوى حكومة صاحبة الجلالة التدخل فيه . »

تلاحظ فى هذا الرد أن الانجليز اعترفوا بأن هناك اتفاقا بينهم وبين ايطاليا ، ويبررون هذا الاتفاق بأنه سيكون قاصرا على اجراءات لاتعارض مع الاتفاقية الفرنسية البريطانية ، فنجد هنا أن موقف بريطانيا كان غريبا جدا ، اذ كيف يمكن التوفيق

بين اقرارها ان الاجراءات لن تؤثر في الوضع السياسى لهرر ،
وبين اتفاقها مع ايطاليا على استعمار هرر بل الحبشة بأجمعها ؟
وهكذا اتبعت بريطانيا في منطقة البحر الاحمر سياسة
تحول دون هجوم فرنسا وايطاليا والحبشة على أعالي النيل من
هذه الناحية .

الفصل الرابع بريطانيا والمانيا في شرق افريقية

إفلاء أعالي النيل من المصريين

كارل بيترز وفطيم والانتفاضة الانجليزية

الاماني في اول يوليو سنة ١٨٩٠

بريطانيا ومانيا في شرق افريقية :

لم تكن الحبشة وايطاليا الدولتين الوحيدتين اللتين تهددان أعالي النيل والسودان . وكما بين جوردون أن أحسن طريق لمنطقة البحيرات وأعالي النيل هو طريق ساحل افريقية الشرقية من مشارف موباسا . ولقد كانت هذه المنطقة جزءا من أملاك سلطان زنجبار ، وكانت مسرحا لمنافسة عنيفة بين الانجليز والامان ، ولأهمية هذه المنافسة في موضوعنا سأحدث عنها بشيء من التفصيل .

حتى أوائل سنة ١٨٨٥ لم تكن أية دولة أوروبية تمتلك مترا مربعا واحدا في ساحل زنجبار وشرق افريقية ، ولكن ما جاءت سنة ١٩١٤ الا وكان شرق افريقية من الصومال الايطالي شمالا الى افريقية البرتغالية الشرقية جنوبا تحت سيطرة الدول الأوروبية ، فايطاليا تحتل الصومال وبريطانيا تحتل جزر زنجبار وبمبا ، والساحل ما بين افريقية الشرقية الالمانية والصومال الايطالي ، وتمتد في الداخل حتى السودان وأعالي النيل ، أي تشمل كينيا وأوغندا الحاليتين . ثم المانيا وكانت تحتل الاراضي بين المحيط



الهندي في الشرق ونهر الكونغو في الغرب ، وتحسّاط من الشمال والجنوب بالملكيات البريطانية والبرتغالية . وقد تم القضاء على سيادة واستقلال هذا الجزء من افريقية في أقل من عشر سنوات ، وبدأ استعمارُه فجأة في عام ١٨٨٥ .

فمن منتصف القرن الثامن عشر كان معظم هذا الساحل الافريقي ملكا لامام عمان . وفي سنة ١٨٠٤ أصبح السيد سعيد اماما على عمان . وقد نجح في جعل سلطته فعالة وقوية في زنجبار وممتلكاته على ساحل افريقية . وقد حكم السيد سعيد مدة طويلة اذ توفي في سنة ١٨٥٦ ، وقرب نهاية عهده اتخذ زنجبار مقرا له ، وترك أحد أولاده حاكما على مسقط . ومن آثار حكمه أنه ترك ممتلكاته في حالة استقرار ورفاهية بسبب تشجيعه للتجارة . وبعد وفاته بخمس سنوات انفصلت زنجبار عن مسقط ، وأصبح السيد مجيد سلطانا على زنجبار وشرق افريقية ، ومن سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٨٨٨ كان السلطان على هذه الجهات هو السيد برغش ، وكانت العلاقة بين شرق افريقية وأوروبا في الفترة من سنة ١٨٢٠ الى بدء استعمارِه في سنة ١٨٨٥ كما يأتي :

بريطانيا كانت تحتل مكانا خاصا لدى السلطان لسببين :

(أ) أن بريطانيا كانت تسيطر على الهند ، وهذه السيطرة جعلتها تهتم بالخليج الفارسي وبكل من مسقط وعمان . وفي سنة ١٨٢٠ أرسلت حكومة الهند حملة الى هذه الجهات لتتعاون مع السيد سعيد في معاقبة القرصان العرب .

(ب) أن التجارة في زنجبار كان أغلبها في يد رعايا هنود ، وكانت العلاقات بين زنجبار والهند قوية جدا .

وبالإضافة الى التجارة المشروعة ، كانت هناك التجارة غير المشروعة في العبيد . لذلك انتهى الاوروبيون الى نتيجة هي ضرورة إدخال المدنية في هذا الجزء من القارة المظلمة ! وبمجرد السماح

لهذه التجارة أن تستمر كانت القبائل الافريقية فى حرب مستمرة بعضها مع بعض . ولما جاء الاوروبى بأسلحته الحديثة كان الضرر عظيما جدا ، لانه لم يقتصر على الحملات الاوروبية لاقتناص العبيد . بل كانت الاسلحة تباع للاهالى وتستخدم فى الحروب بينهم . فالأوروبيون كانوا يستفيدون من ناحيتين . بيع الاسلحة والتجارة فى الرقيق .

ومن الغريب أن تقوم فى بريطانيا - فى ذلك الوقت - حركة لمناهضة تجارة الرقيق ، وفى سنة ١٨٨٠ كانت الحركة الدولية ضد تجارة الرقيق قد بلغت شأنا كبيرا ، واعتبرت هذه التجارة غير مشروعة وكادت توقف تماما على الساحل الغربى لافريقية . أما على الساحل الشرقى فكانت الظروف مختلفة ، فالمحاولات التى بذلت لم يكن لها أى أثر حتى سنة ١٨٧٠ ، ولكن فى سنة ١٨٧٣ عقدت معاهدة مع برغش حرم فيها تصدير الرقيق من ساحل افريقية وأقفلت جميع الاسواق العسامة للرقيق فى ممتلكاته ، وحصلت بريطانيا والهند من جراء هذه المعاهدة على نفوذ ومركز خاص عند السلطان . ومما زاد فى هذا النفوذ بعض العوامل الشخصية . وفى سنة ١٨٧٣ أيضا عين الدكتور جون كرك Dr. Kirk ، وكان طبيبا للوكالة البريطانية فى زنجبار ، عين قنصلا عاما لبريطانيا ومندوبا سياسيا بها . وقد أصبح بنفوذه فى هذه الوظيفة القسوة المحركة للسلطان . وقد تنحى عن الوظيفة فيما بعد وأصبح أحد مديرى شركة شرق افريقية البريطانية . والشخصية الثانية التى جعلت العلاقات قوية جدا هو سير لويد ماثيوز Sir Loyd Mathews الذى وصل الى شرق افريقية كملازم على طراوة بريطانية سنة ١٨٧٥ ، وفى سنة ١٨٧٧ استطاع كرك بنفوذه لدى برغش أن يقنعه بضرورة تأسيس قسوة مكونة من خمسمائة رجل مسلحين بأسلحة حديثة ، تحت قيادة ضابط انجليزى ، وشرح ماثيوز لهذا العمل . واستعير من البحرية البريطانية . وفى سنة ١٨٨١ استقال

من البحرية وعين بريجادير جنرال ، أى أميرالايأ لجيش زنجبار ، وظل فى هذه الوظيفة حتى مماته سنة ١٩٠١ .

وبعد سنة ١٨٨٠ كان هناك صراع عنيف بين بريطانيا وألمانيا على الاراضى التابعة لمملكة زنجبار . وكما رأينا سابقا كان الاوروبيون يدعون أن الحكام الوطنيين مغرمون بالتنازل عن سيادتهم الى الاوروبيين وخصوصا البريطانيين . وحدث فى سنة ١٨٧٢ أن أسست شركة ملاحية تربط الهند وزنجبار وأوروبا ، ومؤسسها شخصية هامة جدا هو السير وليم ماكينون William Mackinnon ويخبرنا السير وليم ماكينون هذا أن السلطان برغش استطاع أن يقدر بذكائه الفوائد التى ستعود على دولته من هذه الشركة التى ستعود على شعبه من توثيق الروابط بينه وبين المصالح البريطانية التجارية ، لدرجة أن السلطان فى سنة ١٨٧٧ عرض على سير وليم امتيازاً لمدة سبعين سنة ، يتناول الجمارك والادارة فى جميع ممتلكات السلطان ، والسيادة المطلقة على جميع هذه الممتلكات ، بتحفظات بسيطة فيما يتعلق بجزيرتى زنجبار وبمبا . وليس بمستبعد أنه نظرا الى صعوبات لغرية لم يفهم سير وليم حقيقة أغراض السلطان ونواياه ، ولكن مع ذلك يمكن القول أنه كان من السهولة بمكان لمدير شركة ملاحية كبيرة أن يستولى على أى جزء من ممتلكات السلطان فيما بين ١٨٧٠ ، ١٨٨٠ ، لان النفوذ البريطانى كان على أشده فى هذه الفترة .

الا أن الجو لم يصف لبريطانيا لا يتلاع جميع هذه الممتلكات ، اذ أن دولاً أوروبية أخرى تقدمت للاشتراك فى الاستعمار ، وأهمها الامبراطورية الألمانية . وقد بدأت علاقات ألمانيا مع ساحل افريقية الشرقى بشكل تجارى ، اذ تأسست شركات ألمانية فى العقدين الرابع والخامس من القرن التاسع عشر ، للتجارة على ساحل الصومال وزنجبار وموزمبيق ومدغشقر ، وكان يرافق التجارة دائما نشاط كشفى ، لان المذهب السائد فى أوروبا فى ذلك الوقت

هو أن الدولة التي ينتمى إليها الكاشف تسيطر على ما يتم كشفه بواسطته . وقد نجحت ألمانيا في إرسال تجار وكاشفين ممتازين ، ولكن بريطانيا كانت تستطيع أن تستند إلى رعاياها الهنود الذين كان في يدهم معظم التجارة المحلية ، وإلى نفوذ كيرك وماثيوز وماكينون ، بالإضافة إلى الكاشفين البريطانيين من أمثال سبيك وبرتون ، فإذا جاءت ألمانيا في سنة ١٨٨٤ وادعت أحقيتها في حرمان سلطان زنجبار أو ملك أوغندة من ممتلكاته ، فإن بريطانيا كانت أقوى في هذا الادعاء ، أو على الأقل تستطيع أن تنادي بأحقيتها في حرمان هؤلاء السلاطين من أراض أكثر اتساعا بمقارنتها بألمانيا . وما حدث هو أنه من أول سنة ١٨٨٠ فما بعد بدأت الحكومات الأوروبية في الاستيلاء على بعض المساحات من الساحل الأفريقي . وبدأ تفكير الاستعماريين الألمان في ساحل شرق أفريقية ، وفي الحقوق التي أسسها التجار في هذه الجهات . ومن أهم الشخصيات الألمانية في استعمار هذا الساحل الكاشف الكبير دكتور كارل بيترز Dr. Karl Peters ففي ٢٨ من مارس سنة ١٨٨٤ أسس بيترز وبعض الاستعماريين جمعية أطلق عليها اسم «الجمعية الألمانية للاستعمار Gesellschaft für deutsche Kolonisation» واستمرت هذه الجمعية مدة ثلاثة أشهر تناقش الموضوع الآتي : في أي أجزاء أفريقية تستطيع أن تنفذ مشروعاتها الاستعمارية ؟ . وفي ١٦ من سبتمبر استقر رأيها على استعمار الجزء من الساحل الواقع خلف «دار السلام» . على أن تقوم الحملة في أكتوبر وتتكون من بيترز نفسه وثلاثة آخرين أحدهم من التجار ، وقد أدركوا احتمال معارضة بريطانيا ، ولذلك اتخذوا احتياطات قسوية (١) جدا كي لا تعرف أغراضهم الحقيقية . والمهم في هذه

(١) من ضمن هذه الاحتياطات أن بيترز نفسه من وقت وجوده في برلين

بدأ يستعمل أسماء خلافاً لاسمه الحقيقي في برلين سمي نفسه كيرمان Kirmann

وفي النمسا تسمى باسم مستر فرد هانتر Mr. Fred Hunter وفي المركب

سمى نفسه Mr. Bowmank وفي عدن اتخذ اسم كومان Caumann

الحملة أن الحكومة الألمانية رفضت أن تعترف بها رسمياً ، أو تقدم لها أية معونة - أما لانها غير مهتمة بالاستعمار ، أو امعانا في التضليل ، فالقنصل الألماني في زنجبار صرح لبيترز بأنه لا يستطيع أن يعتمد على أية حماية من جانب الحكومة الألمانية . فاستند بيترز الى معاونة الشركات التجارية التي كانت مؤسسة هناك ، وهذه امدته بمستلزمات الرحلة . وفي ١٠ من نوفمبر سنة ١٨٨٤ هبط بيترز ورفاقه الساحل الأفريقي ، واختفوا في الداخل . وتنسب الى بيترز بعض التصرفات التي تدلنا على طرق الأوروبيين في الاستيلاء على هذه الاراضي . ففي جميع الادعاءات التي ادعاها الأوروبيون عن تنازل الحكام الوطنيين عن ممتلكاتهم كانوا يقدمون وثائق معاهدات بموجبها تنازل الحاكم عن أرض للكاشف أو للتاجر .

وظاهريا وجدت حملة بيترز جميع الحكام في المنطقة التي ارتادتها مسلمين ، ومستعدين للتنازل عن أراضيهم ، حتى أنه بعد ثلاثة أشهر فقط قضتها الحملة في الداخل عادت ومعها أكثر من عشر معاهدات تنازل أصحابها عن مساحات واسعة في داخل القارة . وقد وصف بيترز بعد عودته الى ألمانيا بعض الطرق التي استخدمت في الحصول على هذه المعاهدات ، وفيما يلي نموذج لها :

أولا - قبل الوصول الى قرية الرئيس أو الحاكم يرسل بيترز رسولا معه هدايا ، ويطلب من الحاكم السماح لهم بإقامة معسكر في القرية .

ثانيا - عند وصولهم الى القرية يرسل بيترز دعوة الى الحاكم لتناول الطعام معه .

ثالثا - في أثناء الطعام يتخم الحاكم بالاكل والمشروبات ، وبعد نهاية الطعام يعطى هدايا أخرى .

رابعاً - بعد ذلك يسأله بيترز عما إذا كان لديه مانع من توقيع وثيقة تسجل الصداقة بينه وبين الامبراطورية الألمانية ، وطبعاً لا يستطيع الحاكم أن يرفض في مثل هذا الظرف ، فيقوم أحد المرافقين لبيترز ويقرأ نص الوثيقة باللغة الألمانية ، فلا يفهمها الحاكم ، ثم يوقع عليها . وبهذه الطريقة تبسط ألمانيا حمايتها على ممتلكاته . ثم يصافح بيترز فريسته بحرارة ، ويرفع العلم الألماني على المعسكر ، ويطلق النصار لتحيته ، ويتبع ذلك مشروب آخر وأحياناً زيادة في تثبيت الصداقة يتناول بيترز والحاكم حماماً مشتركاً . ثم تنتقل الحملة لتكرر العملية نفسها في جهة أخرى . وكان يكتب في الوثيقة أن الحاكم متنازل لبيترز ، ممثل الجمعية الألمانية للاستعمار ، عن هذه الاراضي ليملكها الى الابد ، وليعمل فيها كما يشاء ، وله الحق المطلق في استغلال التربة السطحية والباطنية والغابات ، وفي ادخال المستعمرين ، وفي ادخال نظم ادارية وقضائية وفرض ضرائب واقامة جمرك وغير ذلك ، فالحقوق التي تكتسبها الشركة واضحة . أما عن الواجبات التي تقدمها في نظير هذه الحقوق ، فتكون في غاية الغموض . فيقال ان على الشركة أن تحترم ملكية الحاكم لجزء خاص ، وأن تدفع له ايجارا في شكل ماشية او سلع تجارية ، يحدد مقدارها او ثمنها مقدماً وشفوياً . وفي الحق ان صراحة الدكتور بيترز في نشر هذه الوقائع تعتبر صراحة من النوع القاسي على المستعمرين ، ولا بد من ان هذه الطريقة هي التي كانت متبعة في بقية الجهات . ولا غرو في ذلك ، ففي الكونغو البلجيكي صرح أحد القناصل الانجليز في الوقت نفسه ، ان أية دولة أوروبية تستطيع امتلاك أى جزء في افريقية بالقماش ، وان منها ما استولت على جزء من القارة في نظير ثوب أحمر مطرز وكاسكتة وأربعين فائلة وأربعين طاوية بيضاء (١) . نجح بيترز بهذه الوسيلة في الحصول على عدد كبير من

1. Woolf, Leonard ; Empire and Commerce in Africa. New York, 120 ; pp. 228-239.

المعاهدات خلال ثلاثة الشهور التي قضاها في الداخل . ثم توجه الى برلين ووصلها في فبراير سنة ١٨٨٥ . وبعد أيام من وصوله منحت الحكومة الألمانية شركة الاستعمار الافريقي مرسوما بتأسيسها . وفي ٦ من مارس أخطرت الدول الموقعة على اتفاقية برلين سنة ١٨٨٤ أن الشركة الألمانية قد حصلت على أراض وحقوق سيادة في بعض الممتلكات التابعة لمملكة زنجبار ، وأنها التمسّت من امبراطور ألمانيا منحها مرسوما وانتكفل بحمايتها . والمهم في ذلك - أنه حسب اتفاقية برلين - أن أية دولة تعقد معاهدات مع حكام محليين وتخطر الدول الأخرى بها معناه اعلان الحماية على هذا الاقليم ، فعملية الاخطار نفسها كان معناها اعلان الحماية الألمانية على هذه الاجزاء من افريقية . وطبعاً أحدث الاخطار جزءاً في لندن وفي زنجبار نفسها ، فسلطان زنجبار كان يدعى سيادته على هذه الاراضي . وفي ٢٧ من أبريل أرسل الى امبراطور ألمانيا احتجاجاً على وضع جزء من أراضيه تحت الحكم والسيادة الألمانية ، وذكر في احتجاجه أن زنجبار كان لها حاميات عسكرية هناك ، وأن رؤساء القبائل الذين وقعوا المعاهدات مع رسل الشركة لم تكن لهم السلطة في توقيع هذه المعاهدات . وكان الرد الألماني قصيراً وبسيطاً ، فقد كلّف القنصل الألماني في زنجبار بأن يخطر السلطان بأن الاحتجاج والحقوق التي نسبها لنفسه لم يكن لها أي أساس . وبعد ذلك بقليل في ١٢ من يونيو كرر السلطان احتجاجه في خطاب الى بسمارك ، وعرض عليه تأليف لجنة للتحكيم في المسألة، وأن تتكون اللجنة من فرنسا وانجلترا . وكان الرد عليه أيضاً بسيطاً ، اذ جاء فيه أن ما استولت عليه ألمانيا كان مستقلاً عن زنجبار ، وأشار في الرد الى المعاهدات المختلفة التي تم ابرامها مع الحكام المحليين .

أما من ناحية الألمان ، فقد كانوا يدركون أن الخطر الحقيقي ليس في زنجبار ، بل في لندن . فالعملية السياسية هنا من نوع

دقيق جدا من الناحية الاستعمارية : ففي ٦ من مارس سنة ١٨٨٥
أخطر سفير ألمانيا في لندن اللورد جرانفيل بالحماية الألمانية
وبالامتيازات التي حصلت عليها الشركة . وكان الرد الانجليزي
سريعا بالنسبة للظروف ، لأن هذه الاشياء كانت تأخذ عدة أشهر .
وكان للرد مغزى كبير جدا ، ففي ٢٥ من مايو سنة ١٨٨٥ أرسل
جرانفل الرد ، وأشار فيه الى احتجاج سلطان زنجبار ، وأخطر
الحكومة الألمانية أن حكومة بريطانيا مقتنعة بأنه ليس في نية ألمانيا
الاعتداء على استقلال زنجبار ، على أنه يوجد بعض الفموض فيما
يتعلق باتساع ممتلكات السلطان في القارة الأفريقية . وأن الحكومة
البريطانية لا تمنع في استعمار ألمانيا لبعض هذه الاجزاء ، « ولكن
هناك مشروع يقوم به بعض كبار الراسماليين البريطانيين لاستعمار
الجزء الواقع بين الساحل الشرقي والبحيرات التي تعتبر منابع
نهر النيل ، والتي ترغب بريطانيا في ربطها بالساحل بخط حديدي ،
فلكي تتجنب الدولتان تضارب مصالح ألمانيا بمصالح الراسماليين
البريطانيين ، يقترح اللورد جرانفيل تعيين الحدود بينهما » .

هذا الرد معناه أن إنجلترا رحبت بأخذ ألمانيا جزءا ، وانها
هي الأخرى ستأخذ جزءا آخر . ووافقت ألمانيا على الاقتراح
الانجليزي ، كما أنها أبدت استعدادها للانضمام الى اتفاقية كانت
اقد عقدت سنة ١٨٦٢ بين فرنسا وإنجلترا لضمان استقلال
زنجبار ، ووافقت على تعيين لجنة محايدة لتحديد ممتلكات
السلطان ، ولتحديد الاراضي الألمانية والبريطانية في الوقت نفسه .
من هذا نرى أن الحكومة البريطانية اتبعت الاساليب
الاستعمارية التي كانت تعترض أحيانا عليها اذا قامت بها دولة
أخرى . واللورد جرانفيل اذ أشار الى جماعة الراسماليين
البريطانيين في رده ، كان يقصد الجمعية التي كانت قد ألفت في
لندن عقب سماع أخبار الحملة الألمانية ، وكانت تسمى British
East African Association والتي تحولت - بعد قليل من

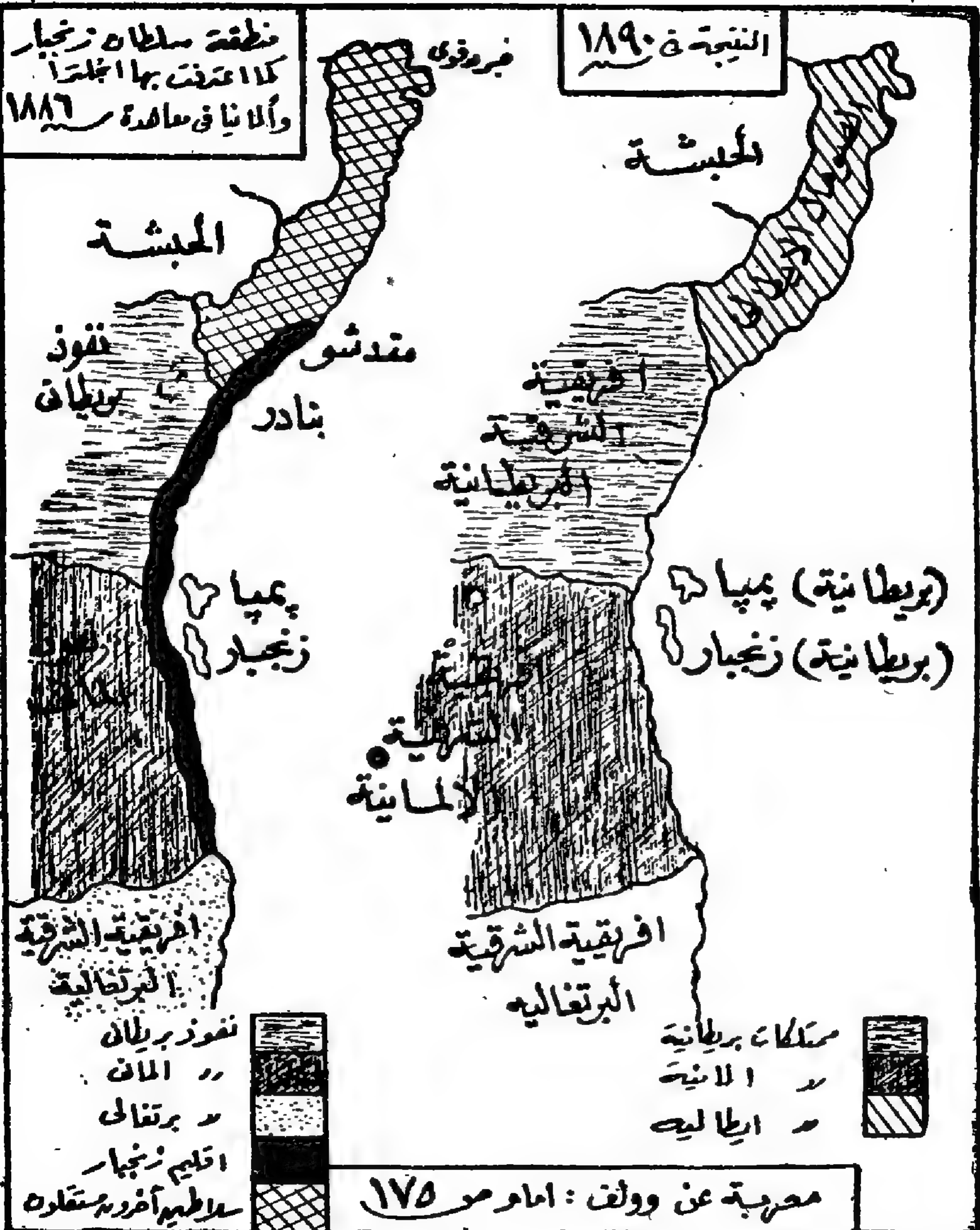
انشائها - الى شركة مساهمة تحت اسم Imperial British East Africa Company وكما ان الحكومة الالمانية اعطت شركتها هذه الاراضى الواسعة لاستغلالها ، فقد فعلت الحكومة البريطانية الشيء نفسه .

واستمرت الشركة الالمانية تعضدها حكومتها في تحقيق رسالتها الاستعمارية دون أية موارد . ولكنها فشلت ماديا بالرغم من دقة النظام والقسوة التى استعملت ، وانتهت حياتها كشركة سنة ١٨٩٠ ، اذ استولت عليها الحكومة .

اما الجانب البريطانى فلا تلاحظ في اغراضه الصراحة التى لمسناها في الجانب الالمانى ، فمع ان وضع الشركة يجعلها شركة تجارية ، فان الانجليز اعلنوا عن اهداف بعيدة عن معنى الاستغلال الاستعمارى ، اهداف قد تنبعث من الوازع الدينى او الانسانى ، وابتعد ما تكون عن شراء السلع من اخص الاسواق لبيعها في اعلى الاسواق ، وهى اغراض الشركات التجارية . فهؤلاء التجار ، اذا صحت التسمية ، ضموا الى بريطانيا اراضى واسعة من افضل الاراضى الافريقية . ولكن النتيجة كانت خسارة مادية للشركة وسفك كميات كبيرة من دماء الافريقيين . ونلاحظ ان الانجليز دائما في تأليف شركاتهم الاستعمارية يحاولون ان يكون من بين افرادها ماليون لتمويلها ، وعدد من الارستقراطيين ليكسبوها رونقا واهمية ، وعدد من العسكريين ، وعدد من الذين لهم خبرة استعمارية . وتعطينا معرفة الرؤساء المهيمنين على هذه الشركة فكرة عن نوع العمل وطبيعة الاستعمار ، فكان من هؤلاء الرؤساء سير وليم ماكينون ، وكان رئيس هذه الشركة الجديدة ، وظل كذلك حتى مات سنة ١٨٩٣ . وهو الذى وضع الخطوط الرئيسية لسياسة الشركة في السنوات الاولى من تأسيسها . وكان معه من المديرين اثنان من اللوردات وفارسان ومارشال وثلاثة جنرالات . والاغرب من هذا كله انه كان معه سير توماس

النتيجة في ١٨٩٠

منطقة سلطان زنجبار
كلما اعتقدت بها اجملة
والا نيا في معاهدة ١٨٨٦



محررته عن وولف : امامو ١٧٥

باكستون Sir Thomas Fowell Buxton وهذا كان وكيل جمعية التبشير المسماه Church Missionary Society.. وعلى العموم كان الموقف يتلخص في منتصف سنة ١٨٨٥ فيما يأتي :

أولاً - أن ألمانيا أعلنت حمايتها على جزء من شرق افريقية ومنحت مرسوما بتأسيس الشركة .

ثانياً - أن زنجبار نادت بملكيتها لهذه الارض ، واحتج سلطانها .

ثالثاً - في خلال شهر من الخطوة التي اتخذتها ألمانيا كون الراسماليون البريطانيون جمعية ، اعترفت الحكومة البريطانية بأغراضها ، وأخطرت ألمانيا بوجودها ، وبأن لبريطانيا مصالح في الجزء الواقع شمال المنطقة الالمانية .

رابعاً - كانت طبيعة المصالح البريطانية غامضة ، ولكن بما أن الاراضي تقع بين الساحل والبحيرات ، فكان لابد من تبعيتها الى سلطات زنجبار أيضا .

خامساً - اقترحت الحكومة البريطانية تأليف لجنة لتعيين الحدود بين الاراضي الالمانية والبريطانية ، ومعنى هذا في الواقع تقسيم شرق افريقية بين الدولتين .

وما حدث بعد ذلك يسير جدا ، ففي اكتوبر عينت اللجنة وفي ٩ من يونية سنة ١٨٨٦ وضعت تقريرها . وهذا التقرير سيثير الاهتمام ، اذ ورد فيه باجماع الآراء أن للسلطان حقوق سيادة لا تنكر على جزيرتي زنجبار وپمبا Pemba ، وكذلك على اجزاء ساحلية من افريقية تمتد عشرة أميال من الساحل فيما بين افريقية الشرقية البرتغالية من الجنوب ومقدشو من الشمال . وتلا ذلك تبادل مذكرات بين ألمانيا وبريطانيا انتهت بتوقيع معاهدة ٢٩ من اكتوبر - ١ من نوفمبر سنة ١٨٨٦ ، التي اتفق فيها على

الاعتراف بتوصيات اللجنة التي أعطت السلطان حقا في الجزيرتين
والعشرة أميال . ثم قسمت الاراضى الداخلية الى منطقتى نفوذ :
الشمالية بريطانية والجنوبية المانية (١) . وتعهدت بريطانيا بأن
تؤيد المانيا في مفاوضاتها مع السلطان كي يؤجر للشركة الالمانية
جمارك الموانى الهامة ، وخصوصا دار السلام ، في نظير مبلغ سنوى
يدفع له ، مع أن السلطان لم يخطر بذكر كله . فبريطانيا في ٣
من ديسمبر ١٨٨٦ ابلغت الاتفاقية للسلطان ، راجية منه أن يدرك
الروح الودية التى أدت الى الوصول الى هذه الاتفاقية ، وأن
استعداداه للتمسك بشروطها. سيساعد على حل المشاكل التى
قد تعرض مصالح السلطنة للخطر ، خلا مرضيا . وورد في خطاب
هولمود Holmwood قنصل بريطانيا في زنجبار المؤرخ في ٣ من
ديسمبر سنة ١٨٨٦ ، والموجه الى السلطان يبلغه فيه الاتفاقية ،
مايأتى : « ان حكومة جلالة الملكة تثق في تقدير سموكم للروح
الودية ، التى أدت الى هذه الاتفاقية ، وان استعدادكم للتمسك
بشروطها ، سوف يساعد على حل المشاكل التى قد تعرض مصالح
السلطنة للخطر ، خلا مرضيا » (٢) .

ومعنى ذلك الاتفاق على تقسيم أملاك السلطان بروح
الصداقة ، كما طلب منه الموافقة على الاتفاقية بالتهديد . فروح
المودة والتهديد اديا الى النتيجة المطلوبة ، اذ وافق السلطان بعد
٢٤ ساعة على كل ما طلب منه ، وذلك بمقتضى خطابه المؤرخ ،
في ٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٦ الى هولمود قنصل بريطانيا (٣) .

والهم فيما سبق أن انجلترا و المانيا حصلتا من السلطان على
موافقة على تقسيم مملكته في افريقية ، فيما عدا المنطقة
الساحلية التى اعترفت لجنة الحدود بأن للسلطان سيادة عليها

1. E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty. Third Edition, London 1909, vol. 3, p. 882.
2. Ibid., vol. 1, p. 306.
3. Ibid., vol. 1, pp. 306-308.

الى مدى عشرة اميال الى الداخل . ولكن تبعت هذه الاتفاقية اتفاقيتان اخريان بين بريطانيا والسلطان للحصول على امتيازات في المنطقة الساحلية نفسها . اولى هاتين الاتفاقيتين كانت في ٣١ من أغسطس سنة ١٨٨٩ (١) ، والثانية كانت في ١٤ من يونية سنة ١٨٩٠ (٢) . والمهم ان الدولتين اخذتا ما يوازي جميع حقوق السيادة في هذه المنطقة ايضا من استثمار اراض ومد طرق مواصلات وفرض ضرائب . واستأجرتا منه الجمارك . وفي نظير كل هذه الامتيازات حصل السلطان على سهم من اسهم كل شركة تؤسس ، وكان هذا السهم يخول له أخذ ١٠٪ من صافي ارباح الشركة ، بعد دفع نصيب الاسهم العادية للمساهمين بواقع ٨٪ . كما اتفق على اعطاء السلطان مبلغا سنويا يعادل ايراد الجمارك . هذا هو نصيبه نظير كل هذه الامتيازات . وقد اتضح ان النصيب الاول كان وهميا بحثا لان الشركات لم تستطع مطلقا أن تدفع أرباحا تعادل ٨٪ للمساهمين العاديين . وبذلك لم يبق للسلطان أى فائض . ولم يتناول من الشركتين أو من الحكومتين الانجليزية والالمانية الا رسوم الجمارك (٣) .

ومن المهم ان نلاحظ ان الدول الأوروبية ، ومنها بريطانيا والمانيا ، اتبعت في بقية اجزاء افريقية نظرية سياسية تقضى بأن الدولة التى لها سيادة على منطقة ساحلية تصبح ذات سيادة ايضا على ظهر هذه المنطقة فى الداخل *Hinterland Theory*. بناء على هذه القاعدة كان يجب الاعتراف بسيادة السلطان على المناطق الداخلية التى اضطر الى التنازل عنها ، لان له سيادة فعلية على السواحل التى تعتبر منفذا لهذه الاجزاء . ولكن بدلا من ان تفعل المانيا وبريطانيا ذلك ، نجد انهما قسمتا المنطقة

1. Ibid., pp. 359-361.

2. Ibid., pp. 308-309.

3. Woolf, Leonard ; *Empire and Commerce in Africa*. New York, 1920, pp. 240 - 246.

الداخلية الى منطقتي نفوذ . ولم يكن لادعائهما أية صفة شرعية ، فكان عملهما في الواقع سرقة دولية . ثم انهما لم تكتفيا بذلك لان الساحل ضروري لهما ، ويستطيع السلطان اذا تركت له المنطقة الساحلية أن يخلق هذه المستعمرات بأن يقيم حواجز جمركية مثلا أو يفرض رسوما لعبور منطقتيه . ولهذا السبب اضطره ايضا الى اعطائهم الامتيازات التي ذكرناها . والخلاصة ان السلطان وقع الاتفاقيتين اللتين جردتاه من المنطقة الساحلية ايضا ، ولم تبق له من مملكته سوى زنجبار وبمبا وبعض جزر صغيرة اخرى .

اخلاء أعالي النيل من المصريين :

بينما كان البريطانيون والألمان يحاولون تسوية مشاكلهم في ساحل افريقية الشرقى وفي الداخل ، كانت هناك مشكلة جديدة اثارنها الاخبار التي وصلت الى أوروبا في سنة ١٨٨٦ بأن أمين باشا ، الحاكم المصرى للمنطقة الاستوائية ، يطلب النجدة لخرج مركزه ، وانه لا بد من التعجيل بإرسال حملة في الحال لانقاذه . والذي دبر هذه الاخبار هو جون كيرك ، قنصل بريطانيا في زنجبار، اذ أوعز الى جونكره الرحالة الألماني بأن يرسل برقية في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٨٨٦ الى أوروبا بهذا المعنى . وكما عرفنا سابقا اقتسمت ألمانيا وانجلترا في ذلك الوقت ساحل افريقية الشرقى ، تمهيدا لان تتوغل كل منهما في قلب افريقية ، وتنفذ سياستها الاستعمارية . وكانت كل منهما تفكر بالطبع في الاستيلاء على أعالي النيل أو مديرية خط الاستواء ، التي كان يحكمها باسم مصر الماني ، هو أمين باشا . كما ان الملك ليوبولد كان يطمع أيضا في الاستيلاء على هذا الجزء الجنوبي من السودان . وقد لاحظنا سابقا انه كان يأمل ذلك عن طريق جوردون ، وبناء على هذا كانت هناك مصلحة في انقاذ أمين ! وكانت انجلترا بطبيعة الحال أسبق الى «انقاذه» !

اهتمت الدوائر البريطانية الاستعمارية بهذا الموضوع ، وألف السير وليم ماكينون رئيس الجمعية البريطانية لشرق افريقية ، لجنة لجمع الاموال للشروع في تكوين حملة النجدة . ولم يكن الفرض من ارسال هذه الحملة الحصول على مأرب سياسى فحسب ، بل على مأرب تجارى ايضا ، لانه كان من المعلوم في انجلترا أن أمين باشا كدس في وادلاى كمية كبيرة من العاج ، وأن في امكان الحمالين الذين يستخدمون في نقل المواد اللازمة لأمين أن يتولوا احضار تلك الكمية . وكانوا يقدرون أن هذا العاج عندما يباع يغطى ثمنه بفقات الحملة ، بل ربما تبقى بعد ذلك ربح . وهذا يصاد عصفوران بحجر واحد . وحادث ماكينون ستانلى في المشروع والمبلغ اللازم لتنفيذه . وللصلة التى كانت بين ليوبولد ملك البلجيك وستانلى الذى عمل معه مدة طويلة ، وللصلة التى كانت أيضا بين ليوبولد وماكينون ، الذى كان في سنة ١٨٧٨ أحد الافراد القلائل الذين ساهموا في جمعية ليوبولد للدراسات في أعالي الكونغو Comité d'Etudes du Haut-Congo لهذه الصلة بين ليوبولد وستانلى وماكينون وجد ليوبولد باب أمل جديد لتحقيق أطماعه في الاستيلاء على أعالي النيل ، فانضم الى لجنة الانتقاذ ، وعلى ذلك كانت نجدة أمين باشا من عمل هؤلاء الرجال الثلاثة . ماكينون وستانلى وليوبولد . ولقد جمع ماكينون وقبيلته ، كما كان يقول ستانلى ، مبلغ ١٥٠٠ جنيه للحملة ، وأضافت الحكومة المصرية الى هذا المبلغ عشرة آلاف جنيه . وانه لغريب أمر تلك الحكومة القصيرة النظر التى تنفق أموالها في سبيل ترك أرضها وجنودها لغيرها .

وكان من الواضح أن أمين لم تكن لديه النية في التخلي عن المنطقة التى مكث فيها مدة طويلة . ففي خطابه الى صديقه البشر فيلكن Felkin قال انه في أمن وطمانينة ، وأن المديرية كلها هادئة ، وانه سوف لا يرحل ولا يريد من انجلترا الا أن تمده

بما يحتاجه من المئونة وبخاصة الذخيرة. ، وأن تقرب التفاهم مع ملك أوغنده وتفتح طريقا آمنا الى الساحل . وكانت الحكومة المصرية معبرة عن آراء السير افلن بارنج ، ووزارة الخارجية البريطانية تريد من أمين باشا أن يترك المنطقة ، اذ كان وجوده في وسط افريقية يتطلب مسئوليات غير مرغوب فيها . وكان هذا ما اثار اهتمام ليوبولد وصديقه ماكينون . وكانت فكرتهما الأصلية أنه لو عزز أمين باشا مركزه فإنه يمكنه أن يجعل من منطقته نهاية للطرق التي تفتح من دولة الكونغو من ناحية ومن الساحل الشرقى من الناحية الأخرى . وبعد مناقشة رضخت لجنة النجدة الى ليوبولد ، الذى أصر على أن تسير الحملة عبر الكونغو لنجدة أمين ، ومن ثم ترجع عن طريق افريقية الشرقية الى الساحل . ولقد عقد كل من ستانلى وماكينون مؤتمرا مع ليوبولد في بروكسل قبل الذهاب الى مصر وزنجبار . وعندما رحل ستانلى الى القاهرة فى يناير سنة ١٨٨٧ ، ذهب بصفته الوكيل المأجور لليوبولد ، كما أنه ذهب بصفته رئيس لجنة النجدة .

وفى القاهرة استلم ستانلى من الحكومة المصرية خطابات لأمين باشا ، تطلب اليه فيها أن يأتى هو ورجاله ، ومبينة أنه اذا أصر على البقاء ، فإنه سوف يتحمل وزر هذا وحده . ولقد كانت الطريق مفتوحة لتحقيق الخطة المزدوجة التى أعدت فى بروكسل ، فذهب ستانلى الى زنجبار ليجمع بعض الحمالين وينفذ بعض المعاملات المالية الخاصة باتباعه . واقنع السلطان بمنح عقد الايجار الذى كان يريده ماكينون . وقد حاول الحصول على استئجار الممتلكات الداخلية لسلطان زنجبار . وكان يعد خطة لعمل خط حديدى من موباسا الى بحيرة فكتوريا ، وكانت جمعية شرق افريقية ، التى كانت تحت رياسته ، تأمل فى الاستيلاء على المنطقة كلها من الساحل الى البحيرات العظيمة والنيل . وعلى العموم بمنح عقد الايجار المشار اليه حصلت رابطة شرق افريقية

في سنة ١٨٨٨ من الحكومة البريطانية على مرسوم باسم «شركة شرق افريقية الانجليزية الامبراطورية» .

وعندما قابل ستانلي - بعد تجارب متعبة - أمين باشا على شاطئ بحيرة البرت في مايو سنة ١٨٨٨ كان لديه قليل من النجسدة له ، فاللون كانت مع الطابور الخلفى الذى تركه وراءه . وكان ستانلي في حاجة الى نجدة أكثر من أمين باشا ، الذى كان في الواقع يبدو في حالة رخاء وقناعة . ولقد اطلع ستانلي أمين باشا على خطابات الحكومة المصرية ، وحثه على ترك المنطقة . واذا كان قد حثه على ذلك ، فيمكن أن نعلل هذا فقط بأن ستانلي قد اقنع نفسه بأن الطريق داخل الغابات الكبيرة في أعالي حوض الكونغو لا يمكن اختراقها ، وأنه من الصعب توصيل إمدادات الى الباشا . وعلى أى حال فإن رد أمين باشا زاد الموقف حرجا ، إذ أصر على الانسحاب اذا رغب رجاله ذلك ، والا فلا . وهنا عرض عليه ستانلي عرضين ، (الاول) وهو عرض ليوبولد أن يبقى أمين باشا في المنطقة كمدير في خدمة دولة الكونغو . ولقد قال ستانلي أن هذا العرض مشروط بأن يجعل أمين هذه المنطقة تدفع أموالا . ولكن لا يوجد في مذكرة أمين باشا ما يدل على ذلك . وعلى العموم فإن هذا العرض لم يرق في نظر أمين . ويبدو أن ستانلي لم يلح عليه . وكانت وجهة نظره في هذا الوقت غير واضحة . وكان يبدو أنه أقل حماسة في خدمة سيده البلجيكي عنه في خدمة قبيلة ماكينون . ونعرف من رسائل أمين أنه حتى مستر فلكن ، الذى لم يكن أصلا يعضد جمعية شرق افريقية قد اتجه هذا الاتجاه ، إذ ظل يكتب لأمين باشا من أوروبا حاثا إياه أن يبقى في المنطقة ويعمل كنائب للجمعية البريطانية . وفي الحقيقة فإنه ذهب الى حد أنه كان يفرض نفسه كوكيل لأمين ، وأن يعقد اتفاقا مع الشركة الجديدة بوساطته يسلم أمين باشا المنطقة الاستوائية ، ويعمل في خدمة الشركة كمدير . ويبدو هذا الضغط واضحا في العرض (الثانى) الذى

بموجبه يأخذ أمين رجاله ويذهب الى الشمال الغربى لساحل بحيرة فكتوريا ، ويبقى هناك مراكز ، وينتظر قوات الشركة التى تصل اليه من الساحل ، ولقد راق العرض الثانى فى نظر أمين أكثر من الاول ولو أنه كان يشعر بأن المسألة ما هى الا مجرد مشروع لتجار وسياسيين بريطانيين ، فلم يستقر على رأى نهائى فى ذلك الوقت ، وذهب ليستشير رجاله . وفى أثناء ذلك رجع ستانلى ليحضر الطابور الخلفى من رجاله . ولم يتقابل الرجلان حتى فبراير سنة ١٨٨٩ . وفى ذلك الوقت كانت الاوضاع قد قلبت رأسا على عقب ، اذ ثارت قوات أمين وأسر هو بعض الوقت . ومن ناحية أخرى كان لدى ستانلى ذخيرة وامدادات أكثر من ذى قبل . وكان فى مركز يسمح له بأن يقوم بالنجدة ، ولكن « أمين » لم يعد فى مركز يستفيد منها . واضطرت الظروف الحاكم أمين أن يقبل دعوة ستانلى ليرحل الى الساحل . ولقد فسدت الخطة كلها فلم يستطع أمين البقاء والاحتفاظ بالمنطقة لليوبولد أو ماكينون . ولم يستطع أن يثبت مركزه على بحيرة فكتوريا ، تلك المنطقة التى كان من الممكن أن يستعد منها للاستيلاء على أوغنده وأونيورو للشركة لو أن الظروف مكنته من ذلك . ولم يكن أمام ستانلى الا أن يستفيد من هذا الظرف . وفى طريقه الى الساحل عقد معاهدات مع رؤساء كثيرين فى المنطقة بين بحيرة ألبرت وادوارد وفكتوريا . ومن الواضح أنه كان من المأمول أن أمين باشا سوف يقتنع بأن يدخل فى خدمة الشركة . وقدمت له عروض بوساطة ماكى Mackay المبشر المشهور ، وقررت هذه العروض عندما وصل الجميع الى بجميو Bagamoyo على الساحل . ولو رجع أمين بقوات وامدادات كافية لكان من الممكن أن يكون وكيلا ذا قيمة كبيرة .

وكانت النتيجة الهامة لمسألة بعثة النجدة هى ترك المنطقة الاستوائية مشاعة ، ولقد شعرت قبيلة ماكينون بخيبة أمل كبيرة

عندما ترك المنطقة . وكتب فلكن لأمين فى أول نوفمبر سنة ١٨٨٩ ، قائلا انه يأمل أن تكون أخبار انسحابه مع ستانلى غير صحيحة « مهما كانت رغبتنا فى أن نراك » وأن تدرك مقدار هذه الرغبة ، إلا انه يبدو أن الراى العام هو أنك تبقى سنة أخرى أو أكثر قبل حضورك ، حتى تترك المنطقة منظمة تنظيما سليما » (١) .

والحقيقة التى يجب أن نقررها هى أن الحملة كانت ترمى الى مقصد سياسى ، الا وهو ابتلاع منطقة أعالي النيل ، واعطاؤها للحكومة البريطانية .

كارل بيترز وخطته والاتفاق الانجليزى الالمانى فى أول يولية سنة ١٨٩٠ :

لو كانت منطقة أعالي النيل قد وقعت فى أيدي الدراويش لما اختلفت حالتها عن بقية السودان . وكان الخطر ينشأ من انه ربما تهدد دولة أوروبية لتحصل على مركز هناك . ولقد حذر فلكن أمين باشا مرارا من مؤامرات الالمان . ولهذا أسباب وجيهة لأن كارل بيترز والمستعمرين الالمان كانوا ينظرون الى الحملة البريطانية بالريبة وعدم الثقة . وفى سنة ١٨٨٨ نظموا نجدة منهم لم تنل أى تعزيد أو استحسان من الحكومة الالمانية . ولكن كان من الممكن أن تخلق موقفا مثل موقف ١٨٨٤/١٨٨٥ . ولم يحاول بيترز فى كتبه اخفاء أغراضه . ولما كان يعتقد أن أمين باشا لا يزال فى المنطقة الاستوائية ، فانه كان يأمل أن يصله قبل وصول ستانلى ، ويدخله فى خدمة الالمان ، ويقنعه بأن يمد سلطانه الى بحيرة فكتوريا والى المستعمرة الالمانية جنوبا . وبهذا يقطع صلة البريطانيين بالداخل ، بينما يمد نفوذ الالمان الى النيل ، « ولم تكن الحملة الالمانية لأمين باشا رحلة للنزهة ولكنها كانت مشروعا استعماريا سياسيا ضخما » .

وكانت خطة بيترز على وشك النجاح . فبعدها أفاق أمين من

1. William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902, New-York, 1951. pp. 114-116.

كبوته فى بجميو دخل فى خدمة الشركة الالمانية ، وأعلن أن المنطقة الاستوائية منطقته ، وأنه سوف يعطيها لالمانيا ، ورحل عن طريق شرق أفريقية الالمانى ليستعيد مركزه . وكان المعروف أنه قتل بواسطة العرب ، فى حين هو يشق طريقه فى منطقة البحيرات فى سنة ١٨٩١ . وفى الوقت نفسه ذهب ببيتروز شمالا ازاء الساحل حتى نهر تانا Tana وبعد أن تجنب الحصار وصل الى المناطق الداخلية . وقبل مارس سنة ١٨٩٠ كان قد وصل الى أوغنده وعقد معاهدة حماية مع الملك . ووصلت حملة أرسلتها شركة شرق افريقية البريطانية الى أوغنده بعد ذلك بشهر .

كان السباق من أجل أوغنده وتهديد ببيتروز بأن يقطع السبل على الانجليز فى الداخل وفى أعالي النيل قد أحدث أثرا كبيرا فى انجلترا . ففي ٣ من أبريل لفتت جريدة التيمس الانظار الى خط وجود الالمان على النيل . وكانت الحكومة نفسها قلقة ، وبذلت مجهودات متكررة فى ربيع سنة ١٨٩٠ لاجل الاتفاق مع السلطات فى برلين . وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك ادعاءات متضاربة تجعل الوصول الى حل وسط شيئا بعيد الاحتمال ، ولذلك حث سولسبرى الجمعية البريطانية (التى صدر مرسوم بها فى سنة ١٨٨٨ باسم الشركة البريطانية الامبراطورية لشرق افريقية) بأن ترسل جنودا أكثر الى أوغنده . وكما يقول ستانلى « لقد نصحت الشركة وأوعز اليها وحثت » ولكن لم تعط الشركة أية معونة مادية ، مما دعا الى شكاوى مرة فى ذلك الوقت واتهامات مريرة بعد ذلك .

وكان يبدو واضحا أن سولسبرى كان لا يرغب فى أن يفعل الكثير من أجل الشركة ، ربما يكون ذلك لانه كان يعتقد أن الشركة كانت تعمل لمصلحتها ، كما فعلت فعلا ، وبذلك كانت توفر نفود الدولة . ولكن كان هناك مظهر هام للمشكلة . ولم يكن رئيس الوزراء يناضل مع ماكينون وقبيلته فقط ، ولكن مع فريق منظم

آخر ، وهو الشركة البريطانية لجنوب أفريقيا التي منحت مرسوما في خريف سنة ١٨٨٩ بأن تستولى على المنطقة التي تعرف الآن بروديسيا ، وكان هذا الفريق الذي يتزعمه سيسل رودس يحتضن الفكرة التي عرفت فيما بعد بخط حديد الكاب - القاهرة ، والتي كانت ترمي الى ربط المناطق البريطانية في جنوب أفريقيا بالامتلاكات الجديدة في أواسط أفريقيا ومصر . وكان يبدو أن هذه الفكرة اقترحت في بادئ الامر في سنة ١٨٧٦ في كتيب كتبه سير ادون أرنولد Edwin Arnold. وفي السنة التي تلتها بالذات أدرك جلادستون مرمى هذه الفكرة ، عندما أراد أن يتخذ خطوة حاسمة تجاه مصر .

« وموقعنا الاول في مصر سوف يكون كنواة لامبراطورية في شمال افريقية ، سوف تنمو وتنمو .. حتى ترتبط في النهاية عبر خط الاستواء بناتال وكيبتون، ولا داعي أن نذكر شيئا عن ترانسفال ونهر الاورنج في الجنوب ، أو عن الحبشة وزنجبار التي سوف نبتلعها في طريقنا ، (١) »

وحوالي سنة ١٨٨٨ أصبحت الفكرة أكثر شيوعا . ولقد أخبرنا سير هري جونسون ، الكاشف الافريقي المشهور ، كيف أنه شرح هذه الفكرة الى اللورد سولسبري في سنة ١٨٨٨ ، وكيف أن رئيس الوزراء وافق على مقال نشره في ٢٢ من أغسطس سنة ١٨٨٨. في جريدة التيمس . في هذا المقال ذكر جونسون Sir Harry Johnston بأنه اذا منحت الحكومة بعض المساعدة للمشروعات التجارية والتبشيرية في منطقة البحيرات « فان ممتلكاتنا في جنوب افريقية قد ترتبط يوما ما بمناطق نفوذنا في شرق افريقية وفي السودان المصري بواسطة مجموعة من المستعمرات البريطانية » وفي الوقت نفسه تقريبا حث سير جيمس سيفرت Siveright المهندس

1. William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902. New-York, 1951, pp. 116-117.

البريطاني على انشاء خط تليفراف من جنوب افريقية الى الخرطوم . وفي ربيع السنة التالية نشر سير تشارلز ميتكاف Metcalfe الذي كان في ذلك الوقت يقوم بتشيد الطريق الحديدي من كمبرلي الى فريبرج Vryburg مقالا في مجلة Fortnightly أشار فيه الى « الطريق الحديدي الذي يجب أن يربط الكاب بالقاهرة ويحمل المدنية خلال قلب القارة المظلمة » (١) .

ولقد تشبع رودس وأفكار جونسون بعد مناقشة لهما في لندن في مايو سنة ١٨٨٩ ، وبعد تفكير عميق كان هذا المستعمر الكبير مستعدا في الحال لان يستولى على أي شيء وسط افريقية بين الزمبيزي والنيل الابيض . وبدأ في اعانة الشركة الانجليزية للبحيرات الافريقية ، وأعطى جونسون ألفين من الجنيهات ، لكي يسرع الى منطقة نياسا ، ويقوم بتشيد مراكز بين بحيرتي نياسا وتنجانيقا ، وهي منطقة كان الالمان أيضا يدعون ملكيتها . وقبل نهاية ١٨٩٠ كان من همكا في مشروع الخط التلغرافي من الجنوب الى الشمال . وفي ربيع سنة ١٨٩٠ كانت الشركة البريطانية لجنوب افريقية مهتمة على وجه الخصوص بالحصول على المنطقة بين بحيرة نياسا وبحيرة تنجانيقا ، وبين بحيرة تنجانيقا وبحيرة ألبرت ادوارد . وبهذه الطريقة سوف يكون لها أرض لا تتخللها أملاك لغيرها ومواصلات مائية بين روديسيا وأوغندا . ومن ناحية أخرى كانت الشركة البريطانية لشرق افريقية مهتمة اهتماما خاصا بأن تبقى الالمان جنوب الخط الذي يجرى من الطرف الجنوبي لبحيرة فكتوريا الى الطرف الشمالي لبحيرة تنجانيقا ، وأن تبعد الالمان من المنطقة كلها على طول الساحل الشمالي لنهر تانا . ومن الواضح أن سولسبري رأى من أول الامر أنه لا يمكن تحقيق كل هذه الاماني . وكان يفكر في إعادة فتح

1. Sir Harry Johnston : Britain Across the Seas, Africa (London, 1910), p. 182.

السودان مع اهتمامه بمشروع أوغندة أكثر من أى شيء آخر (١) .
وفى ذلك الوقت أى فى أبريل سنة ١٨٩٠ كان ستانلى قد عاد الى
أوروبا . وكان قد توقف فى كان Canne بفرنسا ، حيث بحث
الموقف مع ماكينون . ثم ذهبوا معا الى باريس وبروكسل ، حيث عقدت
هناك مؤتمرات طويلة مع الملك ليوبولد . ومن الواضح فى ذلك
الوقت أن الملك ليوبولد وماكينون قد وصلا الى اتفاق عام بأنه لا بد
من تقسيم مناطق النشاط على طول نهر سمليكى .

وفى الأسبوع الأول من مايو رجع ستانلى وماكينون الى إنجلترا .
وفى سلسلة من الخطب أثار الكاشف العظيم الشعور ضد العدوان
الامانى ، وطالب بأحقية إنجلترا فى كل المنطقة من بحيرة فكتوريا
ودولة الكونغو . ولقد اشتكى سولسبرى كثيرا الى السفير الالمانى
من الصعوبات التى تسببت عن إثارة الشعور العام ، ولو أنه فى
الحقيقة لم يهاجم . ومن خطابات الملكة فكتوريا نعلم أن رئيس الوزراء
تناول طعام العشاء مع ستانلى وماكينون فى قصر وندسور الملكى
فى ٦ من مايو . ونحن نفرض أن هؤلاء السادة كانوا يذكرون الهدف
الذى يريدونه وأن المسألة كانت «كيف يثرون القضية» .

ومن محادثات رئيس الوزراء مع السفير البريطانى فى ١٤ ،
١٧ من مايو اقتنع بأن الالمان سوف لا يوافقون على أى اتفاق يجعل
البريطانيين ينفذون الى داخل ممتلكاتهم ويقطعون الطريق عليهم من
دولة الكونغو . وفى ٢٢ مايو اعترف سولسبرى بأن المنطقة الالمانية
سوف تلمس دولة الكونغو فى المنطقة شمال بحيرة تنجانيقا (٢) .
وكان هذا يعنى نهاية الطريق الاحمر (الانجليزى) من الجنوب الى
الشمال على الاقل فيما يخص المانيا . ولكن كان هناك حل آخر :
لقد وصل ليوبولد الى لندن . وتباحث مع سولسبرى وماكينون

1. Die Grosse Politik, VIII, nos. 1776-1779.
2. Die Grosse Politik, VIII, nos. 1676-1678.

وستانلى ، وكانت نتيجة ذلك ما يسمى معاهدة ماكينون التى وقعت فى ٢٤ من مايو سنة ١٨٩٠ ، بوساطة حكومة الكونغو والشركة البريطانية لشرق إفريقيا . وبوساطة هذا الاتفاق اعترفت الشركة بسيادة دولة الكونغو غرب خط سير من الركن الجنوبى الغربى لبحيرة ألبرت شمالا ازاء النيل حتى لادو Lado فى حين اعترفت حكومة الكونغو بسيادة الشركة على منطقة يبلغ عرضها خمسة أميال وتمتد من الشاطئ الجنوبى لبحيرة ادوارد الى النقطة الشمالية لبحيرة تنجانيقا .

ولقد أرسلت الاتفاقية الى اللورد سولسبرى الذى لم يبد أى اعتراض . وشعر بأن طلب مثل هذه المنطقة الصغيرة ليس له أهمية دولية كبيرة ، وبين أن الحكومة الألمانية «سوف تنظر بعين غير راضية الى منح امتياز بمنطقة خلف منطقة نفوذها بدون معرفتها وموافقتها» . ومع ذلك بذل كل جهده فى الحصول على هذه المنطقة من الألمان . ولكنه وجدهم مصرين على عدم التنازل عن هذه المنطقة ، وأدرك أنه اذا أصر على الحصول عليها فسوف يؤدى هذا الى قطع المفاوضات وفقد كل شيء . وفى ٢ من يونية كتبت الجرائد أن بوترز (الذى كان يهرب جانبه) قد وقع اتفاقية مع ملك أوغندة . وفى الحال ترك سولسبرى جانبا كل محاولة للحصول على هذه المنطقة ، التى كانت ضرورية لانقاذ أوغندة ، ولذلك عرض على الألمان عرضا مغريا بأن يمنحهم منطقة هيليجولاند Heligoland ، التى قبلوها بكل سرور . وفى الاتفاقية المشهورة التى عقدت فى أول يولية سنة ١٨٩٠ تنازل الألمان عن مطالبهم فى المنطقة شمال وغرب منطقة النفوذ البريطانى المحددة فى سنة ١٨٨٦ . واعترفوا ضمن النفوذ البريطانى بكل المنطقة شمالا حتى منطقة النفوذ الايطالى فى الصومال وحدود مصر ، وغربا الى خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو ودولة الكونغو (١) . ولقد حصل البريطانيون على كل ما يريدون تقريبا ، ما عدا المنطقة

1. E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. 3, p. 899.

الصغيرة التي كانوا شغوفين بالحصول عليها . ولا ندرى ما اذا كان سولسبرى قد اهتم بذلك كثيرا أم لا . وقد أشار الى مشروع خط حديد الكاب - القاهرة في خطاب ألقاه بعد ذلك بقليل قائلا « هذه فكرة غريبة قد أصبحت شائعة منذ وقت قريب » وأشار بأن منطقة تبعد عن البحر بمسيرة ثلاثة أشهر تعتبر « مملكة غير مناسبة » وفي خطابه مع الملكة أظهر أن الصعوبات نتجت عن عدم رغبة الشركتين في قبول وجهة نظره . والشئ المهم حقيقة ، وهو حرية العمل بين المحيط والنيل ، قد حصل عليه . ووفقا للتسوية كتب الى الملكة يقول « كل المنطقة خارج حدود الحبشة وبلاد الجالا Galla Land سوف تكون تحت النفوذ البريطانى حتى الخرطوم ، هذا فيما يخص أى تنافس من أوروبى الآخر (١) .

(١) William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism 1890-1902. pp. 118-119.

الفصل الخامس إعلان الحماية الانجليزية على أوغندة

سنة ١٨٩٤

على الرغم من تفاؤل سولسبرى بأن كل المنطقة خارج حدود الحبشة وبلاد الجالا سوف تكون تحت النفوذ البريطانى حتى الخرطوم، وفقا للاتفاقية التى عقدت بين ألمانيا وانجلترا فى أول يولية سنة ١٨٩٠ ، الا أنه لم يكن قانعا بمجرد الاعتراف الالمانى بالنفوذ البريطانى ، اذ كان من الضرورى السيطرة الكاملة على أوغندة . ومنذ سنة ١٨٨٥ كان هناك قول بإنشاء خط حديدى من ممبسة مارا بمئات الأميال من الارض القاحلة حتى بحيرة فكتوريا . وكان هذا مشروعا يعضده ستانلى بكل حماسة . وكان بعض الناس يظنون أن هذا المشروع غير عملى وكثير النفقات ، لدرجة لا تشجع على محاولة القيام به ، ولكن سولسبرى كان يعتقد فيه اعتقادا جازما ، وكانت الشركة البريطانية لشرق أفريقية شغوفة أيضا بأن تقوم بالمشروع ، معللة ذلك بأنه بواسطة خط حديدى فقط يمكن عمل شىء لالغاء القوافل المبحلة بالعبيد . وفى ديسمبر سنة ١٨٩٠ اقترحت وزارة الخارجية البريطانية أن تمنح الشركة مبلغا من المال لكى تبدأ المشروع ، ولكن رثى أخيرا أن ينظم أولا مسح المنطقة . واستمر الحال على هذا بعض الوقت ، وأخيرا فى ديسمبر سنة ١٨٩١ نظم فريق للقيام بهذا المسح تحت رئاسة الكابتن ماك دونالد MacDonald .

وكانت الشركة قد أعلنت فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٨٩١ أنها

مضطرة الى الانسحاب من أوغندة (١)، وادعى مديرها أنها اضطرت لاحتلال هذه المنطقة في ١٨٩٠. نظرا لتقدم الألمان وتحت ضغط الحكومة البريطانية . فلو كانت الحكومة راغبة في أن تضمن فائدة على رأس المال اللازم للخط الحديدي لتمسكت الشركة بأوغندة . وعلى هذا لم تتمكن الشركة من أن تستمر في القيام بنفقات تكلفتها حوالي أربعين أو خمسين ألفا من الجنيهات في السنة . ويبدو أن اللورد سولسبرى اقتنع بالسماح للشركة بأن تنسحب . وكان سولسبرى يلقي بكل شيء في سبيل هذا الخط الحديدي الذي وصفه السير هري جنستون بعد ذلك بأنه «الشرط الذي لا غنى عنه للبقاء على النفوذ البريطانى على المناطق التى حول منابع النيل» ، فبمجرد انشاء الخط الحديدي سيكون من السهل على الحكومة أن تعيد سيطرتها على أوغندة نفسها .

ولكن الانسحاب من أوغندة لم يكن من السهل تنفيذه . فلقد عارضته جريدة التيمس بصراحة في ٢٨ من سبتمبر ، مبينة الخطر على الارساليات البروتستانتية في بلد كان دائما به حرب أهلية منذ سنة ١٨٨٩ بين المسلمين والكاثوليك والعناصر البروتستانتية . ويعضد القسم الاول العرب، ويتبع الفريق الثانى قيادة الارساليات الكاثوليكية الفرنسية . ولقد أحدثت هذه الاثارة فعلا ، وانضم لقائمة المعارضين فى الانسحاب الجمعية الارسالية للكنيسة، وجمعية منع الرقيق ، وبعض المنظمات الأخرى . وعلى أثر ذلك أقرض فريق الارساليات الشركة أربعين ألفا من الجنيهات ، ووافقت الشركة على أن تستمر فى الاحتلال حتى ٣١ من ديسمبر ١٨٩٢ . وفى أثناء ذلك كان الكابتن لجارد Lugard ، الذى كانت الشركة قد أرسلته فى ديسمبر سنة ١٨٩٠ قد أرغم موانجا ملك أوغندة على التوقيع على معاهدة فى ٣٠ من مارس ١٨٩٢ (٢) ، ومنار بقوته عبر المناطق

1. E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. I, p. 392.
E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty : vol. 1, p. 392.

الغربية بين بحيرتي ألبرت وادوارد ، منشأ مراكز دفاعية دعمها بقوات أمين باشا السودانية السابقة . وقد كتب جونستون يقول « ان لجارد هو الذي جلب القوات السودانية الى أوغندة ، وكان يتعذر في ذلك العصر أن يلجأ لجارد الى وسيلة أخرى اذا أراد أن يوطد السلام بين الأحزاب المتنازعة ، ويثبت الرقابة البريطانية . ولم يكن يخطر على البال في ذلك الوقت ارسال جنود من الهنود الى أوغندة ، وكان يستحيل أيضا العثور على جنود آخرين مدربين قادرين على احتمال الجو غرباء عن كل نفوذ في أوغندة » (١) .

وعندما نشب نزاع ديني خطير بين الكاثوليك والبروتستانت في يناير سنة ١٨٩٣ وجه لجارد الى الفريق الفرنسي انذارا بالعقوبة، ثم قمع الاضطرابات بوسائل شك في سلامتها كثير من الناس ولا سيما الفرنسيين (٢). وكتب دارسي Darcy يقول « سار لجارد على رأس قوات عسكرية عظيمة ، وتوغل حتى منجو Mengo مقر الملك موانجا ، وفرض عليه معاهدة حماية ، ثم انقلب يهاجم الكاثوليك بذريعة واهية ، وطردهم، فذهبوا الى جزيرة كبرى ببحيرة فكتوريا، كان يوجد فيها حول الملك والمبشرين الفرنسيين عدد ضخم من اللاجئين من الأطفال والرجال والنساء . وقد صوب لجارد مدافعه ضد أولئك الضعفاء العزل ، فأفنى منهم عددا كبيرا . ثم أمعن في سياسة التدمير والتقتيل وأرخصى العنان لقواته وأنصاره ، فحرقوا كل قرى الآباء البيض ومحطاتهم وكنائسهم ومزارعهم ، وكان لجارد لا يجهل أن محو الكاثوليك معناه محو النفوذ الفرنسي في أوغندة ، ولذلك لم يبق أثر من العمل الذي تعب في تشييده مواطنونا، (٣) . » وفي أغسطس سنة ١٨٩٢ أرسل كابتن ماكدونالد تقريره عن مسح

1. Harry Johnston : The Uganda Protectorate, vol. I, p. 237.
2. Woolf, Leonard : Empire and commerce in Africa, pp. 277-289.
3. Darcy Jean : Cent Années de Rivalité Coloniale, Paris, 1904.

الخط الحديدي . ولقد قدر أن الخط حتى بحيرة فكتوريا سوف يكون طوله ٧٠٠ ميل وأن الانشاء سوف يستغرق حوالى أربع سنوات ، وأن التكاليف سوف تبلغ ٢٠٠٠.٠٠٠ ر ٢٤٠ من الجنيهات . ولكن قبل أن يفعل شيئا آخر فى هذه المسألة تركت حكومة سولسبرى الحكم . وشكل الوزارة جلادستون ، وكان معه لورد روزبرى Rosbery وزيرا للخارجية . وكان روزبرى استعماريا كسولسبرى . وكان مقتنعا بأنه لا بد من الإبقاء على أوغندة . ولا بد من عمل شيء فى الحال ، لأن الاوامر تستغرق شهورا حتى تصل الى أوغندة من إنجلترا وكانت الشركة تضع خطة الانسحاب فى ٣١ من ديسمبر ، وعلى ذلك وزع روزبرى فى ٢٠ سبتمبر على مجلس الوزراء مذكرة أعدها السير بيرسى أندرسون Percy Anderson الحبير بالشئون الافريقية فى وزارة الخارجية . وكما يقول السير وليم هاركورت Harcourt كانت هذه المذكرة « جريئة تدعو الى ضم كل البلد حتى بحيرات ألبرت لغرض إعادة فتح السودان عن طريق أعالي النيل (١) » . وبهذه الاقتراحات لم يكن من المحتمل أن ينال روزبرى تأثيرا طيبا على مجلس للوزراء كان يرأسه جلادستون ، ويشرف على ماليته هاركورت . وكان هاركورت قد فعل كل ما فى وسعه ليحبط اقتراح سولسبرى بعمل مسح للخط الحديدي ، وكتب الى جلادستون قائلا « اذا بدأنا هذه المسألة الميثوس منها ، فلن يهدأ لنا بال مع الفرنسيين والالمان » واستطرد قائلا انه سوف لا تكون تجارة فى البلد ، وأن الهيئات الدينية سوف تدبج بعضها بعضا ، وليس هناك دليل على وجود تجارة رقيق فى هذه المنطقة . ولقد عضده جلادستون ومورلى Morley واسكوث Asquith . ولذلك كتب الى روزبرى قائلا ان الشركة قد ذهبت الى أوغندة لمجرد الغيرة من الالمان ، لطمعها الذى لا حد له فى اكتساب أرض . ومع هذا كان على إنجلترا فى هذا

1 Gardiner A.G. : The Life of Sir William Harcourt, London, 1923, vol. 2, pp. 196-197.

الوقت أن تبدأ فى إعادة فتح حوض أعالى النيل كله • لماذا ؟ لخوفها من الالمان والفرنسيين والبلجيكين فى الكونغو • هذه جرأة عجيبة مصدرها الانتقام • وكان علينا أن نراقب النيل ، وعلى فرقنا الموسيقية أن تضرب هناك • ويجب أن يكون النيل منطقة حرة من منبعه الى مصبه ، وأوغندة هى النقطة التى يدور حولها ، • ولكى يزيد من الاقناع فى مناقشته أشار الى مذكرة أعدها فى أبريل سنة ١٨٩٢. سير ريجنولد ونجت ، ضابط المخابرات بالجيش المصرى ، الذى أكد فيها آثار الانسحاب من مصر ، وحث بشدة على استرداد السودان (١) • ورجع سير فريدريك لمارد الى انجلترا ، وأخذ يقوم بحملة لا تهدأ فى الجرائد اليومية والشهرية ، وعلى منصات الخطابة • وكانت الدولة وبخاسة الهيئات الدينية ، تطالب بحل سريع ، فكانت هناك صيحة من قلب الدولة ، ومن رئيس أساقفة كانتربورى نفسه تطالب بمساعدة الشركة حتى تستطيع البقاء (٢) • وكان لا بد من عمل شئ ما • وفى ٣٠ من سبتمبر وافق هاركورت ، حفظا على تماسك مجلس الوزراء ، على أن تتحمل الحكومة تكاليف الاحتلال حتى ٣١ من مارس سنة ١٨٩٣ ، كى تتمكن الحكومة من الحصول على معلومات جديدة (٣) •

وفى هذا اليوم نفسه ظهر حل جديد مرض للمشكلة ، اذ كتب الملك ليوبولد ملك دولة الكونغو ، الذى كان دائما على استعداد لأن ينتهز مثل هذه الفرص لتوسيع منطقتة ، الى جلادستون مقترحا أن يقوم هو بإدارة أوغندة وأونيورو تحت اشراف بريطانيا • ولقد بدت الفكرة الى جلادستون جديدة وغريبة ، ولكن الملكة فكتوريا اعتقدت أنه

1. Gardiner A.G. : The Life of Sir William Harcourt, London, 1923, vol. 2, p. 192.
 2. Lugard, Frederick D. : The Rise of our East African Empire, London 1893, vol. 2, pp. 547 ff.
- Gardiner A.G. : The Life of Sir William Harcourt, London, 1923, vol. 2, p. 192-197.

عمل عظيم ، اذا هم تعاونوا مع ملك البليجك . ولقد قرز مجلس الوزراء ألا تتخذ أية خطوة عملية فى تلك اللحظة ، وكتب جلادستون الى الملك بترك المسألة للمناقشة . وبمجرد أن أرسل هذا الخطاب قدم اقتراح أكثر قبولا : وفى أكتوبر سنة ١٨٩٢ وصل سيسل رودس الى لندن وكان اذ ذاك رئيس الوزراء فى مدينة الكاب ، وذا نفوذ وعلاقات طيبة فى مدينة لندن . وبما أنه كان يتزعم مستعمري عصره فكان من الطبيعى أن يعارض فى جلاء البريطانيين من أوغندة . وكانت للمنطقة قيمة كبيرة بالنسبة له ، لاهتمامه اهتماما كبيرا بمشروع خط التلغراف من جنوب أفريقية الى مصر . وحتى مع كون أوغندة تحت النفوذ البريطانى فقد كان من الضرورى أن يسير الخط التلغرافى عبر جزء من الاراضى الألمانية . لذلك كتب رودس الى وزارة الخارجية بأن تتخذ خطوات لتحصل على موافقة عاجلة من الحكومة الألمانية ، ومعبرا عن أمله فى أن يمتد الحط نهائيا حتى وادى حلغا . وفى الوقت نفسه قدم رودس عرضا بأن يأخذ أوغندة نفسها من الشركة البريطانية لشرق أفريقية ، ويديرها مع منحه اعانة قدرها عشرون ألف جنيه فى السنة . وقد تباحث طويلا مع هاركورت فى الموضوع ، ونال اقتراح رودس ما ناله اقتراح الملك ليوبولد . وظهر المشروع بأنه غير عملي . وانهمك مجلس الوزراء فى دراسة اقتراح بأن توضع هذه المنطقة تحت حكم سلطان زنجبار ، الذى كان تحت الحماية البريطانية . والظاهر أن هذا الاقتراح قد قدمته الشركة البريطانية لشرق أفريقية فى يولية سنة ١٨٩٢ . والواضح أن روزبرى لم يرض به ، لانه خلال شهر نوفمبر بذلت مجهودات بواسطة وزارة الخارجية لاقتناع الشركة بأن تستمر فى احتلال المنطقة لوقت ما باعانة من الحكومة . ومع هذا كانت الشركة غير راغبة فى أن تبقى أقل من ثلاث سنوات ، وطلبت اعانة قدرها خمسون ألف جنيه فى السنة ، ومن ثم أوقفت . وبدلا من ذلك صممت الحكومة على ارسال مستر جرالد بورتال Gerald Portal ، الوكيل

فى زنجبار ، لىبحث المسألة . وكانت لىه تعليمات بأن يقدم تقريراً عن « أفضل الوسائل لمعالجة هذا البلد ، سواء عن طريق زنجبار أو غير ذلك » . ومن البين أنه قبل ذلك الوقت كان الجميع ، حتى هاركورت ، مقتنعين بأن احتفاظ بريطانيا العظمى بهذه المنطقة أمر لا بد منه ، وأن نتائج بورتال النهائية سابقة لاوانها . وعلى أى حال ترك بورتال زنجبار قاصدا الى أوغندة فى أول يناير ١٨٩٣ ، وكان برفقته الصاغ أوين Owen وبيركلى Berkeley قنصل صاحبة الجلالة ومدير ممتلكات الشركة فى ممبسة، ومائتا رجل مسلحين من زنجبار وعندما وصل بورتال الى أوغندة أنزل فى الحال علم الشركة ورفع العلم البريطانى . وكان ذلك فى أول ابريل سنة ١٨٩٣ .

وفى خلال ربيع سنة ١٨٩٣ أرسل بورتال تقارير مفصلة عن الأحوال هناك . وكانت المشروعات التجارية تبشر بالخير . فقد كتب الكولونيل فرانك رودس فى خطاب أرسله بواسطة بورتال يقول « انى أعتبر شرق افريقية سوقا باهرا فى المستقبل للصناعات الاوربية . ويطالب الواجندا Waganda بأخذية وجوارب ونظارات وخلافه ، وفى كل يوم تظهر طلبات جديدة » . أما عن الموقف الدينى فقد وجد بورتال سيئا . فاذا انسحب البريطانيون فسوف تنشأ حرب إبادة . وفى ٢٩ من مايو ١٨٩٣ عقد موانجا ملك أوغندة اتفاقا مع السير جيرالد بورتال نص فيه على أن الشركة البريطانية لشرق افريقية قد انسحبت تماما من أوغندة ، وأنه الى أن تصدر الحكومة البريطانية قرارها بشأن مسألة أوغندة كلها ، فان موانجا قد ألزم نفسه ببعض الشروط ، ودخل فى ارتباطات الغرض منها الحصول على حماية بريطانيا ومساعدتها وارشادها ، ومن هذه الارتباطات أنه تعهد ألا يعقد أية معاهدات أو اتفاقات مع أى أوروبى ، مهما كانت جنسيته ، بدون موافقة مندوب الحكومة البريطانية (١) . وفى

1. E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty : vol. 1, pp. 393-395.

أول نوفمبر سنة ١٨٩٣ لخص بورتال آراءه في تقرير أرسله من زنجبار . ولفت فيه النظر الى موقع أوغندة ووصفه بأنه « موقع استراتيجي ذو أهمية طبيعية كبيرة، يسيطر على الشواطئ الشمالية والغربية لبحيرة فكتوريا ، وعلى الطريق الوحيد الى بحيرتي البرت وألبرت أدوارد ، وعلى مياه أعالي النيل » . وكانت كما يقول « المفتاح الطبيعي لكل وادي النيل وأغنى مناطق وسط افريقية » . فاذا انسحبت بريطانيا فان دولة ما ، وربما كانت ألمانيا ، سوف تستولى عليها وسوف تفقد بريطانيا « كل تلك المنطقة الشاسعة التي أبقته المعاهدة الانجليزية الألمانية لكي تكون ميدانا للنفوذ البريطاني » . ان سيطرة دولة أخرى ، سوف تمتد حتما لا على أوغندة وملحقاتها فحسب ، بل ستنضم أيضا كل البلاد المجاورة والبحيرات العظمى ، ووادي النيل ، والمرتفعات الطبيعية في الداخل . ان السيطرة على أوغندة تعنى في خلال سنوات قلائل طغيان النفوذ والتجارة في أغنى وأكثر منطقة ازدهاما بالسكان في وسط افريقية » .

وهذا التقرير مع بعض الاعتبارات الاخرى جعل السير وليم هاركورت يغير رأيه تماما ، وفي ١٨ من يونية ١٨٩٤ أعلنت الحماية على أوغندة ، وفي ٢٧ من أغسطس من السنة نفسها عقدت معاهدة في كمبالا بين موانجا ملك أوغندة والسير هنري كولفيل القائم بأعمال المندوب البريطاني ، تعهد فيها الملك بأنه وورثته وخلفاؤه سوف يتمسكون بالشروط الواردة في اتفاقية سنة ١٨٩٣ . وفي ٤ من يناير سنة ١٨٩٥ وافقت الحكومة البريطانية على هذه المعاهدة . وفي ٣٠ من يونية ١٨٩٦ امتدت الحماية حتى شملت أونورو . وعقدت اتفاقات في سنتي ١٩٠٠ ، ١٩٠١ مع ملوك أوغندة وتورو وأنكولي ، بشأن ادارة بلادهم وفي هذه الاتفاقات خطت الحدود بين هذه البلاد (١) .

F Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. 1, pp. 395-403.

وعلى ذلك أصبح النيل محميا من ناحية أوغندة وشرق افريقية
أى لم يكن هناك خطر عليه من هذه المناطق . وحتى حكومة الاحرار
التي كانت تبحث دائما امكان الجلاء عن مصر ، لم تستطع أن تتجنب
المسئولية فى هذا الموضوع .

وكانت مسألة أوغندة ذات أهمية كبيرة فى تطور الاستعمار
البريطانى . وقد كانت اعلانا لبداية الانشقاق فى حزب الاحرار .
ذلك الانشقاق الذى كان ذا عواقب سيئة فيما بعد . ولقد كسب
روزبرى والاحرار الاستعماريون نصرهم الاول فى الشهور الاولى
بالذات من أيام ادارة جلادستون الاخيرة . ومن الواضح أن كلا من
رئيس الوزراء وصديقه الحميم جون مورلى كان يرغب فى الجلاء عن
مصر . وكان لدى الفرنسيين آمال بأنه لابد من عمل شئ ما . ولكن
السفير الفرنسى ماسيو وادنجتون Waddington ، علما منه بأن
روزبرى سوف لا يكون عطوفا ، أخطأ خطأ فاحشا فى أن تكلم مع
جلادستون شخصا . وعندما علم وزير الخارجية بهذه المناورات،
التي من وراء الستار ، كان من الطبيعى أن يغضب ، وجعل المسألة
المصرية تأخذ صفة المشكلة ونفذ فكرته . وأصبح موقف السفير
الفرنسى لا يطاق، ولذا استقال من وظيفته . وكانت النتيجة الواضحة
لهذا هى أن الانجليز صمموا على البقاء فى مصر مؤقتا ، ولم يمض
وقت قليل حتى تقرر الاحتفاظ بأوغندة . وكان من الطبيعى أن
يتبع القرار الاول القرار الثانى . اذ لو أردت أن تحتفظ بمصر فلا
بد من حماية النيل . وكان قد نشر كتاب ملتر المشهور « انجلترا
فى مصر England in Egypt » فى سنة ١٨٩٢ . ولقد أثر تمجيده
لاعمال البريطانيين فى مصر فى رأى العام ، وجعله يميل الى فكرة
البقاء . وكان لتحذيره من خطر التدخل فى امداد مصر بالمياه تأثير
على تسوية مشكلة أوغندة (١) . وفى كتيب صغير عن هذه المسألة

1. William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902,
pp. 120-124.

نقرأ ما يأتي بصدد تعضيد الحكومة في مسألة الاستيلاء على
أوغندة .

« ان ترك أوغندة الى أية دولة متمدينة يعرض مصر في الحال
للخطر ، اذ أن تحويل أوسد مجارى المياه في النيل يمنع عنها المياه،
ويهلك أهلها من الجوع (١) . »

1. Ernest L. Bentley : Handbook to the Uganda Question
(London, 1892), p. 8.

الفصل السادس

الكونغوا بين بلجيكا وانجلترا وفرنسا

ومعاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤

كان لمسألة أوغندة مظهر دولي أوسع مما ذكرنا ، اذ كانت الامور تتطور بسرعة عجيبة في حوض النيل . وكان ليوبولد يظهر نشاطا غير مرغوب فيه ، وكانت في جيبه معاهدة ماكينون التي عقدت في سنة ١٨٩٠ والتي تركت له الحرية في أن يمد مستعمراته الى نهر السمليكي وبحيرة ألبرت والنيل الاعلى . وقد حثه أقدر وأجراضباطه وهو فان كركهوفن Van Kerckhoven على أن ينتهز هذه الفرص ولذلك أرسله ليوبولد في سبتمبر سنة ١٨٩٠ بقوة كبيرة وسارت حملته متقدمة خلال المنطقة بين خط تقسيم مياه الكونغوا والنيل ، وسمح الوطنيين بالبنادق ليحاربوا بها الدراويش . وكان يبدو أنه لا توجد هناك أية عقبة في سبيل هذه القوة البلجيكية ووصل جزء منها بالفعل الى النيل عند وادلاي في أكتوبر سنة ١٨٩٢ . وكان لورد سولسبرى يشعر بخطورة نشاط ليوبولد على انجلترا . فأرسل احتجاجا الى بروكسل ولفت النظر الى الاتفاقيات التي بين انجلترا وألمانيا وإيطاليا والتي تعترف بأن هذه المنطقة ضمن النفوذ البريطاني . وأجاب الملك بأن دولة الكونغو لم تخبر رسميا بهذه الاتفاقيات ولا تعترف بها . وتمسك بمعاهدة ماكينون وتجاهل حجة سولسبرى بأن هذه الاتفاقية لم ترسل الى الحكومة البريطانية ولم تحز موافقتها .

ولم ينزعج ليوبولد من احتجاجات بريطانيا بقدر انزعاجه من تهديد فرنسا . ومنذ مغامرة فرى Ferry الفاشلة في تونكين **Tonkin** طرأ على الرأي العام الفرنسي تغير ملحوظ بالنسبة للمشروعات الاستعمارية . ولقد كان لعمل الكاشفين الفرنسيين المثير في أفريقية تأثير كبير على الرأي العام الذي بدأ يهتم ويدرك أن فرنسا يجب ألا تتخلف في السباق على الحصول على أراض في القارة السوداء . وكانت الغرف التجارية تحتل على زيادة النشاط كما تحمس كثير من المخاطرين . وأصبح كثير من المنظمات كالجمعية الجغرافية **La Société de Géographie** في باريس، والجمعية الجغرافية التجارية **La Société de Géographie Commerciale** والجمعية الأفريقية **La Société Africaine** وجمعية فرنسا لمحاربة الرقيق **La Société Antiesclavagiste de France** مراكز للدعاية الاستعمارية . وفي سنة ١٨٩٠ أسست أكثر هذه الجمعيات نشاطا ألا وهي جمعية أفريقية فرنسية **Comité de l'Afrique Française** وكان من مؤسسيها الكثير من العسكريين والنواب والكتاب والتجار ورجال السياسة (١) ، وبعد سنة ١٨٨٩ زادت الحركة نشاطا حتى أن فكرة الحصول على منطقة من الأرض تمتد من غرب أفريقية إلى ساحلها الشرقي أصبحت فكرة مقبولة . ويخبرنا هانوتو أحد كبار الاستعماريين ، أن كل الكشوف الفرنسية في أفريقية في أواخر القرن التاسع عشر كانت تسير إلى هذه الغاية وكان نشاط الفرنسيين ذا أهمية من الناحية الدولية لأن آمالهم كانت تتعارض مع آمال البريطانيين منذ البداية وفي كل ناحية .

وكان دي برازا **De Brazza** الكاشف الفرنسي المشهور في ذلك الوقت حاكما على الكونغو الفرنسية ، التي تقع شمال دولة الكونغو ، ولو لم يكن لها حدود واضحة ، وفي اتفاق مع حكومة

1. Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire des Colonies Françaises et de l'expansion de la France dans le Monde : Tome IV, pp. 435 - 439.

الكونغو وقع في بروكسل في ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٧ نص على أن تكون الحدود عند نهر أوبانجوي Ubanghi وخط عرض ٤ بحيث اعتبرت كل المنطقة التي تقع شمال هذا الخط منطقة فرنسية والتي في جنوبه تابعة لدولة الكونغو (١) . وبذلت مجهودات كبيرة لتدعيم مركز الفرنسيين حول بحيرة تشاد وإلى ما بعدها شرقا . وفي أبريل سنة ١٨٩٠ أرسل دي برازا إداريا قديرا يدعى فيكتور ليوتارد Victor Liotard وكان صيدليا في البحرية يبلغ من العمر ٣٢ سنة ، وكان قد قام بكشوف في جابون . أرسله دي برازا لاحتلال الأراضي التي للفرنسيين الحق في دخولها احتلالا تدريجيا ولا سيما أعالي الأوبانجي ، ولجعل هذه الأراضي منطقة فرنسية تشرف على النيل (٢) . وفي ٥ من فبراير سنة ١٨٩١ كتب برازا إلى ليوتارد يقول : « أما عن عملنا تجاه الشمال الشرقي فإن مجرد الاندفاع بكشوفنا في هذا الاتجاه حتى فروع أعالي النيل له أهمية معتبرة » (٣) .

ولم يكن مع ليوتارد غير قوة صغيرة تعدادها مائة سنغالي فلم تستطع أن تفعل كثيرا ولذلك كان الفرنسيون قلقين لتقدم حملة فان كركهوفن التي وصل جزء منها إلى وادلاي في سنة ١٨٩٢ ، وكانت ترسل فرقا صغيرة إلى الشمال وإلى الشمال الغربي حتى أن كل اتصال للفرنسيين بالنيل الأعلى سوف يقطع . وكانت كل العمليات - في نظر الفرنسيين - لا تتفق مع اتفاقية سنة ١٨٨٧ ، ولذلك بدأت المفاوضات مع ليوبولد . وبدأ الفرنسيون بالأصرار على الأوبانجي كحد ولكن البلجيكيين ناقشوا هذه المسألة بذكاء سائلين عما إذا كان هذا يعني نهر ويلي Welle أو الموبومو M'Bomu وهما الفرعان اللذان يتفرع إليهما الأوبانجي في أعاليه . وفي النهاية عقدت اتفاقية اعترف فيها بأن يكون الحد هو نهر تشنكو Chinko

1. Ibid., p. 428.

2. Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire des Colonies Françaises et de l'expansion de la France dans le Monde : Tome IV, pp. 503 - 504.

3 Ibid., p. 507.

وخط عرض ٧ شمالا . وفى مقابل هذا الامتياز يبدو أن ليوبولد كان موافقا على أن يقسم مع الفرنسيين المنطقة التى تقع على الجانب الغربى من النيل الأعلى بحيث تأخذ دولة السكونغو المنطقة التى فى الشمال حتى لادو وتترك الباقي للفرنسيين . ويظهر أن مسيو ريبو Ribot وزير خارجية فرنسا كان موافقا على هذه التسوية فى بادئ الامر ولكنه رفضها بعد ذلك تحت ضغط الفريق الاستعماري فى مجلس النواب . ومع هذا فقد كانت لدى ليوبولد وثيقة موقع عليها، ولذلك تمسك بها . وفى ديسمبر سنة ١٨٩٢ انتهت المناقشات .

وهنا ظهر عامل جديد فى السياسة الفرنسية . وفى ٢٠ من يناير ١٨٩٣ خطب مهندس فرنسي بارز كان يعمل فى خدمة الحكومة المصرية ، وهو مسيو فكتور برمبت Victor Prompt خطب فى المعهد المصرى عن بعض مشاكل هيدروغرافية Hydrography النيل وكان منهمكا منذ سنين فى بحث مسألة خزن المياه لاستعمالها فى الصيف واقترح فى بادئ الامر تشييد خزان عند أسوان . وفى محاضراته ذهب أبعد من ذلك اذ ناقش موضوع امكانية انشاء خزانات كبيرة عند مخارج بحيرتى فكتوريا وألبرت ، أو عند التقاء السوياط بالنيل الأبيض . وقدر تصريف الفيضان بحوالى ٧٥ بليون متر مكعب فى مدة خمسة أو ستة شهور ، وأوضح قائلا انه ببناء الخزانات يمكن خزن كمية أكثر من المياه لاستعمالها فى الصيف ولم يعترض أحد على خطابه هذا . ولكن مسيو برمبت ذهب الى استنتاجات غير معقولة فلاحظ أنه لو لم تصرف المياه من خزانات البحيرات فى الوقت المناسب فان الامداد الصيفى لمصر سوف يضيع نصفه . ولو فتحت الخزانات فجأة ونشأ الفيضان فان مدينة النيل سوف تغرق فى كارثة واحدة . وفى النهاية بين أن هذه الخزانات التى يفكر فيها سوف لا تكلف كثيرا فى بنائها فستبلغ تكاليف الخزان الواحد حوالى نصف مليون فرنك .

وكان لخطاب مسيو برمبت تأثير كبير على السياسة الفرنسية، وربما على السياسة الانجليزية أيضا . فصامويل بيكر الذي كان يشعر دائما بخطر التدخل في مياه الفيضان الآتية من الحبشة، لا بد وأنه كان يفكر في خطاب برمبت عندما كتب الى صديق انجليزى له في أول مايو سنة ١٨٩٣ يقول « اذا استقر بنا الحال في أعالي النيل، فسوف نسيطر على مصر ، وخزان عند ممر ضيق حيث يخترق النيل منطقة صخرية عرضها ٨٠ ياردة خلف مخرجه من بحيرة ألبرت نيانزا سوف يرفع منسوب الخزان العظيم على النيل بمقدار خمسين قدما ويسيطر سيطرة كاملة على امداد مصر بالمياه » وأثرت آراء برمبت تأثيرا ظاهرا في خطابات وكتابات الآخرين أمثال سكوت مونكريف Scott Moncrieff ومنذ ذلك الوقت أصبحت نظرية هذا المهندس الفرنسى نوعا من الكابوس للانجليز .

* وكان تأثير الخطاب على السياسة الفرنسية مؤكدا ، فمن قبيل المصادفة أن كارنو Carnot رئيس الجمهورية الفرنسية ، كان صديقا من أيام التلمذة لمسيو برمبت ويظهر أنه حصل على نسخة من الخطاب في الحال . ففي ٥ من مايو سنة ١٨٩٣ (١) دعا الى قصر الأليزية Elysée Palace مسيو دلكاسيه M. Delacasse وكيل الوزارة لشئون المستعمرات والكاشف الفرنسى ميجر مونتيل Major Monteil الذى كان يحرضه دلكاسيه للقيام ببعثة الى النيل وقال لهما « اننى أود أن أعيد فتح الكلام فى المسألة المصرية . ان السودان المصرى مشاع الآن res nullius وتحتاج فرنسا الى منفذ على النيل من أجل ممتلكاتها على نهر الاوبانجى » . ثم قدم لهما تقريرا عن خطاب برمبت ورسم لهما خطة للتقدم الى فاشودة التى لم تكن تبعد عن التقاء السوياط بالنيل . وباحتلال هذا المركز

1. Mekki Shibeika : British Policy in the Sudan (1882-1902), London 1952, p. 334.

صوف يزعمون الفرنسيون مركز البلجيكيين وفي الوقت ذاته يزعمون البريطانيون حتى يضطروهم الى الجلاء عن مصر بتهديدهم بقطع امداد المياه وكان على مونتيل أن يتقدم الى أعالي الاوبانجي في الحال بقوة كبيرة ، ثم يتقدم الى النيل ويحتل فاشودة . ووضع ليوتارد تحت امرته . وأخذوا يعدون العدة بكل نشاط ، فأرسل الملازم دي كازس Decazes الى الكونغو في الحال (١) ، وكان على مونتيل أن يتبعه في أكتوبر سنة ١٨٩٣ . ولكن في ذلك الوقت ، وفي ليلة رحيله بالذات وصلهم خبر من دي برازا بأن البلجيكيين يهددون باستعمال القوة لايقاف الحملة . ولقد عاملوا في ذلك الوقت الوكلاء الفرنسيين معاملة غير مرضية ، وبذلت مجهودات في باريس للوصول الى اتفاق معهم ولكن المفاوضات لم تؤد الى شيء واتخذ دي برازا نفسه سبيل الحذر ونصح بتأجيل الحملة . وفي هذه الاثناء كانت العلاقات متوترة بين فرنسا وايطاليا، ولذلك رأت الحكومة الفرنسية أن توقف استعداداتها للتقدم الى النيل بدلا من أن تدخل نفسها في مشكلات أكثر من اللازم (٢) . وفي شتاء ١٨٩٣/١٨٩٤ تبودلت المفاوضات والاستعدادات وبحث وزير خارجية فرنسا ماسيو دي فيل M. Develle الموقف مع وزير خارجية دولة الكونغو في أكتوبر وكان هو يميل الى منح الكونغو حدا يسير ازاء نهر الموبومو وازاء خط عرض ٣٠ سم ٥٥ شمالا . وكان هذا العرض أقل من ذلك الذي وافق عليه الفرنسيون منذ سنة مضت . ولذلك رفضه البلجيكيون . وكانت النتيجة لفشل المباحثات أن خطة الحملة بدأت تبرز مرة أخرى . ولسبب غير معروف لم يعد مونتيل قائدا للحملة . وفي ديسمبر أرسل الى برلين ليقاوض في اتفاق سوف نبخته بعد . ولكن في أكتوبر اتصل ماسيو فرانسوا دي لونكل M. François Deloncle أحد الاستعماريين

1. Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire des Colonies Françaises : Tome IV, p. 508.
2. Jules Cocheris : La situation internationale de l'Egypte, (Paris, 1903) pp. 393 - 394.

الفرنسيين النشطاء في مجلس النواب الفرنسي، بالكولونيل شاييه لونج Chaille-long وهو رجل أمريكي من أصل انجليزي كان دائما مرتبطا بجوردون ومعروفا بكرههيته للحكم البريطاني في مصر ، واقترح عليه دي لونكل بأن يتولى حملة الى النيل عن طريق الاوبانجي، ولكن شاييه لونج كان يعتقد أن هذه الفكرة سخيفة . ومنذ عهد بعييد كان قد اقترح على رئيس الوزراء الفرنسي جولز فرى Jules Ferry أن يقنع الفرنسيون الاحباش بأن يهاجموا المهدي ويهزموه وبعد ذلك يعلن ملك الملوك سلطانا على السودان تحت الحماية الفرنسية . وأعاد الآن الكلام في هذا الرأي مع دي لونكل الذي تأثر بالفكرة . وعلى أي حال نظم مؤتمر مع رئيس وزراء فرنسا مسيو كازمير بيرييه M. Casimir Perier وبحث الموقف بحثا تاما في ١٧ من يناير سنة ١٨٩٤ ، ولكن رئيس الوزراء قرر نهائيا أن المشروع جرى جدا ومن المحتمل أن يؤدي الى نزاع مع ايطاليا .

وعندما عاد مونتيل من برلين في مارس أخذ يبحث حكومته على ضرورة العمل ، وبين فتي خطاب الى مكتب المستعمرات في ٧ من مارس أن الحملة كانت قد قررت في الاصل نظرا لاعمال الانجليز في أوغندة ولجهوداتهم الواضحة للسيطرة على النيل من الجنوب «واذا ما سيطر الانجليز على أعالي وأواسط حوض النيل فانهم عندما يشاءون يمكنهم أن يخصبوا أو يجذبوا البلاد التي تقع في النيل الاسفل ببناء قليل من القناطر ، وختم قائلا ان فاشودة ذات أهمية كبيرة لانها تسيطر على النيل وبحر الغزال ونهر السوبات ، ولانها سبيل للاتصال بالحشة . والعقبة الوحيدة للمشروع كله هي معارضة حكومة الكونغو ويمكن ازالتها بالمفاوضات .

وبناء على آراء مونتيل أعادت الحكومة الفرنسية فتح باب المباحثات مع ليوبولد وأرسلت مفاوضين قديرين هما مسيو هانوتو ومسيو هاوسمان Haussman الى بروكسل في ١٦ أبريل . ولمدة

عشرة أيام تبودلت المناقشات والحجج بدون تقدم ملحوظ . وأصر ليوبولد على ألا يأخذ أقل مما عرض عليه في سنة ١٨٩٢ ، ولم يكن الفرنسيون في مركز يمكنهم من عرض هذا في سنة ١٨٩٤ . وفي ٢٥ من أبريل أوقفت المفاوضات ورجع المندوبان الفرنسيان الى باريس (١) .

ولم يكن الانجليز غير مهتمين بما يحدث بين ليوبولد وفرنسا كما يبدو ذلك واضحا من الفصول الاخيرة لكتاب لجارد الذي نشر في خريف سنة ١٨٩٣ . وجاء فيه « أما عن فرنسا فلم يكن هناك التزام يمنعها من أن تعتدي على السودان » ، وقال ان مصر قد تركت كل مطالبها هناك ، ولم تعترف فرنسا بالاتفاقات المعقودة بين بريطانيا من جهة والمانيا وايطاليا من جهة أخرى . ولقد أظهرت حملة فان كركهوفن أغراض البلجيكيين ، وكان يخشى أن تكون فرنسا وليوبولد قد اتفقا على ترك لادو لفرنسا ، اذا سيطرت فرنسا على حوض النيل فانها بدون شك سوف تحتاج الى الحصول على منفذ الى البحر الاحمر حيث كان لها في ذلك الوقت قدم في أوبك Obok ، ومن الممكن أن تفعل ذلك عن طريق تسوية مع ايطاليا أو الحبشة . وكان الروس في ذلك الوقت يبدون نشاطا في الحبشة مستغلين الروابط الدينية المزعومة . واذا ما ثبتت فرنسا مركزها في النيل الاعلى فمن السهل أن تشيّد خزانا على البحيرات وتقطع عن مصر امداد المياه في فترة الصيف (٢) .

قدم لجارد هذه الحجج معضدا ضم أوغندة التي سوف تدعم مركز الانجليز بالتدريج وسوف تجبر فرنسا ودولة السكونغو على الاعتراف بنفوذهم الوحيد في وادي النيل ، وبعد تردد كبير أعلنت

1. Ibid., p. 394 - 396.

2. Lugard, Fredrick D. : The Rise of our East African Empire, London 1893, vol. 2, pp. 566 - 584.

الحكومة البريطانية الحماية على أوغندة ، ولكن هذا لم يعتبر كافيا
اذ كان تهديد وادى النيل كبيرا جدا .

وفى الحبشة كان الفرنسيون والروم نشيطين حقا ، فالفرنسيون
هم الذين لفتوا نظر منليك فى ١٨٩٠ الى التفسير الايطالى لمعاهدة
اتشبالى ، ودفعوه الى احتجاج أهملته بريطانيا بهدوء فى اتفاقاتها
مع ايطاليا سنة ١٨٩١ . والفرنسيون أيضا هم الذين جعلوا منليك
يرسل مذكرة دورية فى ١٠ أبريل سنة ١٨٩١ يردد فيها أحقيته
فى كل المنطقة حتى شاطئ النيل الايمن ويعبر عن غرضه فى أن يمد
دولته الى حدود الحبشة القديمة «الى الخرطوم وبحيرة نياترا» وليؤكد
منليك غرضه هذا منح فى فبراير سنة ١٨٩٣ ألفرد إلج Alfred Ilg
وهو مهندس سويسرى كان يعمل مستشارا خاصا ، اذنا بأن ينظم
شركة ويدرس الخط الحديدى الذى يبدأ من الميناء الفرنسى جيبوتى
ويعبر مناطق هرر وأنتوتو Entotto وكافا Kaffa حتى النيل
الابيض .

وكان من الضرورى أن يعزز البريطانيون قوتهم على الحدود
الحبشية وكان مسيو تشفنو Chefneux وهو زميل لالج وشخصية
خطيرة فى الشئون الحبشية قد نجح فى أن يحصل على وعد فى باريس
بإمداده بالمال . وفى ٩ من مارس ١٨٩٤ منح الامتياز بواسطة منليك
لإنشاء الطريق الحديدى الى هرر ، وسيكون هذا أول مد للخط الى
أديس أبابا والنيل الابيض . ولم يكن واضحا أن الانجليز يعرفون
ذلك أو أثر فى أعمالهم ولكن اتفاقياتهم السابقة مع ايطاليا كانت قد
أظهرت من غير شك أن الانجليز كانوا يدركون أنه « يجب على مصر
دائما - على سبيل الدفاع عن النفس - أن تكون فى مركز تسيطر
فيه على الحبشة ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة » ، ومنذ فبراير
كان كتشنر ، وهو فى ذلك الوقت فى خدمة الحكومة المصرية ، يقترح
القيام بمفاوضات مع ايطاليا للتعاون ضد قوات الدراويش المركزة

حول كسلا وكان الايطاليون شغوفين بأن يسهموا في هذا آملين دائما أن اتفاقا من هذا النوع سوف يؤدي الى زمالة في القتال واتفاق أكثر مع بريطانيا (١) . وفي ٥ من مايو سنة ١٨٩٤ وقعت معاهدة جديدة وكانت في الاصل تخص تخطيط الحدود بين الصومال البريطاني والمناطق التي يطالب بها الايطاليون . ولكن كانت هناك مذكرة رسمية منتظمة الى البروتوكول اعترف فيها بترك هزر الى ايطاليا، وذلك بالرغم من المعاهدة الانجليزية الفرنسية التي عقدت في سنة ١٨٨٨ . بشأن هذه المنطقة . في حين كان هناك في نفس الوقت تصريح سرى سمح لانجلترا بالعمل هناك وباعتبار هذه المنطقة ضمن نفوذها حتى تكون ايطاليا مستعدة لتسلمها . وكانت هزر الطريق الاحساسى الى الحبشة والتسوية الجديدة مع ايطاليا تقف حائلا دون أية محاولة من فرنسا لتسيطر على هذه المنطقة الاستراتيجية .

وفي الغرب كما في الشرق بدأت الحكومة البريطانية تتخذ احتياطات لحماية وادى النيل من الاعتداء . ولم تكن بعثة مونتيل الفرنسية سرا ، وكان معلوما في لندن أن دى كازس Decazes كان قد وصل بمقدمة قوته قبل نهاية سنة ١٨٩٣ الى أيراس Abiras عند التقاء نهري ولى Welle وموبومو M'bomu وكان لجارد وكتاب آخرون يحذرون الحكومة باستمرار من مشروع الفرنسيين لضم ممتلكاتهم في الشرق والغرب ومن نشاطهم في الحبشة وخطر تقدمهم في حوض النيل من الكونغو الفرنسية ومن أوبك . وبلغ التنافس بين فرنسا وانجلترا في نيجيريا درجة التوتر . ولهذه الاسباب فتحت الحكومة الانجليزية باب المفاوضات مع برلين . وفي ١٥ من نوفمبر سنة ١٨٩٣ وقعت معاهدة تحدد الحد الغربى (٢) للكمرن وتسمح للممتلكات الالمانية بأن تمتد شمالا حتى بحيرة

1. Die Grosse Politik, VII, nos. 1988 - 1991, 1996.

2 E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, Vol. 3, p. 912.

تشاد . وكان الحد الجنوبي للكمرن قد قرر بوساطة اتفاق فرنسي ألماني في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٥ (١) ولكن الحد الشرقي كان مفتوحا ومن الممكن مده حتى حدود دولة الكونغو . فاذا كان الالمان قد رغبوا في التوسع شرقا ، كما كان يأمل الانجليز ، لقطعوا الطريق على امتداد المناطق الفرنسية الى النيل ولكن لم يكن في استطاعتهم التدخل في مطالب الانجليز ، لان المادة الرابعة تقول « ان نفوذ ألمانيا . . سوف لا يمتد شرقا أبعد من حوض نهر شاري Shari ودارفور وكردفان وبحر الغزال . . سوف تكون خارجة عن نفوذها ، حتى ولو وقعت أفرع نهر شاري ضمن هذه المناطق ، » وأدرك الفرنسيون مرامي هذه التسوية واحتجوا عليها . وكان وكلاؤهم ووكلاء الالمان في تنافس حاد في الاراضي الداخلية للكمرن . وكانوا شديدي الرغبة في تسوية ما . وقد حث مونتيل وآخرون على ابرام هذه التسوية . وكانت الحكومة الألمانية التي هدأتها تماما مظاهرة طولون ، راغبة في أن تسوى مشاكلها مع فرنسا وروسيا . ولذلك أرسل مونتيل وهاوسمان الى برلين للتفاوض . وسارت المحادثات في جو ودي ، وفي ٤ من فبراير وصل الى اتفاق وقع في ١٥ من مارس ١٨٩٤ (٢) . وكان هذا نصرا كبيرا لفرنسا اذ أنه في مقابل بعض الامتيازات البسيطة للالمان وافقوا على تحديد الحد الشرقي للكمرن الذي ترك لفرنسا الحرية في التوسع شمالا حتى بحيرة تشاد وشرقاً كما يريدون . وأكثر من هذا بذل الامبراطور وليم وكابريفي Caprivi ما في وسعهما لتدعيم الاتفاق بين فرنسا وألمانيا . واذا ما صدقنا تقرير مونتيل عن ذلك ، فان كابريفي ذهب الى حد أنه ذكر الالزاس واللورين ، ووصف ضمهما بقوله « انه عمل غير سياسي » وأضاف قائلا ان الامبراطور

1. E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, Vol. 2, p. 653 .
2. Ibid., vol. 2, p. 657.

الامانى لا يمكنه بطبيعة الحال أن يتنازل عن أى قطعة ورثها ولا يمكن هذا دون تعويض على الأقل وختم قائلا « عليكم أن تبحثوا لنا عن الوسائل التى يمكننا بها أن نعيد اليكم المناطق المفقودة » ، وطبعا نظر فى باريس الى هذه الاقتراحات بريبة غير عادية . وبالرغم من ذلك ، ففيما يختص بافريقية فان الفرنسيين قد حصلوا على كل ما يهمهم (١) .

ولا داعى لتوضيح عدم رضا الانجليز عن نتائج المفاوضات الفرنسية الالمانية . فما أعطوه للامان فى نوفمبر أعطاه الالمان بدورهم للفرنسيين فى فبراير . وزادت متاعب حكومة الاحرار أيضا من جراء ادعاءات حكومة الكونغو . وقد سئلت أسئلة تدل على قلق مجلس العموم البريطانى من التقدم البلجيكي ، ولكن الحكومة لم تكن تعرف شيئا محددا وكان الكولونيل كولفل Colville المندوب السامى فى أوغنده فى ذلك الوقت - يقوم بحرب غير معروفة السبب مع كباريجا Kabarega ملك أونبورو ، وقد أرسلت اليه تعليمات بأن يرسل أحد أتباعه وهو الصاغ أوين Owen بلقب « مساعد المندوب السامى لوادى النيل Assistant-Commissioner for the Nile Valley » وبتعليمات « ليتأكد من صحة هذه الاشاعات » . بأن بعثة أرسلتها حكومة الكونغوالحرة تحت امرة المرحوم كابتن فان كركهوفن ، قد ثبتت مراكزها داخل مناطق النفوذ البريطانى المبينة فى المعاهدة الانجليزية الالمانية التى عقدت فى عام ١٨٩٠ . وبالفعل سار أوين الى وادلاى ووصلها فى ٤ من فبراير ووجدتها قد أخليت فرفع العلم البريطانى على جانبى النيل وعقد معاهدات مع رؤساء القبائل المحليين وترك حامية هناك .

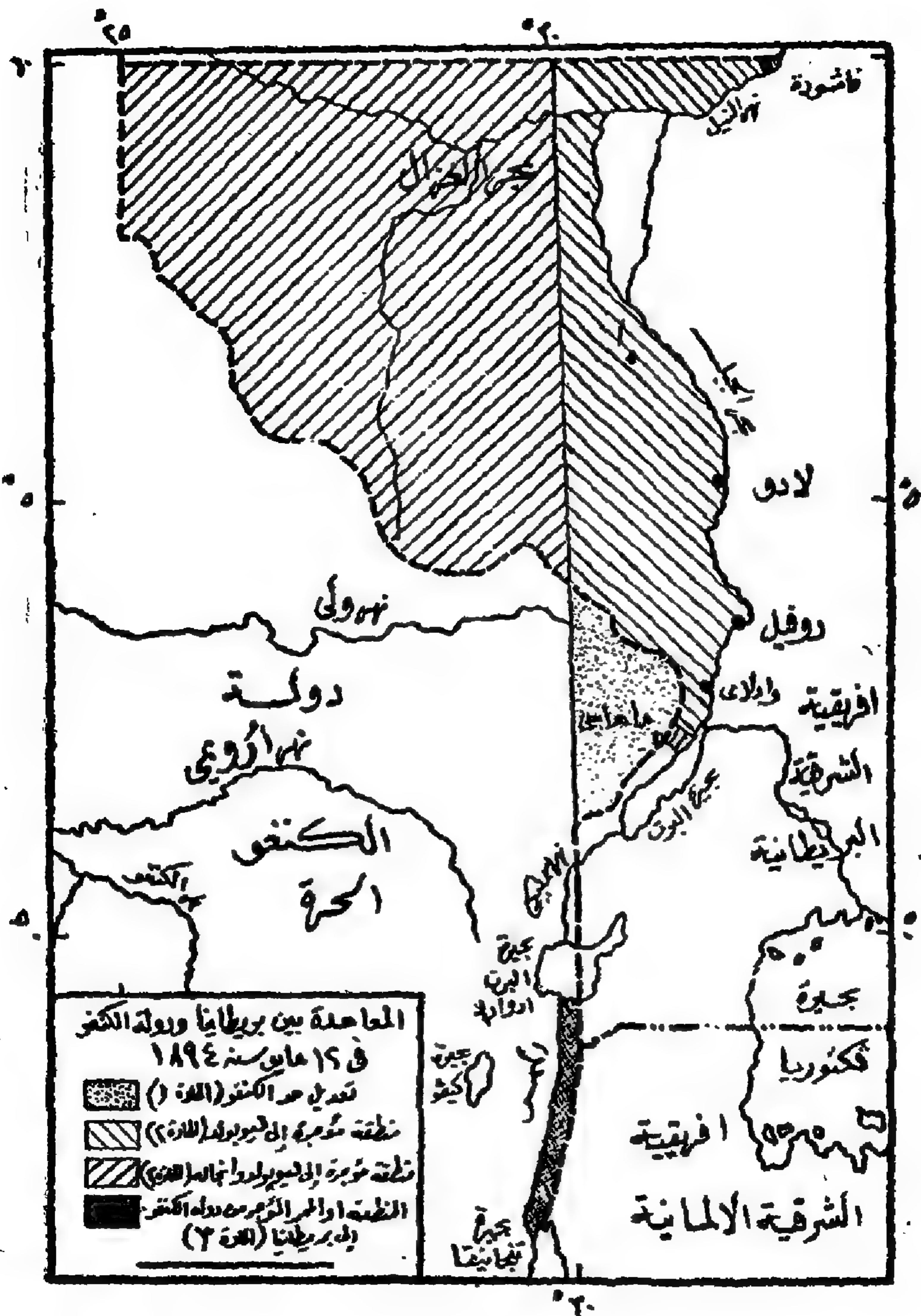
ولكن هذه الحقائق لم تكن معروفة فى أوروبا حتى مايو ، وقبل

٢ Darcy, Jean : Cent Années de Rivalité Coloniale, Paris, 1904, p. 207.

ذلك الوقت كانت الحكومة البريطانية تشعر شعورا خفيا بالمفاوضات بين ليوبولد وفرنسا . وكان لابد لها من أن تعمل شيئا ما ، ولذلك استقر رأيها على تسوية المسألة مع ليوبولد ، وهو الجانب الأقل صلابة وفي أواخر مارس أسرع ريتل رود Rennell Rodd الذي كان وكيل الحكومة البريطانية في زنجبار الى بروكسل . ولكي يخفى الغرض من بعثته ذهب أولا الى برلين وفي فترة وجيزة وصل الى اتفاق مع ليوبولد . وفي ١٢ من ابريل كان من الواضح أن أهم المسائل في المعاهدة كانت قد سويت ، لانه في ذلك التاريخ أبرق اللورد كمبرلي Kimberley الى الوكيل في زنجبار قائلا « اكتب الى الكولونيل كولفل Colvile أننا وصلنا الى اتفاق ودي سوف يبقى البلجيكيون بمقتضاه في الضفة اليسرى للنيل من بحيرة البرت الى فاشودة كمستأجرين تحت اشراف بريطانيا العظمى . واذا ما اتصل بهم فيجب أن تكون علاقاته معهم ودية » .

ويبدو من هذه الوثيقة ان المعاهدة التي وقعت في ١٢ من مايو كانت ببساطة عبارة عن اعادة كتابة وقبول اتفاق ماكينون الذي عقد في ١٨٩٠ مع بعض التعديلات ، اذ أعطت ليوبولد كل ما كان يريده من بريطانيا تقريبا . وبكل تأكيد أكثر مما كان سيمنحه له الفرنسيون . ولهذا السبب لم تكن هناك أية متاعب في عقد هذه الصفقة مع ليوبولد . وكانت المعارضة الوحيدة من أحد أعضاء الحكومة البريطانية وهو السير وليم هاركورت ، الذي كان متعصبا كجلادستون نفسه . ولم يخبر بادىء الامر بالمفاوضات ، وربما لم يعلم بها حتى سويت كل الشروط . وقد تبين انه قيل له ان هذه المعاهدة سوف تخفف عن بريطانيا بعض مسؤولياتها . ولكن هاركورت كان أذكى من أن يخدع بهذا القول لمدة طويلة .

وعندما أدرك مرامي المعاهدة احتج بشدة وحاول كل جهده أن ينقض هذه المسألة . وفي ٢٣ من ابريل أرسل سسر برسي



اندرسون Sir Percy Anderson الخبير في الشؤون الافريقية
بوزارة الخارجية البريطانية الى بروكسل في بعثة خاصة ليرى
ما يمكن عمله . والظاهر ان ليوبولد رفض أن يتقهقر أو يرجع
عن شيء . وجدير بالذكر أن هذا السياسي الماكر العجوز أبقى
باب المفاوضات مع فرنسا مفتوحا حتى ٢٥ من ابريل حتى يتأكد
من أن كل العقوبات التي تعترض المعاهدة مع بريطانيا قد أزيلت،
ووقعت المعاهدة في ١٢ من مايو سنة ١٨٩٤ في بروكسل . وتتألف
من ست مواد . وتنص المادة الثانية على أن تؤجر بريطانيا الى
الملك ليوبولد الثاني ، ملك بلجيكا ودولة الكونغو الحرة مناطق
غرب بحيرة ألبرت وتتبع خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو
حتى خط طول ٢٥ شرق جرينتش . وتبلغ هذه المناطق نقطة
شمال فاشودة وتنص المادة الثالثة على « أن دولة الكونغو الحرة
تؤجر لبريطانيا العظمى ، لتحتل وتدير بالشروط والمدة المحدودة
ممرًا من الارض عرضه ٢٥ كياو مترا ويمتد من الميناء الذي يقع
في أقصى شمال بحيرة تنجانيقا ، والذي يقع هو نفسه في هذا
الممر الى نقطة تقع في أقصى جنوب بحيرة ألبرت ادوارد . ومدة
هذا الايجار هي نفس مدة ايجار المناطق التي تقع غرب خط ٣٠
شرق جرينتش » (١) . وعرضت المعاهدة على البرلمان البريطاني
في ٢١ من مايو . وحتى قبل ذلك الوقت كانت أخبارها قد
تسربت الى باريس . واذا تذكرنا ان الفرنسيين كانوا يتفاوضون
مع ليوبولد وانهم لم يفقدوا الامل في عقد اتفاق معه فاننا ندرك
عاصفة الغضب التي قامت في العاصمة الفرنسية . ومن سوء
حظ فرنسا انها وجدت نفسها في هذه اللحظة وسط احدى
ازماتها الوزارية المتكررة . وربما نشرت المعاهدة في تلك اللحظة
على أمل ألا تسترعى نظر الفرنسيين . ولكن الحال كانت خلاف

1. E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty. Third Edition,
London 1909, vol. 2, pp. 579 - 580.

ذلك ، اذ في فترة ستة ايام (من ٢٢ الى ٢٧ من مايو) شكلت وزارة جديدة بوساطة مسيو ديبوى M. Dupuy وفي اثنائها أيضا كان الفريق الاستعماري في مجلس النواب الفرنسي يخطو خطوات واسعة ويقدم حججه . وزاد من اشتعال النيران نشر الاتفاقية البريطانية الايطالية المعقودة في ٥ من مايو . واستعرضت في مجلس النواب الفرنسي اتفاقات فرنسا السابقة ومطالبها ضد الكونغو . ورددت على منبره حقوق المصريين والأتراك في السودان ، كما بينت سياسة بريطانيا ذات الوجهين في مسألة هرر .

وفي ٢٧ من يونيه حدثت مناقشة هامة في مجلس النواب الفرنسي ، وبدأ مسيو ايتيين Etienne زعيم الفريق الاستعماري في المجلس باستعراض تاريخي مطول عن نشاط انجلترا في افريقية ملقيا اللوم بشدة على الانجليز لوضعهم العراقييل في طريق الفرنسيين . وتبع ايتيين استعماري متطرف آخر هو مسيو فرانسوا دي لونكل François Deloncle ولم يتناول دي لونكل تفاصيل معاهدة الكونغو والاتفاقية البريطانية الايطالية . ولكنه ركز كلامه في الأهم من ذلك ، اذ بين أن السياسة البريطانية كرسست نفسها لسنين عدة لحماية حوض النيل . ومن ثم كانت هذه السلسلة من الاتفاقيات التي ترجع الى سنة ١٨٩٠ . لماذا كان البريطانيون يتبعون هذه السياسة ؟ كان السبب واضحا . ثم أخذ دي لونكل يناقش تقرير المهندس الفرنسي مسيو برمبت الذي ادخله في حسابه وأشار الى خطط برمبت في تشييد الخزانات الكبيرة عند مصب السوبات وفي البحيرات . وقال ان هذه « مشروعات عظيمة جدرة بالعقريّة الفرنسية » ولكنه اضاف ان برمبت كان اصرح مما يجب ان يكون عليه المهندسون فلم يخف أنه من الممكن خزن مياه كافية في بحيرة البرت لمحو المدينة المصرية اذا ما اطلقت في وقت الفيضان . وذكر دي لونكل ان رغبة بريطانيا في السيطرة على حوض النيل ووضع مصر تحت رحمتها زادت بلا شك منذ توضيحات برمبت هذه . كما بين ان

تقرير برمبت كانت له أهمية كبيرة في تشكيل السياسة الفرنسية. ومن المحتمل أيضا السياسة البريطانية . وعلى الرغم من ذلك فان مسيو هانوتو ، وزير الخارجية الجديد ، الذي كان يتفاوض قبل ذلك بستة أسابيع في بروكسل في وقت كان البلجيكيون قد اتفقوا فيه مع البريطانيين ، لم يكن مترددا في الافصاح عن رأيه بصراحة . فذكر المجهودات الفرنسية الضائعة للوصول الى تفاهم مع الملك ليوبولد واهتم بالاتفاقات السابقة عن حدود دولة الكونغو ، وأخيرا دخل في مناقشة طويلة عن حقوق تركيا ومصر ، التي كانت قد وضعت منذ وقت قريب في سنة ١٨٩٢ في فرمان تولية الخديو الجديد ، وهو فرمان كانت قد وافقت عليه كل أوروبا ، وبين أن بريطانيا تتنازل عن مناطق لم يكن لها فيها أي حق . وإن فرنسا لا تستطيع أن تسمح بتمزيق المعاهدات المقدسة اربا اربا بهذه الكيفية (١) .

كانت كلمات الفرنسيين جريئة . وعلى الاقل يرجع موقفهم الصلب ، الى حد ما ، الى احتجاجات الحكومة الالمانية ضد المعاهدة نفسها . وهنا تحدث قصة طريفة وغير عادية : كانت الحكومة البريطانية بطبيعة الحال تشعر عندما وقعت معاهدة الكونغو أن الفرنسيين سوف يفضبون . ولهذا السبب بذلت مجهودات ، في اثناء الاسابيع التي تلت توقيع الوثيقة ، للتفاهم مع الالمان بشكل ما . وتناسى الانجليز موضوع المعاهدة الفرنسية الالمانية التي وقعت في ١٥ من مارس سنة ١٨٩٤ بشأن الكمرون . واقترح اللورد كمبرلي Kimberley امكان العمل المشترك لايقاف تقدم الفرنسيين . ولكن صيحاته لم تأت بنتيجة ما . ولو ان الانجليز كانوا مستعدين لتنفيذ رغبات الالمان بشأن ساموا لكان من المحتمل أن يتم شيء ولكن حدث أن كمبرلي لم يتقدم بشيء ما

1. Egypt No. 2 (1898), Appendix No. 1 (Memorandum communicated by M. Decrals, August 8, 1894).

فى هذا الاتجاه ، فان الالمان كانوا يعززون أنفسهم بالتفكير فى أن الانجليز يقلقهم شبح اتفاق فرنسى ألمانى فى الشئون الأفريقية (١).

ولم يتبع هذا أن الالمان — لهذه الحقيقة نفسها — سوف يشيرون اعتراضات على معاهدة الكونفو . ، والذي أثارهم وأعطى لهم سببا منطقيا للاعتراض هو المادة الثالثة من المعاهدة ذاتها. تلك المادة التى بمقتضاها كان على دولة الكونفو أن تؤجر الى بريطانيا العظمى منطقة من الارض اتساعها ١٦ ميلا وطولها ١٨٨ ميلا من الشاطئ الجنوبى لبحيرة ادوارد الى الحد الشمالى لبحيرة تنجانيقا . ولا تزال الطريقة التى أدخلت بها هذه المادة فى المعاهدة سرا غامضا الى الآن . وكانت هذه المنطقة لازمة لإنشاء خط تلفراف وربما لإنشاء خط حديدى بعد ذلك ، وقد تكون هذه المنطقة حلقة اتصال هامة فى المشروع المشهور بالخط الحديدى من الكاب الى القاهرة . ولقد ظن الكثيرون أن رودس كان مسئولا عن كل ذلك ، ويبدو أن هذا هو الواقع . اذ كان راجبا فى الحصول على امتيازات من أجل خط التلفراف المذكور، وبين سنتى ١٨٩٢/١٨٩٥ تفاوض مع الحكومة الألمانية فى الموضوع. ولم ينتج شئ عن المحادثات ، لان الالمان كانوا يخشون أن يؤدي هذا الى أن يستأذنهم الانجليز فى تشييد مراكز محصنة أوالتنازل عن بعض المناطق . وأوحى رودس ، الذى كانت له اتصالات ودية بروزبرى الى الحكومة لكى تحصل على المنطقة اللازمة من دولة الكونفو . وكان روزبرى ، الذى اضطر لان يؤجر بحر الفزال الى ليوبولد مسرورا لارضائه المتحمسين لمشروع الكاب القاهرة. وقد تكلم سير فردريك لجارى عن المشروع بأنه مجرد مسألة عاطفية سخيفة ولكن شخصا كتشارلز ديلك Charles Dilke أعرب عنأسفه علانية ، بأنه فى سنة ١٨٩٠ لم يتمكن سولسبرى من الحصول من الالمان على المنطقة اللازمة لهذا الخط . وعلى أى

1 Die Grosse Politik, VIII, nos. 2022 - 5.

حال لم يبد معقولا أو مصدقا أن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن تعرف شيئا عن مجهودات سولسبرى الضائعة في سنة ١٨٩٠ وعن المعارضة التي لا تلي من الألمان ولكن هكذا دارت المناقشة .

ومهما كان الأمر فإن المادة الثالثة من الاتفاقية كانت خطيرة جدا بالنسبة للبريطانيين وكان الألمان بطيئين في تدعيم مركزهم . فعندما نشرت الاتفاقية في الصحف أرسلت تعليمات إلى وزيرهم في بروكسل ليحصل من حكومة الكونفو على تصريح بأن المنطقة المؤجرة سوف لا تقل عن عشرين كيلو مترا من حدود شرق أفريقية الألمانى . ولم يعارض ليوبولد هذا الترتيب (١) . ولكن في ٢٧ من مايو أرسلت الحكومة الألمانية احتجاجا شديدا للهجة ضد المادة الثالثة من الاتفاقية . وفي نفس اليوم أعلنت فرنسا اعتراضاتها . ولم يكن هناك اتفاق على العمل المشترك بين القوتين المعارضتين ، ولكن نعلم من رسالة إلى هاتزفيلدت Hatzfeldt في ٢٨ من مايو أن الحكومة الألمانية فكرت في استخدام معاهدة الكونفو كوسيلة مناسبة للتقارب من فرنسا ، أملا في أن مثل هذا الاتفاق سوف يجعل إنجلترا تمنح امتيازات في ساموا Samoa . (٢) .

وكان تأثير الاعتراضات الألمانية في وزارة الخارجية البريطانية ضئيلا إذ لم تكن هذه المعارضة متوقعة من جانبهم . وعندما أتت لم يهتم بها الإنجليز . وفي هذه الظروف كان الإنجليز يتوقعون وجهة نظر فرنسا ، ولذا قابلوها بهدوء . وكما بين مسيو هانوتو في مجلس النواب الفرنسي في ٧ من يونيو ، لم يظهر الإنجليز في بادئ الأمر أية رغبة للدخول في محادثات . وكانت وجهة نظرهم كما يأتي : بما أن المناطق المؤجرة إلى ليوبولد أيا كان صاحبها لا تتبع فرنسا فإن الحكومة الفرنسية ليس لها وجه حق . أما

1. Die Grosse Politik, VIII nos. 2032, 2033.
2. Ibid., VIII nos. 2034, 2035.

عن حقوق تركيا ومصر ، فان مذكرة ملحقة بالمعاهدة تذكر أن الطرفين المتعاقدين لا يتجاهلان هذه المطالب . (١) وعندما بذلت محاولة في مجلس العموم لتوضيح تلك الحقوق التي لم يتجاهلوها تهرب وكيل وزارة الخارجية من الاجابة ولكنه أخيرا ذكر ان تلك المطالب محفوظة مهما كانت ، وقد أثارت هذه الملحوظة روح الفكاهة في المجلس .

وعلى أى حال فان البريطانيين لم يكونوا مستعدين للاعتراف بأى حق لفرنسا في التدخل وأصر البلجيكيون أيضا على أن بحر الفزال لا شأن له بمشكلة الاوباتجى - موبومو ، وهى مشكلة صادفوها في محادثات سابقة . ولا نعرف شيئا عن تفاصيل المفاوضات الانجليزية الفرنسية في هذه الايام ، حيث أن الكتاب الازرق الخاص بها لم يعرض مطلقا على البرلمان . ولكن كما يبدو كان يسودها جو من المرارة والشدة . وادعى مسيو هانوتو أن السفير البريطانى اللورد دوفرين ذهب الى حد انه تكلم عن انذار قال انه يضعه في جيب معطفه .

وقد أدت هذه الازمة في العلاقات الانجليزية الفرنسية الى نقد في مجلس الوزراء البريطانى لسياسة وزارة الخارجية . واعترض السير وليم هاركورت ، الذى كان معارضا منذ البداية للمعاهدة بشدة على أى اثاره لفرنسا . وقال روزبرى ان الفرنسيين كانوا مضطرين « لانهم فشلوا في محاولتهم عمل نفس الشيء » . ولكن وجهة النظر هذه لم تكن مقنعة . ومما زاد الطين بلة أن الامسان كانوا فى ذلك الوقت لا يزالون مصرين على إلغاء المادة الثالثة من الاتفاقية . وكانوا يستعملون الضغط الشديد فى بروكسل . وازدادت مذكراتهم شدة حتى أن روزبرى وصفهم الى السفير النمساوى بأنهم غير محتملين . وفى الوقت

1. Egypt No. 2 (1898), Appendix No. 2 (The Earl of Kimberley to the Marquess of Dufferin, August 14, 1894).

نفسه بين رئيس الوزراء « انه اذا كانت المانيا ستنحاز الى فرنسا او تتظاهر بأخذ جانبها في هذا الامر او في أية مسائل افريقية اخرى ، فيجب علينا أن نبحت موقفنا العام في أوروبا وعلى الاخص في منطقة البحر الابيض المتوسط وفي الشرق » . وختم قائلا ان المذكرة الالمانية تصلح للمفاوضات مع موناكو وليس مع انجلترا . وفكرت الملكة فعلا في كتابة توجيه لوم الى الامبراطور . ولكن سفيرها في برلين نصحها بعدم فعل ذلك . وقال ان شعور الالمان هذا طبيعي . وان الامبراطور قد جرفه تيار الرأي العام . وأن المنطقة المتنازع عليها تكون ذات قيمة كبيرة اذا كانت جزءا لا يتجزأ من المنطقة البريطانية ، ولا تكون ذات قيمة اذا كانت تعترضها التزامات دولة الكونغو وحيادها . وأعرب عن قلقه الشديد من أن تقف المانيا ضد انجلترا في المسألة المصرية « حيث يؤدي اتحاد فرنسا وألمانيا بالامور الى أزمة » (١) . وفي نفس الوقت انزعج ليوبولد من المذكرات التي انهمرت عليه من برلين . وأخيرا خولت له وزارة الخارجية البريطانية ان يطلب عدم العمل بالمادة الثالثة المعترض عليها ، وتم ذلك بتصريح في ٢٢ من يونيه ١٨٩٤ . وهذا نصه « نظرا للانتماس المقدم من صاحب الجلالة ملك البلجيك ، وملك دولة الكونغو الحرة بأن توافق حكومة جلالة ملكة بريطانيا على سحب المادة الثالثة من معاهدة ١٢ من مايو ١٨٩٤ ، يوافق الموقعان أدناه والموكلان من حكومتيهما على سحب هذه المادة » .

حرر في بروكسل من نسختين في ٢٢ من يونيه ١٨٩٤ .

امضاءات

2 F.R. Plunkett * Edmond Van Eatvelde

وكانت فكرة روزبري أنه اذا أرضى الالمان فانهم سوف

-
1. Die Grosse Politik, vol. VIII, nos. 2034 - 62.
 2. E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. 2, p. 584.

يكونون راغبين في التعاون معهم لاحتياط عمل فرنسا . وفي مذكرة بتاريخ ١٧ من يونيو أكد هذه الحقيقة :

« أن النيل هو مصر ومصر هي النيل ، وانها باعتبارها الدولة المحتلة فإن همنا الاول هو الحصول على اعتراف من الدول العظمى بهذا المبدأ . واقترح وجوب عقد مؤتمر نُحدد فيه منطقة نفوذنا بمساعدة ألمانيا . ويضاف بروتوكول ينص على انه عندما تكون مصر في مركز يمكنها من اعادة احتلاله فيجب علينا بكل سرور ان نسلم لها هذا الجزء الذي تحت سيطرتنا في الوقت الحاضر ،

وهكذا سوف يحقق الغرض من معاهدة الكونغو الانجليزية . وكان هذا التقدير فيه شيء من البساطة أكثر من اللازم . فان التعاون بين فرنسا وألمانيا كان أهم مما يدرك روزبري . فبعض المؤرخين تكلموا عنه كأنه تدخل مشترك ، واتهم آخرون الألمان بنقض الاتفاق وترك فرنسا عندما ألغيت المادة الثالثة من المعاهدة . ولم يكن هذا الاتهام عادلا إذ أن التعاون الفرنسي الألماني كان منظما دقيقا وفعالا ، والذي حدث هو الآتي :

في ١٣ من يونيو تكلم وزير خارجية ألمانيا مع السفير الفرنسي عن مجهودات الانجليز في اثارة الفتنة بين فرنسا وألمانيا وعما يجب عمله لاحتياط ذلك . وبين أن المصالح الفرنسية والألمانية ليست متشابهة ولو أن للدولتين مصلحة مشتركة في الموقف الخاص بوسط افريقية كما نظمت المعاهدات . وأخذت الحكومة الفرنسية بهذا الاقتراح وحاولت توسيع نطاق التعاون . واقترح أنه من الواجب أن ترتبط الدولتان بتسوية معينة حتى ينالا مايبغيانه . وبين مارتشال Marschall أن هذه السياسة ذهبت الى حد بعيد . واقترح أن يحاول كل فريق ابقاء الآخر في مركزه وأنه قبل قبول تسوية ما يجب على كل أن يخبر الآخر بغرضه وعما يقبله في المستقبل . واتبع هذا الاجراء بالفعل ، وليس هناك دليل في الوثائق المعاصرة على أن الحكومة الفرنسية كانت تكره عمل ألمانيا في قبول

الغاء المادة الثالثة • وعلى العكس فان مسيو هانوتو نفسه صرح بأنه راض عن ذلك ، وانه يأمل أن تتحسن العلاقات بين الدولتين •

وعلى الرغم من الغاء المادة الثالثة فان باب المطالب الفرنسية بقي مفتوحا وكان من الممكن أن تنال الحكومة الفرنسية تقدما ما مع الانجليز ، ولكن ليوبولد كان في موقف أكثر تعارضا منهم • وكانت الحكومة الفرنسية مصرة على وقف التقدم البلجيكي مهما كلفها ذلك وتقرر ارسال مونتيل في الحال لطرد البلجيكيين من المنطقة شمال خط عرض ٥٤° وليسير نحو النيل • وكان على بعثة أخرى آتية من الحبشة أن تجلب المؤن من اتجاه السوباط • وفي ٩ من يونيو اعتمد مجلس النواب الفرنسي مبلغ مليون وثمانمائة ألف فرنك من أجل الدفاع عن المصالح الفرنسية في أفريقية • وعين مونتيل مندوبا ساميا في منطقة أعالي الأوبانجي ووضع كل الوكلاء الآخرين تحت امرته • وفي ١٦ من يولية أبحر من مرسيليا • وبينما كانت هذه الاستعدادات على قدم وساق بذل كل مجهود لكي يسلم ليوبولد بالأمر • ولقد قال دبلوماسي بريطاني ان الحكومة الفرنسية تمادت حتى أنها أوعزت الى ليوبولد بأنه اذا أصر على سياسته هذه فان ذلك قد يكلفه عرشه • قد يكون ذلك مبالغا فيه • ولكن الحقيقة أن ليوبولد أرغم على الاتفاق الذي وقعه مع فرنسا في ١٤ من أغسطس • ولقد ذكرت هذه الكلمات في مذكرة بلجيكية كتبت بعد ذلك وتنحى باللائمة على الانجليز لتخليهم عن الملك ليوبولد في هذه الظروف •

وكانت الاتفاقية في الحقيقة حلا وسطا اذ أعطى ليوبولد حد الموبومو وخط تقسيم المياه بين النيل والكونغو حتى خط الطول ٥٣٠° شرقا • ومن ناحية أخرى عاهد نفسه ألا يقوم بأي احتلال أو بناء نفوذ سياسي في المستقبل غرب أو شمال خط محدد هكذا : ٥٣٠° طولاً شرق جرينتش ، بادئا من خط تقسيم المياه بين حوض الكونغو والنيل حتى نقطة يلتقي فيها بخط عرض ٣٠° ٥٥° ،

وبعد ذلك يحازي خط العرض هذا حتى النيل (١) . وبعبارة أخرى تنازل عن فكرة احتلال منطقة بحر الغزال . وبقي الطريق مفتوحا أمام الفرنسيين الى النيل . ومن جهة أخرى تركت فرنسا الى دولة الكونغو استئجار منطقة اللادو ، واعترفت بأحققتها في توسيع حدودها وهكذا تنازلت عن جزء من المفروض أنه أرض مصرية ، وكان كل هذا معارضا لموقف الفرنسيين قبل ذلك (٢) .

ولم يبد البريطانيون أى اعتراض على الاتفاق بين فرنسا وليوبولد وشعر روزبرى أن انجلترا لا يمكنها أن ترغب ليوبولد على احتلال المنطقة المؤجرة له . وبالإضافة الى ذلك فإن الملك قد حصل على حد لم يكن يأمل فيه . وعندما بحث رئيس الوزارة البريطانية الأمر من الناحية المالية ، واعترف بأن تاريخ معاهدة الكونغو لم يكن سعيد الحظ ولكن بريطانيا حصلت على الأقل - على اعتراف بمنطقة نفوذها من ليوبولد وتخلصت من معاهدة ماكينون .

وكان هذا حقا ، ولكنها من ناحية أخرى فشلت في الحصول على المنطقة التى تكمل بها خط حديد الكاب - القاهرة ، كما فشلت فى إيقاف تقدم الفرنسيين . ولقد انتقد سير توماس باركلي Thomas Barclay وكتاب آخرون هذه الاتفاقية قائلين انها « احدى الخدع الدبلوماسية » . ولم يكف المحافظون من نقد روزبرى . وكان من السهل عقد موازنة بين هذه الاتفاقية والاتفاقية التى كانت مع البرتغال فى سنة ١٨٨٤ وكان مصيرها الفشل أيضا . وفى الحاليتين لم يؤد اهمال الأحرار إلا الى تعاون أوثق بين فرنسا وألمانيا . ولم يكن من المعقول أن الحكومة كانت تجهل فى سنة ١٨٩٤ ما تم فى سنة ١٨٩٠ . وعلى أى حال كان من الواجب

-
1. Documents Diplomatiques Français, (1871-1914) 1er série ; (1871-1900) Tome XI, p. 318-319.
 2. Cocheris, Jules : La Situation Internationale de l'Egypte et du Sudan. Paris 1903, p. 411.

أخذ رأى ألمانيا قبل عمل الاتفاق • وعدم فعل ذلك أقنع الامبراطور الألماني ومستشاريه بأن روزبري لا يريد خيرا للألمان ، وأنه سوف لا يمنح أية امتيازات فى المسائل الاستعمارية ، وسوف ينزعج اذا انضم الألمان الى الفرنسيين ضد البريطانيين ، ولم يكن الألمان فى قرارة نفوسهم يريدون قطع العلاقات مع بريطانيا ، ولكن الحادث كله زاد من شعور عدم الثقة والريبة • واهتمت الحكومتان الإيطالية والنمساوية بهذه التطورات ولكنهما لم تفعل شيئا لتحسين الأمور ، اذ أن الامبراطور كان غير شديد الرغبة فى ذلك كما أن الانجليز كانوا غير ميالين واقتنعوا بأن الألمان قد زادوا من قوة الفرنسيين وأنهم يتعاونون مع أعداء بريطانيا فى القاهرة ، وفى القسطنطينية ، وفى مدريد ، وأينما يوجد نزاع على السلطة بين فرنسا وانجلترا (١) • وهكذا انتهى الدور الأول من ملحمة المنافسة الدولية فى أعالي النيل ، ولكنه ترك آثارا بعيدة الغور والعمق فى التحالف الأوروبى •

1. William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism 1890-1902. New-York 1951, pp. 125 - 141.

الفصل السابع

العلاقات الانجليزية الفرنسية

في عام ١٨٩٥

ذكرت سابقا أن فرنسا وألمانيا حطمتا المعاهدة التي أبرمت بين الانجليز والملك ليوبولد في مايو ١٨٩٤ . وقد سبب هذا التعاون بين الدولتين حسرة في انجلترا وأدى الى محاولات للوصول الى تفاهم مع فرنسا أو روسيا . ولقد أعترض بعض الوزراء البريطانيين من أول الأمر على سياسة روزبري وكمبرلي . وعارضوا بشدة أي مسلك قد يؤدي الى احتكاك آخر مع فرنسا ، ويعتدل أنهم ألحوا على اجراء المباحثات الودية مع باريس . واجراء المباحثات التي من هذا النوع كان أمرا حتميا في الواقع ، لأن مشروع ايجاد دولة بلجيكية حازمة Belgian Buffer State على الشاطئ الأيسر لأعالي النيل قد فشل ، فلا بد من ايجاد وسيلة أخرى لمنع تقدم الفرنسيين من الغرب .

والظاهر أن المناقشات فتح بابها باقتراح من اللورد دوفرين السفير البريطاني في باريس في ذلك الوقت ، وأن الخطة كانت تهدف الى عقد تسوية عامة للمشكلات الاستعمارية كلها دون استثناء مصر نفسها . وقبل هانوتو هذا الاقتراح بارتياح وشارك مشاركة جدية في المحادثات فكان هو وهوسمان Haussmann وزير المستعمرات يمثلان فرنسا ، وكان يمثل الجانب البريطاني في هذه المحادثات السير كونستانتين فيس Sir Constantine Phipps وزير بريطانيا.

في باريس (١). ويبدو أن البريطانيين طالبوا صراحة بالاعتراف بمناطق النفوذ البريطاني كما هي محددة في اتفاقهم مع ألمانيا في سنة ١٨٩٠ . وهنا وجه هانوتو السؤال الآتي : ما هي مناطق النفوذ البريطاني ؟ كانت لها حدود جنوبية وشرقية وغربية فمأحدها الشمالي ؟ وأين ينتهي حد مصر ويبدأ حد منطقة النفوذ البريطاني ؟ . وردا على كل هذه الاسئلة أجاب فبس - والظاهر أن اجابته كانت بدون تعليمات من حكومته - بأن الخط الذي يحدد النفوذ البريطاني هو ذلك الخط الذي رسم في الايجارة البريطانية البلجيكية وهو خط العرض ١٠° شمالا وفي مقابل اعتراف فرنسا بهذا النفوذ على انجلترا أن تستعد لتحمل تعويض عن ذلك ، ربما بالتنازل عن بعض الجزر في المحيط الهادي أو عن منطقة في اقليم غمبيا . وعلى أي حال هذا ما كان يجب حدوثه ، ويظهر أنه وضع في يناير ١٨٩٥ مشروع اتفاق حددت فيه الممتلكات المصرية بالخرطوم جنوبا . وبعبارة أخرى كان الانجليز مستعدين لان يتركوا للمصريين المنطقة التي تمتد من حدود مصر جنوبا حتى نقطة اتصال النيلين الابيض والازرق فقط . وكانوا يرغبون في أن يحتفظوا لانفسهم لا بأوغندة فحسب بل بكل المناطق التي تقع في شمالها على طول نهر النيل حتى فاشوده على خط عرض ١٠° شمالا . ومعنى هذا أن المنطقة التي تقع بين فاشوده والخرطوم . سوف تترك ميدانا حرا لتنافس الدولتين .

وتبدو شروط هذه التسوية لاول وهلة أنها غريبة ، لانها تبين أن الانجليز في وقت ما كانوا مستعدين لان يأخذوا شيئا أقل من السودان كله لمصر التي تقع تحت حكمهم . ومع ذلك فالكتابات المعاصرة ذهبت هذا المذهب . فناقش ملنر - في كتابه المشهور « انجلترا في مصر » موضوع استرداد السودان حتى فاشوده على النيل الابيض وسنار على النيل الازرق فقط قائلا « هذا ، بالإضافة

1. Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire des Colonies Françaises : Tome IV., p. 515.

الى كسلا ، هو كل ما نحتاج لان نفكر فيه فى الوقت الحاضر وربما يكون هذا هو كل ما تحتاجه مصر على الدوام ، (١) .

وشك ملنر فى أنه من الحكمة لمصر أن تحاول استرداد كردفان ، أو تقول شيئا عن دارفور أو بحر الغزال أو منطقة خط الاستواء فيقول « حتى ولو كانت مصر أقوى بكثير مما هى عليه الآن ، فاننا نشك فى أنه من الحكمة أن تحاول إعادة تدعيم امبراطورية شاسعة تشمل مناطق كردفان البعيدة ، ولا نقول شيئا عن دارفور وبحر الغزال ومنطقة خط الاستواء . انى أعلم أنه قد تكون هناك معارضة قوية لاسترداد أى جزء من السودان . قديقال انه اذا كان هذا البلد فى الازمان القديمة لا يعوض نفقات حكمه ، فان مصر بكل تأكيد لم تعد تستطيع الانفاق على بلد تابع لها ويكلفها كثيرا . ولكن السبب فى أن السودان كان خرابا على مصر فيما مضى هو أولا أنها حاولت أن تمتلك جزءا كبيرا منه ، وثانيا أنها ملأته بأعداد وفيرة غير لازمة من الموظفين المدنيين والعسكريين ، وثالثا لان هؤلاء الموظفين كانوا مثال السوء والفساد ، (٢) . »

توجد اذن بعض الأسس للفكرة القائلة ان الانجليز عندما فكروا أو تحدثوا عن استرداد مصر للسودان ، تصوروها حملة تصل الى الخرطوم فقط . ومما لا شك فيه مهما قال الانجليز بعد ذلك أنهم شعروا بحرية مطلقة، على الأقل حتى سنة ١٨٩٦، فى الاجهاز على المنطقة المصرية التى لم تكن تحت حكم الدراويش . ويتضح ذلك من اتفاقات الانجليز مع ألمانيا ومع سياستهم فى أوغندة وأنيورو ومن اجارتهم لليوبولد . فقد ادعوا أن أفريقية الشرقية البريطانية تمتد من المحيط الهندى الى بحيرة فكتوريا ، ومن ثم الى أوغندة ، وأونيورو على طول النيل حتى فاشودة .

-
1. Alfred Milner : Engalnd in Egypt (London, 1926) p. 164.
 - 2' Alfred Milner : Engalnd in Egypt (London, 1926) p. 164.

ولهذه المسألة أهميتها لصلتها الوثيقة بادعاءات البريطانيين في أوقات مختلفة ولكن لم تكن لها علاقة بمجرى الحوادث في سنة ١٨٩٥/٩٤ لان مشروع معاهدة يناير ١٨٩٥ لم يؤد الى نتيجة ما . فقد رفضته الحكومتان الانجليزية والفرنسية لاسباب غير معروفة ، فمن ناحية الفرنسيين ربما لانه لم يمس موضوع الجلاء عن مصر ولان الوزارة الفرنسية لم تكن مهتمة كثيرا بمشكلة النيل في ذلك الوقت ، ومن ناحية الانجليز ربما لان روزبرى كان لا يريد مواجهة مسألة الجلاء عن مصر . وظن هاركورت أن المباحثات كانت حكاية مضحكة منذ البداية مهما كان للحكومة البريطانية دخل فيها ، ولكننا لانستطيع القول بأن ظنه بلغ مبلغ الحقيقة . وفي خطابات الملكة فكتوريا وجدت اشارات مقنعة عن مفاوضات مع السلطان العثماني في خريف سنة ١٨٩٤ ويبدو أن الاتراك اقترحوا عقد مؤتمر لا تعرف شروط عقده ولكننا نعلم أن روزبرى لم يتحمس لهذا الامر . واذا كان روزبرى قد اهتم بالمسألة عموما ووافق على اجراء مفاوضات مع فرنسا ، فذلك لالحاح هاركورت من جهة ، وللقلق الذي أثير من جراء تعاون ألمانيا وفرنسا من جهة أخرى . ولكن هذا الخطر الاخير قد زال في الشهور الاولى من سنة ١٨٩٥ اذ عاد الالمان لسياستهم التقليدية في تأييد السياسة البريطانية في مصر (١) .

ذكرت في الباب السابق أن الحملة التي كانت بقيادة مونتيل **Monteil** قد فشلت فبعد عقد الاتفاق بين فرنسا ومملكة الكونغو في أغسطس ١٨٩٤ ، أمر الكاشف الشهير بأن يوجه نشاطه لقمع الثورة التي شبت في ساحل العاج . وعلى أي حال خيل للبعض أن رغبات الفرنسيين وأطماعهم قد نسيت في ذلك الوقت . ولكن الحالة كانت بخلاف ذلك . والظاهر أن هانوتو كان مهتما باخلاص لايجاد تسوية . وفشل مشروع الاتفاق بين فرنسا وانجلترا ، ذلك المشروع

1, Die Grosse Politik, VIII, nos. 1859 - 61.

الذى اشرنا اليه - مهما كانت اسباب هذا الفشل - أدى الى تحمس كبير من جانب الامبرياليين الفرنسيين . وأصبح كثير من الفرنسيين يحلمون - أكثر من أى وقت مضى - ببلوغ النيل عن طريق بحر الغزال . ولمعارضة المشروع البريطانى الذى يهدف الى وصل الكاب بالقاهرة فى خط غير منفصم من الاراضى البريطانية قام مشروع وصل الاطلنطى بالبحر الاحمر فى خط من المراكز الفرنسية . وقد شبه ذلك بقطع الكمثرى الافريقية بالعرض قبل أن تقطعها انجلترا بالطول (١) .

وفى ١٢ من فبراير ١٨٩٥ صرح مسيو دى برازا De Brazza حاكم الكونغو الفرنسية بأن اتفاق فرنسا ودولة الكونغو بتاريخ ١٤ من اغسطس سنة ١٨٩٤ ضمن لفرنسا دخول وادى النيل وأن على فرنسا أن تتقدم من هذه الناحية . « والوصول الى وادى النيل من الجنوب هو الوسيلة الوحيدة التى ستمكننا فى يوم ما من حل المسألة المصرية وفق مصالحنا » . وبعد ذلك بمدة قصيرة فى ٢٨ من فبراير صرح مسيو دى لونكل M. Deloncle فى مجلس النواب الفرنسى بأن السياسة الفرنسية فى التقدم نحو بحيرة تشاد وأعالى الوبانجى وأعالى النيل لم تكن مبنية على فرض انشاء مستعمرات دائمة فى هذه المناطق غير الصحية . وانما هدف السياسة الفرنسية هو الضغط على الانجليز لجعلهم يحترمون وعودهم بشأن الجلاء عن مصر وأن فرنسا وقد ضمنت الآن الوصول الى أعالى النيل تستطيع مهاجمة انجلترا من الخلف . وان السياسة الفرنسية زودت فى ذلك الوقت ببراهين وحجج جديدة لاستعمالها فى المفاوضات . وأن فرنسا حصلت على كثير من الضمانات .

هذه الثروة أحدثت دويًا فى بريطانيا ، وخصوصًا أن الاخبار التى تسربت الى انجلترا تفيد بأن لفرنسا نشاطًا كبيرًا فى أعالى

1. Velay, et. : Les Rivalités Franco-Anglaise en Egypte, 1876 - 1904. Nimes, 1904, p. 169.

الايوبانجي . حقا أرسل مونتيل الى ساحل العاج ولكن ديكازس Decazes كان قد أخذ نصف القوات التي خصصت له . وفي سبتمبر عين ليوتارد الذي وصفه السير فردريك ليجارد بأنه ضابط مشهور مقدام ، حاكما عاما على أعالي الايوبانجي وأعطى تعليمات بأن يوسع النفوذ الفرنسي حتى النيل . وبالفعل شرع في ترتيب احتلال المنطقة في اتجاه خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو .

وفي ٥ من مارس ١٨٩٥ نبهت جريدة التيمز الى الخطر ، اذ قالت هذه الجريدة الواسعة الانتشار وذات النفوذ : يظهر تماما من تصريح دي لونكل أن الأميراليين الفرنسيين سوف لا يستريحون حتى يروا العلم الفرنسي مرفوعا على أعالي النيل . وماذا ستعمل الحكومة البريطانية ؟ لقد سارت قوة فرنسية بتكتم منذ ثمانية شهور ولا بد أن تكون الآن في ترحيب من النيل . ويبدو أن فرنسا والملك ليوبولد على وفاق تام ، فإن دولة الكونغو أمرت بإنشاء معسكرات تدريب لأربعين ألف رجل من أجل العمليات في أعالي النيل . حتى في الحبشة كان الفرنسيون والروس على جانب كبير من النشاط . فمركز بريطانيا مهدد من كل الجهات .

ولقد أدت هذه المقالة في جريدة التيمز الى التصريح الشهير الهام الذي قاله السير ادوارد جراي Sir Edward Gray وكيل الخارجية البريطانية في ٢٨ من مارس سنة ١٨٩٥ . ففي ١١ من مارس استجوب السير اليس أشميد بارتلت Sir Ellis Ashmead Bartlett الحكومة في البرلمان عن أقوال دي برازا ودي لونكل فسأل : هل تستطيع الحكومة أن تذكر الآن بوضوح أن كل الطريق المائي لنهر النيل داخل تحت النفوذ البريطاني وأن بريطانيا سوف لا تسمح بأي احتلال أجنبي للنيل ؟ وهل تأكيدات مسيو دي برازا التي زعم فيها أن معاهدة فرنسا والكونغو بتاريخ ١٤ من أغسطس ١٨٩٤ تضمن لفرنسا الدخول الى وادي النيل والوسائل التي تجعل المسألة المصرية في وضع جديد صحيحة ؟ وهل صحيح أيضا تفسير مسيو دي لونكل

النائب الفرنسي لتلك المعاهدة التي اعتبر بموجبها أن الطريق من الكاب الى القاهرة أصبح مقطوعا ؟ (١) ، فاجاب السير ادوارد جراى وكيل وزارة الخارجية البريطانية بأن اتساع النفوذ البريطانى فى وادى النيل محدد بالاتفاقات التى أبرمت مع ألمانيا وإيطاليا فى سنة ١٨٩٠ وأنه لا يستطيع الاضافة الى البيان الذى قيل وقت ذاك . وعندما ألح بارتلت فى أن يصرح عما اذا كان هذا التحديد يتضمن كل الطريق المائى لنهر النيل داخل تحت النفوذ البريطانى اجاب جراى « لا ، ولكن مناطق النفوذ المصرى والبريطانى معا تشمل كل الطريق المائى للنيل » .

كان هذا الاستفهام بادرة حملة على الحكومة . ففي ٢٨ من مارس ألقى السير أليس بارتلت فى مجلس العموم بيانا مفصلا عن الموقف وأكد أن تأمين أعالي النيل كان احدى المسائل الرئيسية فى السياسة الخارجية . كما أكد التهديد الناتج عن طموح الفرنسيين لان يمدوا نفوذهم من غرب أفريقية الى البحر الاحمر . واذا تحقق ذلك فان كل شمال افريقية بما فيه مصر سيصبح ممتلكات فرنسية وسيصير البحر المتوسط بحيرة فرنسية . وسوف تكون المسألة خطيرة جدا اذا أقامت فرنسا نفسها فى أعالي النيل . فقد قال السير ساميويل بيكر أن أية قوة أوروبية تقبض على أعالي النيل سوف تجعل مصر تحت رحمتها . وقال أحد العسكريين أنه لو كان هو المهدي لجعل مصر تدفع ثمن كل ربيع جالون من الماء يجرى اليها فى النيل . وقبل ذلك بقليل ذكر السير كولن سكوت مونكريف Sir Colin Scott

Moncrieff الخبير فى المسائل المائية الخاصة بمصر « ان المالك المتمدن لأعالي النيل يقبض على مصر فى قبضته . . ان أمة متحضرة فى أعالي النيل سوف تبني أكيدا قناطر منتظمة عند مخرج بحيرة فكتوريا نيانزا وستكون هذه عملية سهلة . واذا عملت فان تغذية

1. Cocheris, Jules : La Situation Internationale de l'Egypte et du Sudan. Paris, 1903, p. 415.

النيل ستكون في أيديهم ، وإذا كان حظ مصر الصغيرة المسكينة سيئة واشتباكت في حرب مع هؤلاء القوم الذين في أعالي النيل فانهم يستطيعون اغراقها أو قطع مدد المياه عنها وفق إرادتهم » . توجد الآن اشاعات عن تقدم الفرنسيين في هذه المنطقة وسوف تجد الحكومة البريطانية نفسها أمام الامر الواقع . ان تصريحات دي برازا ودي لونكل لا تدع مجالا للشك في أهداف المستعمرين الفرنسيين .

وكانت اجابة السير ادوارد جراي على جانب كبير من الاهمية والشهرة فناقش أولا الوضع بصفة عامة وبخاصة التهمة التي وجهت الى الحكومة بأنها أظهرت الجبن في موضوع معاهدة الكونغو ثم قال « ان الاتفاقات التي عقدناها في سنة ١٨٩٠ مع ألمانيا وفي سنة ١٨٩١ مع إيطاليا للحصول من هاتين الدولتين الكبيرتين على الاعتراف بمنطقة النفوذ البريطاني لا يجهلها أحد ، ومع أن هذا النفوذ لم تعترف به رسميا غير الدولتين المتعاقبتين فقد علمت به دول أخرى متسند خمس سنوات . وأصل الى مسألة مطالبنا فيما يتعلق بمصر . ان انجلترا تحتل مركزا خاصا كوصية على الدفاع عن مصالح مصر . ولم نقبل مطالب مصر وحدنا بل قبلتها وأكدتها حكومة فرنسا (١) . لقد قلت من قبل على أثر مطالب مصر أن منطقة النفوذ البريطاني تمتد على طول مجرى النيل (٢) . وهذه النظرية ترجع الى منطق الحوادث.

(١) يقول فيليبي ايتبين في ص ١٧٢ من كتابه السابق الذكر « في جلسة مجلس النواب الفرنسي بتاريخ ٧ من يونيو ١٨٩٤ بعد أن احتج ماسيو هانوتو وزير الخارجية على اتفاقية انجلترا والكونغو بتاريخ ١٢ من مايو ١٨٩٤ مستندا الى احترام سيادة الامبراطورية العثمانية اضاف بأن فرنسا تعتبرها مخالفة للقانون ولا قيمة لها في نظره » .

(٢) يعلق فيليبي ايتبين على هذه العبارة بقوله « لقد خان كلام السير ادوارد جراي تفكيره لانه في رسالة صحح فيها هذا الكلام وارسلها الى مدير التيمز كان قد أكد ان النفوذ الانجليزي والنفوذ المصري يمتدان معا على طول مجرى النيل » . التيمز في اول ابريل سنة ١٨٩٥ ، ولكن التصحيح قلما يفيد =

في السنوات الاخيرة ولا سيما الحوادث التي عرفها العالم جميعه منذ سنتين . وأسأل عما اذا كانت هناك بعثة فرنسية ستتوجه من غرب افريقية الى وادى النيل للتوغل حتى ضفة هذا النهر اليسرى . وأنا بدورى أطلب من المجلس ألا يعير هذه الاشاعات اهتماما . ليس لدى وزارة الخارجية سبب يحملنا على الاعتقاد بأن بعثة فرنسية تلقت الاوامر بأن تدخل ، أو لديها نية دخول وادى النيل . وانى لأذهب الى ابعد من ذلك فأقول انه استنادا الى مطالبنا القائمة على الاتفاقيات التي وقعناها وعلى مطالب مصر فى وادى النيل ، وان هذه المطالب وآراء الحكومة فى هذا الموضوع معروفة من الحكومة الفرنسية معرفة كاملة وواضحة ، فلا اعتقد ان هذه الاشاعات تستحق التصديق ، لان تقدم تجريدة فرنسية بناء على اوامر سرية من جانب افريقية الآخر الى اراض مسلم بحقوقنا فيها منذ زمن طويل ، لا يمكن ان يعتبر عملا متناقضا وغير منتظر فقط بل يجب ان تعرف الحكومة الفرنسية حق المعرفة ان هذا عمل غير ودى ، وهكذا ستعتبره انجلترا » (١) .

هذا التصريح ، مع استعمال التعبير القوي « عمل غير ودى » ، خلق هياجا شديدا فقد وصفه هنرى لا بوشير Henry Labouchere وهو عدو لدود للاستعمار - بأنه كانذار حرب ضد فرنسا . ووجد المؤرخون أنه من الصعب معرفة الفائدة من مثل هذه اللهجة القوية حيث لا توجد ضرورة واضحة لها .

= لان الكلام الرسمى هو الذى يعتمد عليه « ، فيلبى ايتبين . المرجع السابق ص ١٧٢ .

ولكن السير ادوارد جراى يقول في مذكراته في هذا الشأن ان لفظة «مصر» سقطت بالصدفة عند نقل اقواله في محضر مجلس العموم .

(١) Egypt No. 2 (1898), Appendix No. 3 وكوشرى : المرجع السابق

ص ١١٦ و ١١٧ - وولف المرجع السابق ص ١٨٨ - لانجر المرجع السابق ص ٢٦٥ وفيلبي ايتبين المرجع السابق ص ١٧٢ - ١٧٣ - وهانوتو ومارتينو : تاريخ المستعمرات الفرنسية المجلد الرابع ص ٥١٦ .

وبخلاف المناقشة التي أثرت نتيجة تصريح جرای في الدوائر البريطانية ، كان هناك بطبيعة الحال ، فزع جلی فی باريس .
وليتصور الانسان مبلغ دهشة هانوتو وحكومة فرنسا عندما سمعوا فجأة بهذه القنبلة في منتصف المفاوضات التي كانت لا تزال معلقة في لندن . واحتج البارون دي كورسيل السفير الفرنسي في لندن . وأشار الى أن تصريح جرای معناه ان الانجليز سوف لا يقبلون أي سؤال عن حقوقهم في نفس المنطقة التي كانت موضوع المفاوضات مع فرنسا وأنه في الواقع «وضع يد لامتلاك» *Prise de Possession* كل حوض أعالي النيل . وأجاب كمبرلي وزير الخارجية البريطانية على ذلك بأن ترديد مطلب لا يمكن أن ينظر اليه كأنه «وضع يد لامتلاك» . وذكر في خطاب أرسله بتاريخ أول أبريل سنة ١٨٩٥ الى دو فرين السفير البريطاني في باريس ، بشأن معادلاته مع دي كورسيل السفير الفرنسي في لندن ما يأتي : « قال البارون دي كورسيل أنه لا يمكنه الا أن يعتبر التصريح الذي قيل في مجلس العموم كأنه (وضع يد لامتلاك) على الجزء الخاص بنا في حوض النيل الأعلى وأجبت بأنى لا أرى أن ترديد مطلب خاص بمنطقة نفوذ في حوض النيل ، قد أحطنا به سابقا الحكومة الفرنسية علما ، في الامكان اعتباره (وضع يد لامتلاك) ، وسوف أذكره أيضا بأننا ذكرنا بعبارة واضحة أننا لا نتجاهل مطالب مصر ، وأكدنا للحكومة الفرنسية أنه « اذا حاولت مصر في المستقبل استرداد المناطق التي كانت تحتلها سلفا ، فأننا سوف نعتزف بحقها في امتلاكها (١) » وحسب الرواية الفرنسية ذهب كمبرلي الى أبعد من ذلك واعترف بأن مسألة أعالي النيل لا تزال باقية للمناقشة والبحث (٢) .
وكان لهذه الرواية المخففة عن وجهة النظر البريطانية أثرها

1. Egypt, No. 2 (1898), Appendix No. 4.

2. Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire des Colonies Françaises : Tome IV. p. 517-518.

فى باريس فى ترضية الحواطر لحد ما ، ولكن معنى هذه الحادثة فى الواقع نهاية المفاوضات الطويلة العقيمة التى كانت جارية وترك الموقف أكثر غموضا مما سبق . لقد بدأ الفرنسيون المباحثات فى خريف ١٨٩٤ بالاستعلام عن مناطق النفوذ البريطانى ، وفى مشروع اتفاقية يناير ١٨٩٥ كما هو مبين فى خرائط ذلك الوقت ، طالب البريطانيون لأنفسهم بشواطئ النيل حتى فاشوده شمالا ولمصر بالمنطقة الممتدة من حدودها حتى الخرطوم جنوبا ، على أن تترك المنطقة ما بين الخرطوم وفاشوده مفتوحة لمن يستولى عليها أولا . ولم توقع المعاهدة ولكن يظهر أن الفرنسيين قد شعروا بأنهم كونوا رأيا ثابتا عن حدود المطالب البريطانية المصرية . غير أن جراى قال فجأة بيانه التهديدى مصرحا فى نفس الوقت بأن مناطق النفوذ المصرى والبريطانى تغطى معا كل الطريق المائى لنهر النيل . فما معنى هذا ؟ لا يستطيع الانسان تفسيره . كان هناك قول عن وادى النيل والآن عن الطريق المائى للنيل وفى وقت آخر عن حوض النيل . وعندما سئل جراى عن المقصود بالطريق المائى أجاب بأنه استعمل هذه الكلمة بقصد « نهر النيل عموما The River Nile Generally » ولكنه أضاف بأنه لا يمكن أن يقصد بها بطبيعة الحال « تحديدا معينا للمنطقة » . ويستطيع الانسان أن يبنى استنتاجه ، ولكن يصعب عليه اخفاء الحقيقة بأن البريطانيين قد تحولوا فجأة عن موقفهم السابق وأنهم وضعوا الآن جانبا كل حوض نهر النيل على أنه منطقة نفوذ مصر وانجلترا دون تحديد أى جزء يخص كلا منهما . كل هذا أشار اليه هاثوتو فى بيانه الذى ألقاه بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٨٩٥ (١) ، والذى اختتمه معبرا عن أمله فى أنه عندما يتضح مصير تلك الاقاليم النائية تستطيع الدولتان — مع تأكيد احترام حقوق السلطان والحديو ومع احتفاظ كل دولة بالقسم التابع لها بحق الاستيلاء — الوصول الى تسوية مرضية

1. Egypt No. 2 (1898), Appendix No. 5.

بشأن الأقاليم الباقية • ويجب أن يؤخذ هذا على أنه رجوع مقنع إلى الموقف قبل تصريح جرای ولم تستطع الحكومة الفرنسية إصدار بيان رسمي عما قيل في البرلمان • واقترح هانوتو أنه عندما تخين الفرصة يجب أن تأخذ مصر نصيبها وتأخذ إنجلترا نصيبها كذلك (حتى فاشودة شمالا) وأن يأخذ الآخرون (مثل فرنسا) القسم الذي يستحقونه بحق الكشف والاحتلال (ربما من فاشودة إلى الخرطوم) •

ويتحدث فيلبي إيتيبن عن الناحية القانونية لتصريح السير ادوارد جرای فيقول «أما عن الناحية القانونية فلا شك في أن تصريح السير ادوارد جرای لا قيمة له • لقد عقدت اتفاقيات بين بريطانيا العظمى وبعض الدول حددت بموجبها مناطق نفوذ • ولم تشترك فرنسا في أحداها ولم تعترف بها حتى أنها تجاهلتها رسميا • فبوسع فرنسا العمل وكأن هذه الاتفاقيات لم توجد • ولقد أجمعت الآراء على ذلك إذ قال الأستاذ جسون وستلاكي M. John Westlake أستاذ القانون الدولي في جامعة كمبردج في هذا الصدد «اتفقت إنجلترا وألمانيا على ألا تعارض أحدهما توسع الأخرى في بعض الحدود الجغرافية فإذا وجدت أحدهما - في المنطقة التي احتفظت بها - متعارضة مع دولة ثالثة فإن صفتها الدولية في البقاء في تلك المنطقة واستبعاد الدولة الثالثة لا يكون له أي مفعول في الاتفاقية المغقودة بين إنجلترا وألمانيا ، فعليها أن تبحث عن أساس حقها في مبادئ القانون الدولي • وقصارى القول أن مناطق النفوذ لا تتفق مع القانون الدولي • وذهب هذا المذهب الاساتذة سكوت M.M. Scott وكلتي دسبانييه Keltie - Despagne وبول فوشل Paul Fauchille فالاتفاقيتان الانجليزية الألمانية والانجليزية الإيطالية لا قيمة لهما بالنسبة لفرنسا • أضف إلى ذلك أن تصريح وكيل الوزارة الانجليزي مبهم وأن مسيو هانوتو عندما رد عليه أخذ عليه الجمع في جملة واحدة بين منطقتي النفوذ المصري

والنفوذ الانجليزى دون أن يعنين حدود مصر وبدء منطقة النفوذ الانجليزى . أما من الناحية القانونية فلا قيمة لذلك . وتصريح السير ادوارد جراى كان خطيرا من الناحية السياسية اذ وضع فرنسا أمام أمرين - التسليم أمام الفيتو البريطانى والتخلى عن كل توغل فى النيل أو تحقيق مشروعها والاستعداد للحرب « (١) » .

وعلى كل حال أخذ كل من الفريقين ، فرنسا وانجلترا ، بعد تصريح جراى فى الاستعداد للعمل الجدى . وفى ١٠ من ابريل اتخذت الغرفة التجارية فى لندن قرارا طالبت فيه باتخاذ اجراءات . تؤكد السيطرة على وادى النيل من أوغندة حتى فاشودة « وبعمل سريع فى انشاء خط حديد ممبسة « وفى الوقت نفسه أبلغ الكولونيل كولفيل Colonel Colvile المندوب السامى فى أوغندة ، بأن يقول أنه لا يوجد شيء يستطيع ايقاف التقدم البريطانى فى وادى النيل . وكانت هذه أوامر حكومية فقط . واذا كانت انجلترا تريد الوادى فكل ماتعمله هو أن تأخذه . فالمعاهدات لا أهمية لها مهما كانت كثيرة . وفى الوقت نفسه كتب اللورد روزبرى رأسا الى القاهرة يسأل كرومر عما اذا كانت الحكومة المصرية قلقة لتقدم الفرنسيين وهل أبدت أخيرا رغبة فى التقدم حتى دنقلة ؟ وهل من الصعب على الفرنسيين أن يتوغلوا فى بحر الغزال ؟ وأجاب كرومر بأن حكومة القاهرة قلقة جدا لنشاط الفرنسيين ، وأن خبراء الحكومة العسكريين يعتقدون أن فرنسا ستوف لا تجد عناء كبيرا فى الاستيلاء على بحر الغزال وأن رأى العام المصرى يؤيد استرداد السودان بوجه عام (٢) . أما كرومر نفسه فقد كان يعارض دائما مثل هذه السياسة ظنا منه أن

1. Velay, Et. : Les Rivalités Franco-Anglaise en Egypte, 1876-1904. Nimes, 1904, pp. 173 - 174.

2. Mekki Shibeika : British Policy in the Sudan (1882-1902), London 1952, p. 345.

السودان لا يعادل النفقات الطائلة التى تنفقها مصر فى سبيله .
ولكنه اعترف بأن نشاط فرنسا غير الموقوف ، واعتقد أن الحرب
« ليست حلا بعيد الاحتمال للمشكلة كلها » . ومن الواضح أن
أية قوة متمدينة تسيطر على مياه أعالي النيل تكون فى النهاية فى
مركز يمكنها من فرض سيادتها على مستقبل مصر ، واستعدادا
لكل الطوارئ اتخذت الترتيبات لمسد الخط الحديدى جنوبا الى
السودان والخط التلغرافى عبر الصحراء من كورسكو الى أبو حمد .

وكان انشاء الخط الحديدى من ممبسة الى بحيرة فكتوريا جزءا
هاما من برنامج البريطانيين . وكان السير جيرالد بورتال
Gerald Portal قد حث على اتخاذ عمل سريع فى هذه المسألة ،
ولكن معارضة هاركورت كانت قد أجبرت روزبرى على أن يحدد
الحماية البريطانية على أوغنده ، ومنعت اتخاذ أية خطوات أخرى
بشأن الخط الحديدى . ولكنه انشئ بشكل ما طريق ضيق من
ممبسة الى بحيرة فكتوريا ، وأخيرا فى ٢٧ من مايو سنة ١٨٩٥
أخبر روزبرى الملكة أن مجلس الوزراء عزم على انشاء خط حديد
أوغنده سريعا . ولكن وزارة روزبرى استقالت فى يونية قبل عمل
أى شئ . وأتى بعده لورد سولسبرى وكان متحمسا لهذا الخط
ومن أنصار انشائه فلم يهمل المشروع . وفى ٣٠ من اغسطس
اعتمد البرلمان مبلغ عشرين ألف جنيه لانشاء الخط الحديدى من
ممبسة الى بحيرة فكتوريا .

وكان هناك من جانب الفرنسيين نشاط أيضا . فقد عرفنا
أن الحكومة الفرنسية اعتمدت مبلغ مليون وثمانمائة ألف فرنك
فى يونية ١٨٩٤ لتمويل بعثة مونتيل وللانفاق على حملة أخرى
تتقدم الى النيل عن طريق الحبشة ، وأن مونتيل قد ذهب الى
مياخل الغاج بعد توقيع الاتفاق الفرنسى مع الكونغو فى أغسطس

١٨٩٤ وأن ليوتارد قد حل محله ولكن فكرة التقدم السريع الى النيل قد أهملت مؤقتا في أثناء المفاوضات مع انجلترا . كما أن الحملة القادمة عن طريق الحبشة ألغيت أيضا (١) . ولكن الآن في ربيع ١٨٩٥ كانت فرص التفاهم مع انجلترا في طريق الزوال تدريجيا . وفي مايو ظهر مونتيل وبعض ضباطه في باريس . وكان أحدهم وهو الكابتن مارشان ، قد تأثر لدرجة كبيرة بالأفكار والخطط التي أوحى إليه بهسا رئيسه مونتيل فأخذ يقوم بدعاية واسعة بين السياسيين ويستحث الحكومة بالمذكرات . ولشخصيته القوية وقدرته على الاقناع استطاع أن يكسب بسرعة مسيو هانوتو وزير الخارجية . ولكن يبدو أن هذا المشروع الجريء ، مشروع التقدم السريع الى أعالي النيل ، الذي أعد مرات ومرات قد رفض (٢) .

وهنا يتبادر الى الذهن السؤال الآتي . هل كانت فرنسا مخطئة في عدم اقدامها على تنفيذ مشروعها في ذلك الوقت ؟ وبمعنى آخر هل كانت الفرصة سانحة لها لارسال حملاتها الى أعالي النيل ؟ والجواب على ذلك أن فرصة نجاح خطة فرنسا كانت كبيرة في ذلك الوقت وخصوصا بعد أن كشف امبراطور الحبشة نيات بريطانيا وايطاليا وارتكن الى مساعدة فرنسا فمدته بالذخيرة كما أعطى امتياز خط حديد الحبشة الى شركة فرنسية ، وقام ضباط فرنسيون بتدريب الجيش الحبشي ، ولم تكن حملات الفرنسيين الكشفية تثير شكوك الامبراطور . كما أن ايطاليا كانت في نزاع مع الحبشة في ذلك الوقت ، وبريطانيا لاتزال بعيدة نسبيا عن أعالي النيل لأن السودان لم يكن قد أعيد فتحه بعد . فترددت فرنسا نتيجة لتصريح السير ادوارد جراي وعدم اقدامها على تنفيذ

-
1. Cocheris, Jules : La Situation Internationale de l'Egypt et du Soudan. Paris, 1903 ; p. 430 - 431.
 2. Ibid, pp. 488 - 489.

مشروعها أفقدها فرصة لا تعوض ، ولا شك أنها كانت مخطئة في ذلك ونلاحظ هنا بعض التناقض الذي يشاهد عادة لدى الدول الاستعمارية لأن الوقت الذي كان يتطلب الحركة والتنفيذ أهمل ، ولما تغيرت الظروف وكان التريث مرغوبا فيه اندفعت فرنسا وأرسلت حملة مارشان ولم يأت اندفاعها بنتيجة كما سيتضح ذلك فيما بعد ١٥

الفصل الثامن لموقف في الكونغو

وعلى العموم ظهر على المسرح في هذه الأثناء عامل جديد ، فليوبولد الثاني ، وقد فشلت خطته في التقدم في السودان ، لم يكن بالرجل الذي يسمح للقضية بأن تهدأ . ولذا ترك من جانب البريطانيين ، وأخذ في إيجاد علاقة بالفرنسيين الذين بين أنهم قوة يعتمد عليها . وفي يناير ١٨٩٥ ، تولى رئاسة الوزارة الفرنسية فلكس فور . Felix Faure عقب كازمير بيريه Casimir - Perier الذي كانت خبرته قليلة بالمغامرات الامبريالية وكان فور صديقا قديما لليوبولد ، وما كاد يستقر في منصبه حتى وصل ملك البلجيك الى باريس وفي سبتمبر ١٨٩٥ قضى أحد عشر يوما في زيارة المسارح والمتاحف ، ولكنه أيضا تداول بأسهاب وتبادل الرأي مع فور وهانوتو وريبو Ribot وليبون Lebon وبعض السياسيين الفرنسيين الآخرين . ولم تتضح نتيجة هذه المباحثات ؛ ولكن من الواضح أنه قد وضعت خطة عمل مشتركة . اذ ابتداء ليوبولد على الفور استعداداته لحملة كبيرة بقيادة البارون دانس Baron Dhanis وكان على هذه الحملة أن تسير الى النيل وتحتل ما يسمى حاجز لادو Lado Enclave وهو الجزء الوحيد في الايجارة البريطانية الذي لم يستبعد في اتفاق فرنسا والكونغو بتمساريخ أغسطس ١٨٩٤ . وكان واضحا أن تتعاون الحملة بقدر الامكان مع بعثة مارشان التي ستتقدم أبعد من ذلك نحو الشمال . ولم يذكر شيء في التعليمات التي أعطيت الى دانس عن الحد الذي وضع في أغسطس ١٨٩٤ وقيل له أن يذهب بعيدا الى الشمال بقدر

ما يستطيع • وأعطى تعليمات مختومة لا يفتحها الا عندما يصل فاشودة ، ومن الصعب أن نقول متى صمم بالضبط على ارسال بعثة مارشان ، أرخت الأوامر في ٢٤ من فبراير سنة ١٨٩٦ ولكن من الواضح تماما أنه منذ أوائل نوفمبر ١٨٩٥ كانت البعثة مسألة مقررة في كل الأصول •

ويبدو أن بعثة مارشان اعتبرت في باريس كوسيلة أخيرة ، وكان لا يزال هناك تيار قوى في الدوائر الحكومية نحو الشعور بالرغبة في اتفاق مع إنجلترا • وعلى أية حال تخيل ليوبولد أن يأخذ على عاتقه القيام بدور وسيط الصلح • وفي أكتوبر سنة ١٨٩٥ ظهر في لندن وتداول مع سولسبرى • واجتهد في اقناع رئيس الوزراء بأن يحمل خديو مصر على أن « يمنحه بصفة ايجار كل وادى النيل من الخرطوم حتى بحيرة فكتوريا ، حتى النقطة التي تبدأ منها حقوقنا نحن »

وبطبيعة الحال لم يشجع سولسبرى هذا الاقتراح الغريب ، خوفا من أن يثير أى عمل في هذا الشأن فرنسا ، وربما يثير أيضا الدول الأخرى ويجعلها تجتهد في توطيد أنفسها في وادى النيل • ولكن ليوبولد عاد ثانيا الى العاصمة البريطانية في الأيام الأولى من ديسمبر ١٨٩٥ • وفي هذه المرة ضرب على وتر علاقته الوثيقة بالفرنسيين الذين زعم أنهم تعاملوا معه دون تحفظ • وبعبارات غامضة أشار الى أن هذه أزمة قريضة لا نظير لها ، والى أن هذه الفرصة لا تعوض مطلقا • وأراد أن تلقى إنجلترا بنفسها بين ذراعى فرنسا ، وأن تجدد تاريخا للجللاء عن مصر وأن تطالب الخديو بمنح السودان - ما فوق الخرطوم جنوبا - « الى شخص خبير بشئون أفريقيا » • وفي مقابل ذلك كله سوف تكون لانجلترا الجزية في ضم ماثشاء في الصين • واذا قسمت الامبراطورية العثمانية الى أجزاء فيجب أن تسترجع إنجلترا مصر ثانية ، استمع سولسبرى الى هذه المشروعات الخيالية ، ولم يصدق مطلقا

أن المقصود أخذها بجد أو الاهتمام بها . وشعر على أى حال بأن ليوبولد كان مشتاقا لاثارة بعض المناقشات عن وادى النيل وأن يكون لفرنسا ضلع فى هذه المناقشات . وشعر رئيس الوزراء أكثر من أى وقت مضى بالحاجة الى جعل الحالة هادئة حتى تستعد انجلترا كما يجب . وكتب الى الملكة يقول « فرصتنا الوحيدة هي جعل الحالة هادئة حتى يمد خطنا الحديدى الى أوغندة مسافة كافية تمكننا من ارسال الفرق العسكرية بواسطته » (١) .

والمشكلة الكبرى هي هل سيتترك منافسو الانجليز بريطانيا وقتا طويلا ؟ وكان فى الجو شئ محتمل الحدوث . وفى منتصف يناير ظهر ليوبولد للمرة الثالثة فى لندن وألح مرة أخرى على اقتراحه بشأن تأجير السودان جنوبى الخرطوم . وقال انه عندما يتغلب على السودانين سوف يضعهم تحت أمر وتصرف بريطانيا . ومن الممكن استخدامهم فى غزو واحتلال أرمينيا وكان هذا شيئا كثيرا على اللورد سولسبرى ، فكتب الى الملك يقول ان الفكرة غريبة وأذهلته لدرجة كبيرة حتى أنه « أسرع وحول مجرى الحديث خشية أن ينزلق لسانه الى تعبير شائن » ، ووافقت الملكة على أن تقدير زيارة الملك كان « بعيدا عن الصواب تماما » وأن مقترحاته سخيفة وسقيمة وغير معقولة ، وأضافت « ويظهر حقا أنه قد فقد توازنه العقلى » .

ربما يكون هذا صحيحا ، ولكن أوروبا كانت تعرف كثيرا عن مناورات ليوبولد الماكرة ولذلك كانت تنظر الى نشاطه باستخفاف . وكان الوقت حرجا بالنسبة لانجلترا وخصوصا بعد برقية الامبراطور الالماني الى كروجر Kruger رئيس جمهورية الترنسفال فى جنوبى افريقية تلك البرقية التى أثارت انجلترا حكومة وشعبا ضد ألمانيا لمعاوضة الامبراطور لكروجر ضد بريطانيا .

William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902.
New-York, 1951, pp. 269 - 270.

وفي أوائل يناير سنة ١٨٩٦ تقدمت الحكومة البريطانية ببعض العروض الى فرنسا ولسوء الحظ أن خبر هذه العروض كتم تماما حتى أصبحت سرا خفيا. كالمفاوضات التي كانت في عهد روزبري . وقال الفرنسيون انه في أواخر ديسمبر سنة ١٨٩٥ أخبر سولسبري البارون دي كورسيل بأن المصريين يدبرون حملة تتقدم الى دنقلة . وذكر أن هذه الحملة سوف لا تذهب أبعد من هذه النقطة بدون اجراء تسويات مقدما مع فرنسا . وكان دي كورسيل يعمل طول الوقت على عقد اتفاق مع إنجلترا ، ولكن الرواية الفرنسية تقول ان مجلس الوزراء الفرنسي عارض ذلك بحجة أن أى اتفاق سوف يتضمن الاعتراف بمركز بريطانيا في مصر .

وهذه الرواية تبدو بعيدة الاحتمال تماما . فمن ناحية اذا كان موضوع ارسال حملة الى دنقلة قد نوقش في ذلك الوقت فلم يكن قد بت فيه ، ولذلك لا يمكن أن يكون كورسيل قد أخبر به زد على ذلك أنه من الصعب على الانسان أن يفهم كيف يستطيع سولسبري أن يربط نفسه بأن يحدد تقدم الحملة الى دنقلة فقط ويلزم نفسه بأنه يكفل الاتفاق مع فرنسا قبل أن تستأنف الحملة سيرها جنوبا بعد دنقلة . والحقيقة المحتملة هي أن كورسيل كان مهتما جدا ، وأن سولسبري الذي كان ميالا الى ارضاء شعور فرنسا في ذلك الوقت ، ناقش المسألة المصرية السودانية بصفة عامة . وأن كورسيل صرح لسولسبري في أوائل يناير ١٨٩٦ بأن فرنسا لا ترغب في أن ترى حكومة خارجية أو حكما مشتركا في مصر . والواقع أن كورسيل شك في أن الحكومة الفرنسية رغبت حقا في أن تترك إنجلترا مصر وذلك للاستثمار الفرنسي الهائل فيها ، وبطريق مبهم اقترح أن كل ما ترغبه فرنسا هو المحافظة على كرامتها ، بأن تسحب إنجلترا جيش الاحتلال من مصر ، وتوظف عددا اكثر من الفرنسيين في المراكز الحكومية وأن تستشير فرنسا دائما في كل الشئون المصرية .

وهانوتو أيضا ولو انه كان خارج الحكم في ذلك الوقت اخبر سولسبرى عن طريق صديق له بأن ما تطلبه فرنسا قليل جدا . وكان سولسبرى مسرورا ولكنه مرتاب ، أما كرومر فقد كان مرتابا أكثر وعارض موضوع الجلاء . . وخشى كل فكرة ترمى الى اعطاء فرنسا امتيازات جديدة أو استشارتها الا اذا وافقت قبلا على أن تعطى انجلترا تمام الحرية في ادارة الشئون المالية المصرية » (١) . وكتب بذلك الى سولسبرى في خطاب بتاريخ ٢٩ من فبراير سنة ١٨٩٦ .

ولا يستطيع الانسان تقدير مدى أهمية هذه المحادثات ، ولكن الامر المحتمل هو ان سولسبرى كان مسرورا بتمطيط المفاوضات ومد اجلها طوال الاسابيع العvisية في يناير وفبراير ١٨٩٦ وذلك بقصد تثبيت همة الفرنسيين من الانضمام الى أى عمل عدائى ضد انجلترا . ولم يكن مستعدا أبدا لاعطاء فرنسا امتيازات حقيقية فى المسألة المصرية . بل كان هدفه تأجيل المسألة المصرية السودانية حتى يتم استعداد انجلترا لها فتعمل فيها بقوة .

ولكن لم تتح للانجليز فرصة اختيار الوقت المناسب لهم ، فلقد انقلب الموقف السياسى وزاده تعقيدا تأزم الامور فى الحبشة ، وعندما انفجرت فقاعة المشروع الاستعمارى الايطالى وانهزم الايطاليون فى عدوة كان على حكومة لندن أن تتخذ قرارا حاسما .

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت : الاختلال الانجليزى لصر وموقف

الدول الكبرى ازاءه ، ط ١٩٥٢ ، ص ٩٩ .

الفصل التاسع التوسع الاستعماري الإيطالي في الحبشة

ذكرت في فصل سابق أن إيطاليا كانت قد عقدت مع منليك
أمبراطور الحبشة معاهدة اتشيانى الشهيرة في سنة
١٨٨٩ وذكرت الاختلاف بين النصين الإيطالي والأمهرى حول
المادة ١٧ من هذه المعاهدة ، وهى المادة المختصة بعلاقات الحبشة
الخارجية والتي تنص ، وفق النص الإيطالي ، على اقرار « ملك
الملوك » بأن تقوم إيطاليا بدلا منه بتيسير علاقات الحبشة بسائر
الدول . وقلت ان إيطاليا صممت على اتباع النص الإيطالي وكانت
موافقة بريطانيا في نظرها أهم من موافقة امبراطور الحبشة ،
ولهذا وقعت إيطاليا مع بريطانيا اتفاقيتين في سنة ١٨٩١ واتفاقية
ثالثة في سنة ١٨٩٤ . ونصت هذه الاتفاقيات على اعتراف
بريطانيا بدائرة نفوذ ايطالية تمتد من ساحل أريتريا وتشمل
جميع الحبشة وتنتهى على ساحل المحيط الهندى بالصومال
الإيطالي . وقد روعى في رسم حدود هذه المنطقة أن تكون بعيدة
نوعا ما عن وادى النيل ، وفي الوقت نفسه تقف سدا مئيعا ضد
أى محاولة للفرنسيين للتوغل غربا من الصومال الفرنسى . وبينت
احتجاج فرنسا الشديد على هذه المعاهدات ورد الحكومة
البريطانية المراءوغ على احتجاج فرنسا .

والمهم أن هذا الوضع وانتباه امبراطور الحبشة له لجعله

يصمم على مقاومة الايطاليين فلا يمكنهم من تكوين امبراطورية على أساس الخطأ في ترجمة معاهدة اوتشيفالى . وبناء على ذلك نبذ الامبراطور هذه المعاهدة ، وأخذ يستعد للحرب وبعد الطرق ويبنى مخازن الذخيرة في المواقع الاستراتيجية الهامة ، ويجمع حوله الرءوس والزعماء ، ويفرض الاتاوات على القرى والدساكر لدرء خطر الايطاليين فانضم اليه القادة الذين كانوا من قبل قد أعلنوا العصيان وكانت النتيجة أن التهمت الروح الوطنية وتأججت النار في القلوب ، وأصبح الاحباش كتلة متراصة في وجه الايطاليين . ووجد الامبراطور تشجيعا كبيرا من الفرنسيين اذ فتح ميناء جيبوتى وكذلك ثغر أوبك Obock لاستيراد الاسلحة الفرنسية وتوصيلها اليه وبعض هذه الاسلحة كان بشكل هدايا والبعض الآخر كان عن طريق التجارة (١) .

وعلى العموم بدأت ايطاليا تنفذ فكرتها الاستعمارية بالقوة، ففي أواخر ١٨٩٥ أعدت حملة لاختضاع الحبشة . ولكن نظرا للخلاف الذى دب بين أريموندى Arimondi القائد الايطالى الاعلى وباراتيرى Baratieri حاكم أريتريا ، اذ كان كل منهما يريد املاء ارادته على الآخر فاضطر كريسبى رئيس الوزراء للتدخل بينهما حسما للنزاع وركز الساطتين المدنية والعسكرية في يد باراتيرى مما أثار ثائرة أريموندى . ونظرا لذلك وللحالة المادية والمعنوية السيئة التى كان فيها الجنود الايطاليون ، وللاستعدادات العسكرية التى قام بها الاحباش على نطاق واسع ، فقد حلت الكارثة بايطاليا ، وهزم جيشها أمام الإحباش في عدوة في مارس عام ١٨٩٦ .

وكان لهزيمة الايطاليين في روما وقع الصاعقة ، وأصبح مركز كريسبى السياسى فى أشد الحرج وأخذ الايطاليون يطالبون بالتخلي

1. Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa. New-York, 1920, pp. 172 - 173.

عن أفريقيا ، ويعلنون في صراحة أن هزيمة النجاشي مستحيلة في أراضي بلده الوعرة . أما القادة العسكريون فكان من رأيهم أنه لابد من تجريد حملة قوامها ١٥٠ ألف جندي وفتح اعتماد لا يقل عن ستين مليون جنيه .

فسقط كريسبي تحت ضربات خصومه السياسيين المناهضين لفكرة التوسع الاستعماري وخلفه دي روديني الذي اسند وزارة الحرية للجنرال ريكوتى بعد كارثة عدوة بخمسة عشر يوما (١) وعلى العموم استلم مجلس الوزراء الجديد ، الذي ألفه الماركيز دي روديني Marchese di Rudini في ١٠ من مارس زمام مفاوضات الصلح مع منليك ، تلك المفاوضات التي كانت قد ابتدأت بإيعاز من كريسبي . وكان روديني دائما معارضا للمشروع الحبشي فاذا نظرنا إلى الوراثة نجد أنه اعترف في السنوات الأخيرة بأن الإيطاليين ، في رأيه ، قد ذهبوا إلى مصوع من غير هدف خطير يدفعهم إلى ذلك وبدون ادراك للمشاكل والمعضلات . وانهم ذهبوا بكل بساطة مسيطرة لتوسع الدول الأخرى ، بروح التقليد ، وبرغبة التسلية ولأجل التعاضم فقط .

وشك روديني فيما إذا كانت الحكومة نفسها في ذلك الوقت تعرف الهدف من كل هذا ، وحسب رأيه الشخصي في ١٨٩٦ ربما كان قد انسحب حتى من أريتريا . وحقيقة كان هناك بعض الإيطاليين المتحمسين ضد الاستعمار إلا أنه كانت هناك مجموعة قوية ، تتألف غالبيتها من العسكريين ، لا توافق مطلقا على مثل هذا الاقتراح . أما عن الملك نفسه فكان مشتاقا لارسال حملة جديدة ، ضد منليك لكن يغطي هزيمة الإيطاليين . هذا ما كان عن الموقف ولكن الحكومة عازمت على أن تأخذ أريتريا وتعرض على منليك التنازل عن جميع حقوقها حتى إقليم تيغري وأن تلغى معاهدة اتشبالى كلها . وسارت

1. William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902. New-York 1951, pp. 280 - 281.

المفاوضات لهذه الغاية طول الربيع والصيف وأدت في النهاية الى عقد الصلح في أكتوبر ١٨٩٦. (١) .

ولقد كانت فجيرة عدوة صدمة عنيفة لدول التحالف الثلاثي وهي ألمانيا والنمسا وإيطاليا وكان التباعد الانجليزى الالماني بسبب برقية كروجر التى أشرت اليها سابقا ، قد أثر على حلفاء ألمانيا . اذ لم يكتف الايطاليون استهجانهم ، كما أن وزير خارجية النمسا الكونت جولتشويسكى Count Goluchowski ثار عندما ثبت أن محاولاته لتجنيد المعونة الانجليزية في الشرق الادنى عقيمة تماما . وكان أجل معاهدة التحالف الثلاثي ينتهى في الربيع اذا لم تجدد فترة أخرى من السنين كما احتيط لذلك في سنة ١٨٩١ . وطلب الايطاليون أن تتسع حقوق النمسا في شرقى البحر المتوسط وأن توافق ألمانيا على أن تقدم لإيطاليا معاونة أكثر في الجزء الغربى من هذا البحر . وفي الوقت نفسه غضب النمساويون من ميل ألمانيا الواضح للتقارب مع روسيا ، وكان هناك نقاش حاد حول التحالف الالماني النمساوى والاشارات المقنعة المتفرقة الى عقم كل هذه الاتفاقات (٢) .

ولم يظهر أن رئيس وزراء ألمانيا أو وزير خارجيتها أبدى تبرمه تماما . وكان لهما تعليلهما الخاص عن الخلاف الانجليزى الالماني وشعرا بفرور زائد في علاقتهما الودية مع روسيا . ولكن من ناحية أخرى كان الامبراطور غير مسرور تماما . ويبدو أنه ندم على برقية كروجر وأدرك أن تقدمه في أزمة مثل أزمة يناير سنة ١٨٩٦ ، نحو روسيا وفرنسا لا قيمة له كثيرا . وعندما وصلته اخبار عدوة المفزعة من أفريقيا في ٣ من مارس ، انتهز فرصة وصول الملحق العسكرى الانجليزى الجديد الكولونيل جريرسون Colonel Griereson لينقل الى لندن آراءه الخاصة عن الموقف .

1. E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. 2, pp. 458-459.
2. Die Grosse Politik, XI, Chaps. IXV and IXVI, Passim.

ناقش الامبراطور موقف بريطانيا كمعارضة لتوحيد قوى القارة الأوروبية ، وأنكر فكرة أن الاتحاد الثلاثي خصم لها بأي حال من الأحوال . وأكد مرارا أن روسيا كانت هي العدو اللدود لانجلترا ، وأن فرنسا « أنقت بنفسها بين ذراعى روسيا وأن الجيش الفرنسى آلة فقط للاغراض الروسية وتستخدمه روسيا كما يستخدم الانسان كلب الصيد المسلسل ، يحرضه ليعض شخصا ما » . وكانت سياسة ألمانيا أن تكون علاقاتها طيبة مع الجهتين . ولكنها لا تستطيع رؤية أوروبا وقد اكتسحها السلاف . ومن ثم رغب الامبراطور فى تعضيد الصلات الودية مع بريطانيا ، بحجة أنها هى والمانيا كائتا . القوتين البروتستانتيتين اللتين تقفان فى صدر المدنية وترتبطان بروابط اندم والعقيدة والمنفعة المتبادلة . ثم حاول شرح مشكلة جنوب افريقيا ، وانتقل الى مناقشة الموقف فى البحر الابيض المتوسط والنكبة فى الحبشة . وعندما ترك جريسون حضرة الامبراطور كان مقتنعا « بأنه على الرغم من المظاهر كان الامبراطور غير متردد فى صداقته لبريطانيا العظمى ورغبته فى التحالف معها ، وأن رغبته الاكيدة فى ذلك الوقت هى ارجاع الامور الى اصولها السلمية التى كانت تركز عليها قبل أن يحل النفور الحال الذى يؤسف له » (١) . ولم يكتف الامبراطور بحديثه مع جريسون . فبعد مفاوضة مع السفير الايطالى عزم على أن يعمل عملا قويا يستحق الذكر . ففى وقت متأخر من مساء ٣ من مارس ذهب الى السفارة البريطانية ، ولم يغادرها قبل الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل . وفى أثناء وجوده بها تداول مع السير فرانك لاسكلز Sir Frank Lascelles مدة لا تقل عن ساعتين . ومدار مناقشته أن الموقف الدولى كان حرجا ، ففرنسا فى الواقع شنت الحرب ضد ايطاليا فى الحبشة . وفرنسا

1. D.S. Macdiarmid : The Life of Lieutenant. General Sir James Moncrieff Grierson ; London, 1923, pp. 117 - 119.

وروسيا كانتا متحدتين على الاقل بتحالف عسكرى . والقوات الفرنسية كانت تحت تصرف روسيا . ومن ناحية أخرى ، كانت روسيا مصممة على ابادنة عدويها انجلترا والنمسا . وكان هدف انفيسرية هو ضم بلغاريا والولايات البلقانية مثلما ضمت المقاطعات السلافية في النمسا ، وأن تمنح ألمانيا كتعويض المقاطعات الألمانية في امبراطورية هابسبورج . وبعد ابعاد الايطاليين سوف يوطد الروس اقدامهم في مصوع واماكنا اخرى ويستحوزون على سلطة في الطريق البحرى الى الهند . وسوف تثار المسألة المصرية مرة أخرى ، ولجعل الاحوال سيئة ، اجتهدت فرنسا في أن تشتري جزر كنارى من اسبانيا ، واذا وقعت هذه في يد فرنسا فحتى طريق الكاب الى الهند سوف يتعرض للخطر . وهاجمت الصحافة الانجليزية الامبراطور ، وكذلك هاجمه بعض السياسيين الانجليز لشكهم فيه ، ولكنه هو اعتبر أن واجبه يقضى بتحذير الانجليز . وكان مسرورا من زيادتهم لقوتهم البحرية وتوقع « أن انجلترا سوف تنخرط في سلك التحالف الثلاثى أو على أى حال تأتى لمساعدة الايطاليين في مركزهم الصعب (١) .

وكانت الصبورة التى لدى الامبراطور عن الموقف الدولى أنه مكفهر جدا ومنذر بالخطر وليس بغريب أن السفيرين الايطالى والبريطانى كانا يجتهدان تماما فى معرفة مقصده . ولم تكن وزارة الخارجية الألمانية مسرورة مطلقا من عمل جلالتة المستقل . فلم يكن مارشال Marschall وزير الخارجية ولا هولشتين Holstein مستعدا لان يزحف على ركبتيه للحصول على مساعدة بريطانيا . وقالوا ان هذه الاستغاثة غير لائقة بالكرامة وسوف تفهم فى بريطانيا على غير حقيقتها وعلى أنها علامة الضعف . وحرص هوهنلو Hohenlohe على أن يحتج لدى الامبراطور على محادثاته المستقلة مع السفراء .

1. Die Grosse Politik, XI, nos. 2770, 2771.

ورفض رئيس الوزراء أن يتدخل . زيدو أنه يشعر بوجوب لوم وزارة الخارجية على تباعد بريطانيا نتيجة للسياسة الألمانية التي اتبعت في جنوب افريقيا ، وأنه كان يستعد تماما لإصلاح الامور بقدر الامكان .

وفي أثناء ذلك سارت وزارة الخارجية في طريقها الخاص . فما زال مارشال في الاسابيع الاخيرة يحاول اقناع السفير الفرنسي بأن لفرنسا وألمانيا منفعة متماثلة في الإبقاء على الحالة الراهنة في جنوب افريقيا ، وشدد في أنه يجب على فرنسا وألمانيا ، طوعا أو كرها ، الاتفاق في كل الامور - ماعدا الشئون المصرية - ضد انجلترا المفتصبة في كل مكان .

ولابد من أنه عرف شيئا في لندن عن أغراض الألمان المتشعبة . وعلى أي حال ليس من المحتمل أن تأثر لورد سولسبرى بأقوال الامبراطور . ومن رأيه أن الامبراطور أخطأ في محادثته مع لاسكلز لاقناع الحكومة البريطانية باتخاذ اجراء ما، حتى ولو أن الامبراطور نفسه اعتمد على هذه المحادثة . واضطر الكونت هاتسفلت Count Hatzfeldt سفير ألمانيا في لندن أن يكتب تقريراً بأن الطريق ليس واضحاً أمام اللورد سولسبرى ليقدم المساعدة للايطاليين . وأخيراً في ٨ من مارس اعترف السفير الايطالي في لندن بأنه لم ينل شيئاً . ورفض سولسبرى العرض المتكرر حتى الخاص بكسلا التي كان الايطاليون يخشون الجلاء عنها . واعتقد مارشال أن انجلترا سوف لا تنضم الى أية دولة أخرى ، ولكنها تعمل جاهدة على أن يكون هناك قتال في القارة لتخلص نفسها من مشاكل عدة .

الفصل العاشر استرداد السودان

مع كل ما أوضحته في ختام الفصل السابق استطاع سولسبرى أن يقول للكونت هاتسفلت سفير ألمانيا في لندن في ١٢ من مارس ١٨٩٦ أن مجلس الوزراء البريطانى عزم على أن يسمح للحكومة المصرية بالقيام بحملة عسكرية تتقدم حتى دنقلة .^١ أى مسافة مائتى ميل تقريبا من الحدود عند وادى حلفا . ماذا حدث فى هذه الفترة ؟ هذا سؤال من الصعب الاجابة عليه بالدقة التامة فبعض الكتاب من رجال السياسة فيما بعد مثل ونستون تشرشل Winston Churchill يجعلنا نعتقد أن الحكومة تحت تأثير الراى العام رأت وجوب الاخذ بشأر جوردون . والروايات المؤثرة عن حكم الدراويش التى أحضرها الاب اهروالدر Father Ohrwalder وسلاطين باشا قد أفزعت الامة . لان يؤس السودان آثار «ذلك الشعور الانسانى الكريم الهائل الذى يتسلط على أمتنا المتمدينة (١)» ، ويعتقد الكتاب الآخرون ان اللورد سولسبرى أكره على ذلك بوساطة تشمبرلين Chamberlain الذى استنكر محاولات رئيس الوزراء للوصول الى اتفاق مع فرنسا بشأن المسائل المتعلقة بمصر والنيل . وعندما استغاث الايطاليون وطالبوا بالمساعدة ارتأى تشمبرلين أن ينال فوزا فى مجلس الوزراء بالاقتراح « دعنا نذهب الى دنقلة » . ولايضاح القرار البريطانى الذى كانت له نتائج خطيرة كثيرة،

1. Winston Churchill : The River War (London 1899) pp. 167-9.

يجب بحثه بقدر الامكان من النواحي الاخرى . فقد اقتنع اللورد سولسبرى بأن وادى النيل يجب استرداده فى النهاية . ولكنه كان يأمل ارجاء هذا العمل حتى الانتهاء من خط حديد أوغندا ليتمكن اتمام التقدم من مصر بتقدم آخر من الجنوب . كما ان اللورد كرومر أيد أيضا استرداد السودان ، ولكنه كان يرغب فى ارجاء ذلك حتى تستعد مصر ماليا وحربيا ، واعتقد ان هذا الاستعداد سوف لا يتحقق الا بعد مضي سنوات عدة . وكان هناك حماس شديد فى بريطانيا للبدء فى العمل . وهذا الحماس ناتج عن الخطط الواضحة لفرنسا ودولة الكنفو . وكان الاشخاص الذين لهم نفوذ مثل السير صمويل بيكر والسير فريدرك لجارد يعلقون دائما أهمية كبيرة على الاخطار الناجمة عن التأخير فى استرداد السودان فيقول الثانى « من المحتم التقدم من أوغنده واحتلال وادى النيل حتى فاشوده ، بما فى ذلك منطقة بحر الغزال كلها . . فى الوقت الذى يكون فيه التقدم من الجنوب ، ومن الأوفق عمل حركة تقدم من مصر (١) »

ومع ذلك لم تفعل الحكومة شيئا . يقول كرومر « ابتداء البحث فى استرداد السودان قبل سنة ١٨٩٥ كمشروع يمكن تحقيقه فى زمن قريب . وفى اكتوبر سنة ١٨٩٥ أثبتت المسألة بالشكل التالى . ولمدة قصيرة كان مشروع حجز مياه النيل فى خزان كبير موضع البحث وقبل خريف ١٨٩٥ تقدمت المناقشات الخاصة بالنواحي الفنية للمشروع لدرجة تبرر بأنه سنوف يبدأ العمل فيه قريبا . ورئى فى ذلك الوقت ان الخزانة المصرية لا تستطيع معالجة مسألة الخزان والسودان فى وقت واحد . وبدون مساعدة مالية من انجلترا فان أفضل طريقة هى تشييد الخزان وتأجيل مسألة استرداد السودان . وتبعاً لذلك فان زيادة الدخل

1. Sir Frederick Lugard : «England and France in the Nile Valley.» (National Review, July, 1895, pp. 609 - 22).

الناتج من تشييد الخزان - وقد اعتقد ذلك - سوف يمد مصر بالاموال التي تمكنها من استرداد السودان ولذلك طلبت رأى الحكومة البريطانية فى هذا الموضوع . وأجبت فى ١٥ من نوفمبر ١٨٩٥ بأن الحكومة البريطانية لا تفكر الآن فى الموافقة على ارسال حملة عسكرية الى السودان وأن توضع ميزانية الحكومة المصرية بدون الاشارة الى تكاليف هذه الحملة (١) ، والشئ الوحيد الذى أجبر على اعادة بحث القرار فى يناير ١٨٩٦ هو حالة الايطاليين العصبية فى الحبشة ولم يكن الانجليز مستعدين لان يسمحوا للايطاليين باحتلال زيلع وعمل هجوم على هرر ، وربما لم يقلقوا كثيرا نتيجة للموقف الحبشى الايطالى مهما كان حال هذا الموقف . والذى أزعجهم حقا هو النشاط الذى استأنفه الدراويش . وفى ٥ من يناير قرر السفير الايطالى فى بطرسبرج ان هناك اتفاقا بين منليك وال خليفة على عمل هجوم مزدوج على مركز الايطاليين فى وقت واحد . ولقد نوه الفرد الج Alfred Ilg مستشار منليك فى مناسبة ما بعد ذلك ، أنه فى الواقع كان هناك تفاهم من هذا النوع . ولكنى أميل الى الاعتقاد بأنه لم يكن هناك اتفاق مبرم بين منليك والخليفة ، ويستنتج ذلك من المكاتبات المتبادلة بينهما بصدد الصلح والمنشورة فى كتاب الاستاذ نعوم شقير (٢) . وعلى أى حال ابتداء الدراويش يحتشدون فى أعداد كبيرة بالقرب من كسلا وهى أبعد نقطة أمامية لاطاليا فى السودان وأهم مركز تجارى واستراتيجى يقع فى منتصف الطريق بين الخرطوم ومصوع ، وكانت قد احتلها الايطاليون فى يولييه ١٨٩٤ طبقا للاتفاقات الانجليزية الايطالية فى سنة ١٨٩١ .

وسقوط كسلا سوف يكون مسألة خطيرة بالنسبة للبريطانيين

Comer : Modern Egypt (London, 1908) vol. II, p. 81-82.

(٢) نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ط ١٩٠٣

وللحكومة الإيطالية . وحدث ان كان اللورد كرومر في لندن وبحثب
المسألة بأسهاب . ويظهر ان رجال الحرب البريطانيين وافقوا على
التقدم على طول مجرى النيل ، بينما ذكر كرومر أن الحملة من
سواكن تكون أقل تكاليفا . ومنها يمكن الوثوب على كسلا نفسها .
وأخيرا صمم على الانتظار وترقب بدء الدراويش فعلا في عملياتهم
وظل الايطاليون يطلبون المساعدة حتى أنهم عرضوا إعادة كسلا الى
الانجليز ، ولكن سولسبرى طرح كل هذه العروض والمسائل
لتجربى مجراها (١) . وحتى الايام الاخيرة من فبراير سنة ١٨٩٦
لم يصل نبأ يوثق به فيما يختص بتجمع قوات الدراويش أمام
كسلا . ووقعت كارثة عدوة عقب ذلك مباشرة . وأصبحت
استفتات الايطاليين من أجل المساعدة أكثر اصرارا وأهمية . ولكن
كما رأينا لم يلتفت اللورد سولسبرى اليهم كثيرا . وفي أثناء ذلك
كانت المباحثات جارية في القاهرة بين كرومر وكتشنر والملحق
العسكرى البريطانى فى روما الذى كان قد أرسل الى مصر فى
مهمة خاصة . ووافق هؤلاء الرجال على عمل شيء ما ، وصمموا على
إرسال قوة من طوكر الى كسلا لتضطلع بالدفاع عنها بدلا من
الايطاليين وأرسل هذا القرار برقيا الى اللورد سولسبرى دون أمل
كبير فى موافقة حكومة لندن عليه . ولم يسمع شيء أكثر من ذلك
حتى كانت الساعة الثالثة من صباح ١٣ من مارس ، اذ تلقى
كتشنر برقية تنبئه بقرار التقدم من وادى حلفا الى عكاشة ودنقلة .
ومن الصعب معرفة كيف وصلت الوزارة البريطانية الى
قرارها هذا . وكل ما هو معروف ان مجلس الوزراء اجتمع عدة
مرات وان اللورد وولسلى Wolseley والجنرال جرانفل Grenfell
حضر بعض هذه الاجتماعات . واقتنع كل من سولسبرى
وتشمبرلين بأن تقدما من هذا النوع أصبح ضروريا . ولكنهما وافقا
على برنامج معتدل ، وكانا ضد أى عمليات تكلف الحكومة المصرية
أكثر من طاقتها . ولم يثق كل من تشمبرلين وسولسبرى فى

I. Comer : Modern Egypt (London, 1908) vol. II, p. 83.

كتشنر وفي الموظفين الرسميين البريطانيين في القاهرة ، وكتب سولسبرى في ١٢ من مارس يقول : لقد كنت متحمسا عندما ضغطت على لانزدون Lansdowne بأن يكون مستعدا لزجر مستشاريه الحربيين وزجر كتشنر . ولكن قرارا بلغ عندما أفادت برقية ايطالية في ١٠ من مارس بأن هناك عشرة آلاف من الدراويش أمام كسلا وأنهم قاموا بهجوم في صباح ٨ من مارس وأن المواصلات قد قطعت وكان السؤال هو ما يأتي : هل يكون التقدم من سواكن أوطوكر ، كما كان يريد كرومر وكتشنر ، أم يكون من وادي حلفا؟ وعلى الأرجح يبدو ان كلا من وولسلي وجرانفل فضل طريق النيل، مع ان طريق سواكن سوف يمد كسلا بالمعاونة على الفور . والشئ الرئيسي هو ان سولسبرى نفسه ساعد على التقدم نحو دنقلة . ولقد شرح ذلك في خطاب أرسله الى كرومر في ١٣ من مارس ، وصرح فيه بأن عمل مجلس الوزراء كان موعزا به رغبة في مساعدة الايطاليين في كسلا ، وفي منع الدراويش من كسب نجاح ظاهر تكون له نتائج بعيدة المدى وبالإضافة الى ذلك رغبتنا في اصطلياد عصفورين بحجر واحد ، وأن نستخدم الجهد الحربى نفسه لتثبيت قدم مصر أبعد من ذلك على النيل . ولهذا السبب فضلنا (أى التقدم نحو دنقلة) عن أى حركة من سواكن أو فى اتجاه كسلا لأنه سوف لا تكون هناك منفعة أخيرة فى هذه الحركات (١) .

ولقد أوضح خطاب سولسبرى أنه فى الحقيقة كان هناك قلق من أجل السودان . ولا نعرف اذا كان قد علم بحملة مارشان أم لا، ولكن فى تلك الاثناء أصبحت خطط الفرنسيين - مهما كانت مشروعاتهم - معروفة الى حد كبير . . . وقصارى القول ، كان رئيس الوزراء حينئذ عازما على استعمار النهر العظيم . ولقد عرض أحد الكتاب المطلعين على الشئون المصرية وهو الاستاذ تريل H.D. Traill

1. William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902. New-York 1951, p. 286.

هذا الجانب من الموضوع في عبارة مختصرة لها دلالتها عندما ذكر في مقال له معاصر لتلك الأحداث ما يأتي : « قوام مصر ذاته مستمد من المنابع التي هي الآن لأول مرة في عصور تاريخها الطويلة أصبحت في متناول يد الدول الأوروبية القوية ويجب أن تمر تحت سيطرة دولة عظمى تستطيع وضع اصبع قابض على نبضها كما تريد . وسوف لا يبذل مجهود كبير من قبل علم الهندسة الحديث ، اذا كان في يد عدو ، لنشر القحط والموت في كل وادي النيل . ومصر لا تستطيع أن تستغنى عن حماية دولة عظمى في الشمال عندما تدنو منها في يوم ما من جهة الجنوب دولة عظمى أخرى وتتسلط على مقر حياتها ذاته (١) » .

ووجدت الحكومة البريطانية بعض الصعوبة في تفسير أسباب التقدم المفاجيء على النيل أمام البرلمان ، ولكن بالمصادفة نشر في ١٣ من مارس - وهو نفس اليوم الذي أذيعت فيه أنباء التقدم - تقرير كرومر السنوي عن عام ١٨٩٥ ، وقد ورد فيه ما يأتي : « لا يوجد شيء ذو أهمية يستحق التسجيل بصدد الادارة الحربية في غضون السنة الماضية . وفيما عدا غارة بسيطة على قرية في منطقة وادي حلفا ، وهجوم لا يعتد به في دلتا طوكر ، فان قوات الدراويش التي قرب المراكز المصرية الامامية مباشرة لا يستهان بها . وقد احتفظت بموقف دفاعي دقيق . وأتوقع من وقت لآخر أن تتكرر مثل هذه الغارات التي حدثت في العام الماضي وأنوه بأنه قد أنشئ اتصال تلغرافي بين كورسكو وآبار مراد الواقعة في منتصف الطريق الى أبو حمد (٢) » . وهذا جعل من الصعب على الحكومة بحث القضية ، خصوصا عندما اقترح ازالة تهديد الدراويش عند كسلا بالتقدم من

1. H.D. Traill : «The Burden of Egypt» (Nineteenth Century, April, 1896, pp. 544-56) p. 556; see also his book : England, Egypt and the Sudan (London, 1900), p. 149.
2. Comer : Report on the finances, administration, and condition of Egypt, and the progress of reforms. March 1896. pp. 19 - 20.

وادی حلفا • وبناء على ذلك تكلم كيرزون Curzon باشفاق على
الايطاليين وانهم « أمة جنودها شهمة وحلفاء أوفياء » ، وأكد أن
« قضية الحضارة في افريقيا كانت على كف عفريت » ومع ذلك
فلم يقتنع حزب المعارضة ، فهزأ لابوشير Labouchere بحكاية
تهديد الدراويش وقال للحكومة في مواجهتها ان السبب الحقيقي
لهذا العمل هو الرغبة في الاستحواذ على السودان • وهكذا يكون
لديها عذر آخر في البقاء في مصر • وأشار السير تشارلز ذلك
Sir Charles Dilke الى ان التقدم الى دنقله لا أمل منه في مساعدة
الايطاليين في كسلا التي كانت تبعد خمسمائة ميل •

ولقد شك الايطاليون أيضا في مفعول المساعدة البريطانية ،
ولكنهم كانوا معترفين بالجميل حتى لمجرد مظهر الصداقة • فقد
كانت محالفة البريطانيين ذات قيمة كبيرة لهم ، ولهذا السبب ،
عندما نجحت الحامية الايطالية في كسلا في صد هجوم للدراويش
في ١٢ من ابريل صمم على الاحتفاظ بالمكان حتى الخريف على
الاقل ، رغم معارضة وزير الخارجية والحاكم الجديد لريتريا (١) •

واستخدم الامبراطور وليم كل نفوذه لتحقيق اقرار التقدم من
وادی حلفا • وكان راضيا للغاية عن التطورات الجديدة التي عزاها
الى وحي المحادثة مع لاسنكلز Lascelles ولم يشك مطلقا في ان
الجيش المصري سيدحر تماما أمام الدراويش وان الانجليز أنفسهم
سوف يتدخلون ويصطدمون وعلق على ذلك بقوله « لقد حقق غرضي ،
فانجلترا تقدمت للحرب وعرضت نفسها للخطر وانتهت المداعبة
مع روسيا وفرنسا ، وهذا هو كل ما أردته » وقال أيضا « ومع كل
ذلك سيحضر اليينا الانجليز زاحفين على ركبهم اذا نحن تركناهم
فقط يناضلون طويلا (٢) » وبينما كانت الحالة واضحة من تلقاء

1. Die Grosse Politik, XI, nos. 2780 - 2785.

2. Ibid, nos. 2713.

نفسها في منتصف مارس ، أعلن السير سيبيل سبرنج رايس Sir Cecil Spring Rice الملحق بسفارة برلين في ذلك الوقت الملاحظة المكدرة الآتية « لقد أخذت ألمانيا ، بواسطة مصر ، ذيلنا بين أسنانها وتستطيع أن تعضه عندما لا نفعل نحن ما تريده هي Germany, has, though Egypt, our tail between her teeth and can give it a bite when ever we don't do what she wants.»

وهذا القول على جانب كبير من الصدق اذ ان بسمارك كان كثيرا ما يقوم بمظاهرة في كل مناسبة • وعلى العموم أيد الامبراطور الالماني وزارة سولسبرى في مسألة استرداد السودان لانه كان يعمل على ازالة الاثر السيء الذى أحدثته برقية كروجر في انجلترا ، هذه البرقية التى أثارت الحكومة الانجليزية والرأى العام الانجليزى ضد ألمانيا ، ولذا فقد كان يخشى أنه اذا لم تؤيد الحكومة الالمانية انجلترا في مسألة السودان ، ربما دعا ذلك الموقف انجلترا الى التفكير في تغيير سياستها نحو ألمانيا وتعزيد الفريق الانجليزى القائل بضرورة اصلاح العلاقات الفرنسية الانجليزية والانضمام الى الوفاق الثنائى الفرنسى الروسى ، ولا سيما ان الامبراطور الالماني كان يعلم تماما ان لورد سولسبرى ولو أنه يميل الى مجاملة ألمانيا والى تأييد سياستها الاوروبية والاستعمارية ، الا أنه لا يميل الى تجديد اتفاقية البحر الابيض مع صديقة ألمانيا وهى ايطاليا التى عقدت فى سنة ١٨٨٧ • هذه الاتفاقية التى كانت ضمنا كبيرا لنفوذ دول التحالف الثلاثى فى البحر المتوسط • كما كان يعلم ان سولسبرى يود لو استطاع تحسين علاقات انجلترا بفرنسا والاتفاق معها على المسائل المختلف عليها بينهما • ومن ناحية أخرى كان تأييد ألمانيا لانجلترا فى نظر الامبراطور الالماني أمرا ضروريا من ناحية أخرى ، وذلك لخدمة أصدقائه الايطاليين الذين انهزموا انهزاما منكرا أمام الاحباش فى موقعة عدوة • فقد كان الامبراطور دائم الاتصال بانجلترا يحاول اقناعها بضرورة اغاثة الايطاليين

حلفائه • ولذا حاولت وزارة سولسبرى تبرير الحملة المصرية الى السودان أمام دول التحالف الثلاثى ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، برغبة انجلترا فى نصره الايطاليين المدحورين (١) •

وكان تأييد ألمانيا أمرا لا غنى عنه مطلقا بالنسبة لبريطانيا ، لان النية كانت متجهة الى أن تدفع نفقات حملة دنقله من سندات ديون الحكومة المصرية • وكانت السندات التى يمكن الدفع منها هى التى تحت ادارة صندوق الدين ، وهذه السندات لا يمكن استخدامها الا بموافقة الدول الكبرى • وظهر ان إيطاليا سوف تؤيد طلب بريطانيا وأن فرنسا وروسيا سيعارضانه ، وعلى الأرجح كانت وجهة نظر النمسا تتوقف لحد ما على وجهة نظر ألمانيا • ولذلك كان تأييد ألمانيا ضروريا لضمان أغلبية الاصوات • ورتب رئيس الوزراء البريطانى القروض الضرورية • وفى ١٣ من مارس اجاب على المسائل التى أثارها الامبراطور فى محادثاته مع لامسكلز وقال « أرغب فى استمرار الصداقة مع ألمانيا كما كانت فى الماضى • وسوف تميل انجلترا الى الاتحاد الثلاثى ، ولكن بدون أن تتعهد أو تربط نفسها على الدوام بعمل حرب فى بعض الطوارئ المستقبلية (٢) •

وبعد ذلك بيومين التجأت الحكومة البريطانية الى الدول الكبرى كي تحصل على موافقتها على تخصيص مبلغ ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطي لصندوق الدين • وبعد أيام قليلة وبعد رجاء خاص من الحكومة الإيطالية ، أبدت الحكومة الألمانية موافقتها بينما رفضت الحكومة الروسية فى الوقت نفسه الموافقة • وكان الامير لوبانوف Lobanov وزير الخارجية ، وقد زال وهمه بالاتفاق

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول ازاءه ط ١٩٥٢ ص ١٥١ - ١٥٢
2. Die Grosse Politik, XI, nos. 2779.

الارمنى وأصبح الآن يرتاب للدرجة كبيرة فى الخطط البريطانية ضد الامبراطورية التركية ، مصمما بصراحة على احباط السياسة البريطانية فى مصر . اما فرنسا فكانت الامور اكثر تعقيدا بالنسبة لها لحد ما . وبطبيعة الحال كان الاعلان عن حملة دنقلة صدمة هائلة لها ، خصوصا للبارون كورسيل Baron Courcel الذى كان مستمرا فى مباحثات مع سولسبرى ومهتما ايجاد تسوية للمسألة المصرية كلها . وفى بادئ الامر أعلن انه سيقوم باجازة عادية طويلة ، ولكنه فى أيام قليلة كان ثانيا فى لندن . والظاهر أن كورسيل كان مدافعا بحماسة واقتناع عن الاتفاق مع انجلترا ، وان وزير الخارجية برتلو Berthelot ارتد الى وجهة النظر هذه . ولكن على ما يظهر كان الرئيس فور Faure والمسيو بورجوا Bourgeois رئيس الوزراء فى شك من امرهما . وكان الاخير بالاتفاق مع السفير الالماني ، هو الذى أعد خبرا ليذرج فى صحيفة الطان Temps فى ١٨ من مارس مؤداه أن برتلو، فى محادثة مع اللورد دوفرين Dufferin قد لفت نظر السفير الى « خطورة نتائج حملة دنقلة » . وأنكر برتلو سرا انه لم يستخدم مثل هذه اللفة التهديدية . ويظهر انه كان عاجزا عن الرد على انخبر ولقد اراد بورجو ان يشير الشعور العام ليحصل على تأييد لسياسته فى مدغشقر ولبرنامج الداخنى وبصراحة كان السفير الروسى هو الذى يضغط على بورجوا ، ومن ثم كان هو الذى يضغط على برتلو ، وفى ١٩ من مارس تحدث وزير الخارجية البريطانية فى مجلس النواب عن مشروع دنقله على انه هجوم ضرورى ، وأشار الى ان فرنسا ربما ترفض التصديق على تمويله من احتياطى صندوق الدين ، وقال بوجوب استهلاك كل ما يمكن الحصول عليه من المال ومد اجل الاحتلال البريطانى لمصر على آتى حال . ومع ذلك يظهر كورسيل ليقوم بمحادثة اخرى مع سولسبرى وليحاول استخلاص تصريحات فى موضوع الجلاء عن مصر مقابل مصادقة فرنسا على استخدام رأس المال الاحتياطى ولم ينجح فى شيء من هذا . وفى ٣١ من مارس أجبر برتلو على

الاستقالة وقيل انها كانت بسبب الحاح من السفير الروسى .
وحتى ٢٩ من مارس كانت الحكومة الفرنسية رافضة نهائيا
التصديق على استخدام رأس المال الاحتياطى فى تمويل حملة
دنقلة . وبطبيعة الحال ، بتأييد ممثلى المانيا والنمسا وايطاليا
حصل الانجليز على اغلبيه فى الاصوات كانت كافية لهم . ولكن
حسب رأى فرنسا وروسيا ، لم يكن هذا كافيا فمن الضرورى
اجماع الآراء . ونظر الموضوع أمام المحاكم المختلطة ، التى حكمت
فى ٨ من يونيه لصالح الفرنسيين والروس . فاستأنف البريطانيون
الحكم ، ولكن فى ديسمبر ١٨٩٦ فصل القضاء ثانيا ضدهم . وعلى
أى حال كانت الحكومة البريطانية مستعدة فى ذلك الوقت ،
فأقرضت الاموال اللازمة للحكومة المصرية (١) .

وفى أثناء المقاضاة لم يقف الفرنسيون والروس ، وبخاصة
الفرنسيين . مكتوفى الأيدى . وفى آخر ابريل ١٨٩٦ سقطت
وزارة بورجوا وأعقبتها وزارة ثانية برياسة ميلين Meline وكان
فيها هانوتو مرة أخرى وزيرا للخارجية . وكان ينظر اليه عادة
على أنه بطل التحالف مع روسيا . ولكن الشواهد تشير الى أنه
وضع حدودا معينة للاتفاق ولالتزامات فرنسا تحت شروطها .
ويبدو أنه بذلت بعض المساعي فى ابريل ومايو لحمل الحكومة
التركية على إعادة فتح موضوع الجلاء عن مصر ولاتخاذ اجراء أكثر
تأثيرا بارسال فرق عسكرية تركية الى سواكن . ولكن لم ينتج شئ
عن هذه الجهود ليزبك البريطانيون .

وكانت السياسة التى اتبعها البرنس لوبانوف Prince Lobanov
وزير خارجية روسيا ، أكثر قوة وخطورة . وكان لوبانوف
مؤمنا كل الايمان بمهمة روسيا فى الشرق الاقصى ومشغولا تماما
بفكرة التوسع فى الصين . وكان غرضه ، كما أظهرت الأزمة

1. Cromer : Modern Egypt (London 1908) vol. 2, p. 85, ff.

الارمنية ، الا يفعل شيئاً في الشرق الادنى اكثر من المراقبة والتيقظ لخطط البريطانيين ضد السلطان . ومشكلة التوسع الروسى في الشرق الاقصى كانت غالباً في ذلك الوقت مشكلة مواصلات . وكان الخط الحديدى عبر سيبيريا لا يزال فى طريق الانشاء ولكنه سوف يستغرق سنوات حتى قبل تسيير خط منفرد . وحتى وقتئذ سوف يتوقف كل شىء على الطريق البحرى الطويل ، بواسطة بحر البلطيق وبحر الشمال ، فالبحر المتوسط ، قنناة السويس والبحر الاحمر الى داخل المحيط الهندى . رحلة طويلة جداً حقاً ، يمكن اختصارها وبخاصة اذا استطاعت روسيا فتح بوغازى البسفور والدردنيل لمراكبها الحربية وناقلات جندها وضمنت ممر احراً عبر قناة السويس فى كل الاوقات .

هذا يوضح أساس سياسة لوبانوف فى سنة ١٨٩٦ . فبالنسبة الى البوغازات كان هناك أمل كبير فى ادراك رغبات الروس طالما كانت علاقات روسيا وتركيا طيبة ، ودائماً بشرط موافقة الدول الأخرى على برنامج روسيا . وكان القلق دائماً من أن الروس أرادوا أن تكون البوغازات مفتوحة لمراكبهم الحربية فقط ، بينما تظل مغلقة أمام مراكب أعداء روسيا . ويستدل من الوثائق المعاصرة على أن لوبانوف تخيل قبل وفاته فقط فى أغسطس ١٨٩٦ أنه يجب عقد اتفاق لا مع ألمانيا فقط ولكن مع انجلترا أيضاً ، على أساس فتح البوغازات للمراكب الحربية لكل الدول فى أوقات السلم . ولكن مثل هذا المشروع فى نظر معظم رجال السياسة الروس يتضمن التنازل عن المبدأ القائل أن البحر الاسود بحر مغلق Mare clausum ولا يعنى الا تعريض روسيا الى المهاجمة . والهدف الحقيقى هو وجوب فتح البوغازات لروسيا وحدها ، ولكن هذا فى الغالب يلقى معارضة تامة من قبل الدول الأخرى ، حتى من فرنسا حليفة روسيا . وناقش لوبانوف الموضوع مرات كثيرة مع مسيو هانوتو ولكن كان يجده دائماً ميالاً الى المعارضة عند إثارة هذه القضية المكذرة . ولم

فكن فرنسا راغبة في أن يصل الروس الى البحر المتوسط الذى أرادت أن تفكر فيه كبحيرة فرنسية .

أما بالنسبة لقناة السويس فكان الموقف يختلف بعض الشيء . فكثيرا ما نوقش مركز القناة من ناحية القانون الدولى ، وكانت للدول مصالح فى ضمان حرية الملاحة فى القناة لجميع السفن فى مختلف الظروف والاقوات . وكانت لبريطانيا مصلحة أكثر من أية دولة أخرى فى تنفيذ مثل هذه المبادئ ، وذلك بالنظر الى أهمية قناة السويس لمواصلاتها مع آسيا ، وفى الحقيقة كانت مصلحتها كبيرة حتى انها نادرا ما استأمنت أية دولة أخرى على تنفيذ مثل هذه التنظيمات ولا شك فى أن احتلال مصر سنة ١٨٨٢ كان لحد ما بسبب القلق من تحكم أية قوة فى القناة . وعلى أية حال اعتبرت الحكومات الاخرى الاشراف البريطانى على الممر تدبيرا غير مرض وغير مباح . وحثت دائما على أن تكون الرقابة على القناة دولية لضمان حريتها وفى سنة ١٨٨٥ عقد مؤتمر لبحث الموضوع فى باريس ، ووضع على الفور الاختلاف الجوهرى فى رأى . ووضع مشروع اتفاق . ولكن المندوب البريطانى السير جوليان برنسفوت Sir Julian Pauncefote أبطل فى الواقع قيمته بالنسبة للدول الأخرى وذلك بإضافة تحفظ بهذا الخصوص مؤداه ان الاتفاق لا يحد حرية انجلترا فى العمل طالما تكون محتلة مصر . وفى ٢١ من أكتوبر سنة ١٨٨٧ أرسل اللورد سولسبرى مشروع اتفاق جديد الى السفير البريطانى فى باريس ليسلمه الى الحكومة الفرنسية . وقد تضمن هذا المشروع تحفظ بريطانيا بشأن حريتها فى العمل بمصر اثناء فترة الاحتلال الذى سمته مؤقتا . وفى ٤ من نوفمبر أرسل مشروع الاتفاق رسميا الى الدول . فطلبت الحكومة الهولندية تفسير التحفظ البريطانى وأجابت انجلترا بأن المقصود بذلك هو الا تتعارض المعاهدة المقترحة مع الحالة الواقعية المترتبة على الاحتلال . وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ من أكتوبر سنة

١٨٨٨ (١) . وقعتها بريطانيا وألمانيا والنمسا والمجر وأسبانيا وفرنسا وهولندا وروسيا وإيطاليا وتركيا وفى هذه الاتفاقية نفذت إنجلترا فكرتها فيما يختص بحرية المرور ، فكان أول شيء اتفق عليه مندوبو الدول جميعا هو حرية المرور فى القناة لسفن جميع الدول التجارية والبحرية فى وقت السلم والحرب . كذلك أكدت إنجلترا حقوق الحكومة المصرية فى الدفاع عن القناة فهى جزء من الأراضى المصرية . وأكدت إنجلترا حقوق الحكومة المصرية لما وجدت من محاولات مندوب الدولة العثمانية تسجيل حقوق العثمانيين ونفوذ السلطان العثمانى . وبالرغم من أن هذه الاتفاقية قد قررت مبدأ المساواة بين الدول وأكدت ، كما أقرت عدم انفراد أية دولة بنفوذ متفوق فى منطقة القناة ، إلا أن إنجلترا بحكم احتلالها العسكرى للبلاد ومركزها الممتاز فيها ، قد أصبح لها بالفعل من الناحية الفعلية نفوذ متفوق فى القناة (٢) واستمر هذا النفوذ حتى تم جلائها نهائيا فى عام ١٩٥٦ .

وعلى العموم بما أن لوبانوف كان عازما على تأمين المواصلات مع الشرق الأقصى ، فقد صمم على وضع نهاية لهذه الحالة الشاذة من الأمور . واستغل الباعث الدينى الارثوذكسى فى الحبشة للفتاية . وظن الكثيرون انه تصور انشاء قاعدة روسية على البحر الأحمر . وبخصوص قناة السويس فكر فى الدعوة الى عقد مؤتمر دولى سوف يستبدل بالكفيل البريطانى للممر البحر اشراف من كل الدول التى يهمها الأمر . واستطاع أن يعتمد على تأييد فرنسا ، ولا سيما وأنها كانت الى الآن الدولة التى لها مصلحة . ولكن تأييد فرنسا وحدها كان ذا قيمة قليلة وكان من الضرورى استمالة

1. British Documents on the Origins of the War (1898-1914), vol. 1, London 1927 : Document No. 380 «Memorandum by Mr. Oakes, on the 28th June, 1898».

(٢) الدكتور محمد مصطفى صفوت : إنجلترا وقناة السويس (١٨٥٤

ألمانيا لتحقيق النجاح . وبذلت أعظم المجهودات في هذا الاتجاه طوال ربيع وصيف سنة ١٨٩٦ . وللتغلب على شكوك ألمانيا في فرنسا أعطى الروس معظم التأكيدات القاطعة . وفي أحيان كثيرة أخرى أظهر للألمان أنهم أيضا لهم مصلحة كبرى في قناة السويس وأنه يجب عليهم أن يكونوا مستعدين لأن يتعاونوا ضد إنجلترا في الشئون المصرية . وكذلك سار الفرنسيون خطوات في هذا السبيل . فكان البارون كورسيل باستمرار يضغط على هاتسفلت برغبة الاتفاق على مسائل خاصة ، وظهر أن هانوتو نفسه يدير مفاوضات جدية بواسطة الصحفيين الفرنسيين والألمان البارزين . ولكن لم يكن ثمة أمل في موقف ألمانيا وكان رد وزارة الخارجية البريطانية عما يقوله الروس والفرنسيون نفس الجواب : ولقد تبين من حادثة ترانسفال Transvaal أن فرنسا ما زالت تسيطر عليها فكرة الانتقام وكانت لذلك غير جديرة بالثقة . ولم يكن الموقف يبرر تغييرا أساسيا في سياسة ألمانيا

وقد استفاد الامبراطور وليم من المشروعات الروسية في اتصالاته مع الممثلين البريطانيين في برلين ، وتدل الظواهر على أن لندن كانت تنظر لهذه الأمور بعين القلق . وكان سولسبرى يأمل في أن الروس سوف لا يتمادون إلى حد عقد مؤتمر ، ولكنه قال للسفير الألماني أنه واثق من أن النمسا وإيطاليا في جانب بريطانيا ، ويأمل أن تكون ألمانيا أيضا في صفها ومع ذلك فإنه بذل مجهودات منظمة للتفاهم مع الفرنسيين والروس . ففي يونيو أرسل الامير باتنبرج Battenberg إلى بطرسبرج بدافع ظاهري هو لفت نظر القيصر إلى سياسة لوبانوف والاختار التي تنطوي عليها هذه السياسة . ولكنه لم يفعل شيئا ، بل أخبره لوبانوف نفسه أن مصالح روسيا تستدعي حرية الملاحة في قناة السويس والبحر الأحمر . عند ذلك اتصل سولسبرى بالسفير الفرنسي ، مشيرًا إلى أنه من الممكن تعديل أو سحب التحفظ البريطاني الخاص باتفاق

قناة السويس الذى عقد فى سنة ١٨٨٨ ، لم يكن فى الأصل فى نيتنا أو بالأحرى لا نريد الآن استخدام هذا الاتفاق من أجل تعريض خياد القنال للخطر ، . ولكن كانت هذه الاقتراحات وهذه الاتصالات من غير جدوى . وكان من حسن حظ البريطانيين أن لوبانوف ، زعيم الجبهة المعادية لبريطانيا مات فجأة فى أواخر أغسطس . وكان من المقرر أن يزور القيصر الملكة زيارة عائلية فى قصر بالمورال Balmoral فى اسكتلندا فى أواخر سبتمبر . وبذلت كل الجهود الممكنة لتفخيم أمر هذه الزيارة وذلك لتحسين العلاقات الانجليزية الروسية . وذهب لورد سولسبرى بنفسه الى بالمورال وتحادث طويلا مع القيصر الشاب . ولكن نيقولا Nicholas رفض أن يذهب بعيدا أكثر من تعبيره عن النية الحسنة . وبذلت الملكة فكتوريا محاولات لاغرائه ببعض الامتيازات فى مسألة المضائق ، ولكن القيصر كان يتجنب مناقشة حتى هذا الموضوع الهام . وفى أثناء ذلك بدأ سولسبرى محادثاته مع مسيو دسستال De Staal السفير الروسى . وظن أنه فى مقدوره أن يستنتج من محادثاته مع القيصر ، كما يقول أن مصلحة روسيا تتركز فى مشكلة المضائق . وبدون شك أن أى حل للمشكلة طبقا لرغبات روسيا سيلقى معارضة من أوروبا ولكن سوف لا تعارضه بريطانيا . لأن الحكومة البريطانية ستكون مستعدة للتفاوض . وبعد شهر فى منتصف نوفمبر ، عاد سولسبرى الى المهاجمة وصرح بأن بريطانيا مستعدة لالغاء التحفظ فى اتفاقية قناة السويس ولبحث رغبة الروس فى ضمانات حرية المرور فى القناة فى كل الأوقات ، على شرط ألا تناقش مسألة الجلاء عن مصر (١) .

ولم يحدث شيء نتيجة محاولات سولسبرى للتقارب من روسيا . ويبدو أن تعليل ذلك هو أن الروس كانوا يخشون

1. British Documents on the Origins of the War, I, No. 380.

مشروعات البريطانيين فى الشرق الأدنى ويشكون فى مجهوداتهم
وزيادة على ذلك فكان عليهم ان يتذكروا تحالفهم مع فرنسا والنتائج
التي يمكن حدوثها نتيجة اتفاق بشأن مصر . وبجانب ذلك فان
مصلحة الحكومة الروسية كانت قد اتجهت الى الشرق الاقصى ،
وكان الرأى الاساسى فى بطرسبرج هو الابقاء على الوضع القائم
فى الامبراطورية العثمانية . ولكن كل هذا لا يقلل من أهمية هذه
المفاوضات التي لم يعرف عنها الكثير . اذ انها تبين بدون شك ان
سولسبرى لو تمكن لعقد اتفاقا مع روسيا حتى فى سنة ١٨٩٦ .

ولقد كانت كارثة عدوة والاعلان السريع عن حملة دنقلة
جسمة كبيرة لاوروبا وأثرت تأثيرا عميقا على الوضع الدولى .
فبريطانيا لمصلحتها الخاصة وجدت أنها مضطرة لمساعدة ايطاليا
وكان هذا العمل ينطوى على قطع المحادثات مع فرنسا ، وأعطى
الروس فرصة عظيمة للضغط على الحكومة الفرنسية لتنتهج سياسة
أكثر عداوة لبريطانيا مما كان يرغب هانوتو أو كورسيل . وكان
واضحا الى حد ما أن الفرنسيين كانوا يشعرون بخيبة أمل نتيجة
للتحالف الروسى الفرنسى ، الذى لم ينتظروا منه فائدة كبيرة وعرض
فرنسا لخطر جرّها للحرب ضد بريطانيا . ومع ذلك فانهم كانوا
معتمدين أكثر من ذى قبل على الاتفاق مع روسيا بخاصة وان الأمل
فى التسوية مع بريطانيا قد ضعف . ولقد احتفلت باريس احتفالا
كبيرا بتتويج القيصر الذى أقيمت حفلات تتويجه فى موسكو فى
مايو ١٨٩٦ . وبلغت روعة احتفال باريس حدا كبيرا حتى أن السفير
الامانى أبدى ملاحظة فى أن الفرنسيين احتفلوا بالتتويج كما لو
كانت فرنسا منضمة لروسيا فى اتحاد تحت حكم امبراطور واحد (١)
وقوبلت زيارة القيصر الأولى لباريس فى أكتوبر من نفس السنة
مقابلة حماسية وصرحت مدام آدم إحدى المتحمسات للتحالف بأنه

1. Die Grosse Politik, XI, nos. 2853.

ارتباط سماوى يعلو على الارتباطات البشرية العادية ، . وبالطبع انتهز المتطرفون الفرصة ليدكروا القيصر بأن فرنسا تأمل فى مساعدتها للحصول على مناطقها المفقودة . ولقد شكّا كليمنصو بأن « سلام الأمر الواقع الذى بنى عليه التحالف هو سلام بالنسبة لنا يتضمن نزع أجزاء منا - بل انه سلم ألماني ، ولكن الروس لم يكن لديهم نية تشجيع فرنسا بأن تقوم بحرب انتقامية . وكانت المعالاة اىوحى بها الى الصحف تحت على الاعتدال والحيطه ، وكان الكتاب الأكثر اتزاناً يصرحون بأن التحالف زيادة على أنه بعيد عن ان يعنى الحرب ، فانه يضطر فرنسا الى أن تحسن علاقاتها مع ألمانيا . ولما يقول مسيو ليروى بيليو M. Leroy-Beaulieu ان زيارة القيصر كانت وعداً بالسلام المبني على الاستسلام للمعاهدات سواء رغبت فرنسا هذا أو لم ترغب . ولا فائدة من ترديد القول بأن فرنسا قد انضمت لخدمة القيصر ، وبأنه مطلوب منها أن تضع جانباً كل أفكار انتقامية وبأنها منعت من الاستفادة التامة بغرض الاتفاق مع انجلترا ، وبأنها أرغمت على الأقل على أن تظهر بعض الجهود لتحسين العلاقات مع ألمانيا .

وبينما دفعت تطورات مارس فرنسا أكثر فأكثر فى أحضان روسيا الا أنها ساعدت على تقوية الحلف الثلاثى الآيل للسقوط . وقد أدت حادثة تلغراف كروجر الى تبادل اتهامات حادة بين عواصم الدول الكبرى . وكان المؤكد أن التحالف لا يمكن أن يتحمل أكثر من هذا قطيعة دائمة بين ألمانيا وانجلترا . وعلان حملة دنقلة كان على الأقل مصدر عزاء . حتى لو اعتبر مجرد مساعدة شكلية للايطاليين . ولقد أسرع الامبراطور وليم الى ايطاليا وأقنع الملك همبرت Humbert بأن يقلع عن أى أفكار للانتقام لكارثة عدوة . وحضر الكونت جلوتشوسكى Goluchowski الى برلين وأعلن عن رضاه عن تقارب انجلترا وألمانيا ثانيا . ولم يعد هناك خطر كبير على الحلف الثلاثى . وصرح رودينى Rudini عن عزمه على

الاستمرار في هذا التحالف . ولقد بذل جهدا ليجدد الفقرة التي تنص على أن الاتفاق غير موجه ضد بريطانيا . ولكن الألمان رفضوا بحث هذا بحجة أن هذه الفقرة ليست ضرورية وغير مرغوب فيها وأن الحالة الوحيدة التي تنص عليها الاتفاقية للعمل فيها ضد إنجلترا تنشأ عندما تهجم بريطانيا بالاشتراك مع قوة أخرى ، كما أن تحالفا فرنسا انجليزيا أو تحالفا انجليزيا روسيا كان بعيد الاحتمال . علاوة على ذلك فإن النص على هذه الفقرة يعطى التحالف مظهرا عدائيا لفرنسا وروسيا . ولقد قبل روديني أخيرا هذا المنطق ولكنه اهتم بالتصريح على الملأ أن الاتفاق مع بريطانيا هو «حجر الزاوية لكل اتفاقات أخرى تعقدها إيطاليا» وأن «العلاقات الودية مع إنجلترا هي التكملة الطبيعية للتحالف الثلاثي» .

وبالرغم من أن التحالف الثلاثي استمر ست سنوات أخرى فإن هذا لا يعنى أنه كان كحالته الأولى في أيام بسمرك وكريسي . ووزارة الخارجية الألمانية ، ان لم يكن الامبراطور ، كان يملؤها الشك من بريطانيا ، وكانت لهذا رغبة في تقوية علاقتها مع روسيا . والحقيقة أن الألمان لم يوافقوا على اقتراحات روسيا للعمل ضد إنجلترا في قناة السويس والمسألة المصرية ولكن مع هذا كانت العلاقات ودية . وفي سبتمبر قبل الذهاب الى المورال وباريس تفاوض القيصر نيقولا ووزرائه مع الامبراطور وليم وهو هنلوه Hohenlohe في سيليزيا وذهب لوبانوف الى فيينا . وكانت نتيجة هذه المباحثات مرضية . ولقد ذهب القيصر بعيدا حتى أنه وعد بالموافقة على رأى الحكومة الفرنسية بشأن عمل اتحاد قارى لمقاومة غزو الأطعمة الامريكية وعند رجوعه من باريس توقف في طريقه عند أقاربه في دارمستاد Darmstadt حيث زاره الامبراطور وليم ثانيا . ولقد أوضح القيصر بأنه كان من الممكن الاستغناء عن هذه المقابلة ، ولكن المناقشة التي لم تتعد العموميات البريئة تبين العلاقات الودية بين الحاكمين وحكومتيهما . بينما كان الألمان

يتجنبون أية تعهدات أو التزامات ومستمرين في مساعدتهم لبريطانيا في المسألة المصرية ، الا أنهم كانوا محافظين على سلامة اتصالهم ببطرسبرج (١) .

ولم يكن الايطاليون أكثر استعدادا من الألمان لأن يعتمدوا اعتمادا كلياً على الحلف الثلاثي . وكان ضغط الفرنسيين والروس في المسألة الحبشية واضحاً ومؤثلاً . وكانت نية بريطانيا غير واضحة ، وتعتمد الى حد كبير على العلاقات ما بين ألمانيا وانجلترا التي لا يمكن تفسيرها . ورأى روديني بوضوح كما فعل في سنة ١٨٩١ ، بأن إيطاليا لا يمكنها أن تستمر في عداؤها ضد فرنسا وان المشاحنات الجمركية التي استمرت منذ سنين كانت تسبب خراباً كبيراً ولقد أخبر السفير الألماني في يوم ١٧ مارس بأن التسوية الجمركية مسألة حياة أو موت . وكانت المسألة الحبشية في هذا الوقت تستغرق كل وقت الوزير ، ولكن عند مخاطبته مجلس النواب في ٢٥ مايو أوضح بجلاء أن التحالف الثلاثي لا يمنع تدعيم العلاقات الودية مع فرنسا وروسيا وأنه ينوى تكريس نفسه لهذا الغرض للنهائية (٢) .

وكان تصريح روديني هذا فاتحة مفاوضات في باريس في أوائل يونية . وكانت الحكومة الفرنسية ، التي سبق في سنة ١٨٩١ أن رفضت عروض روديني حتى تترك إيطاليا الحلف الثلاثي قد فكرت طويلاً في الموضوع وأصبحت مستعدة لبحث المقترحات بروح أكثر ودية . ولقد أخبر السفير الإيطالي الكونت تورنييلي Tornielli بصراحة ان الوقت لم يحن بعد لتسوية جمركية . وجعلت موجة التحفظ والحذر ، التي آتت بوزارة ميلين Meline للحكم أية تسوية شيئاً غير عملي في ذلك الوقت . ولكن الفرنسيين

1. Die Grosse Politik, XI, nos. 2861.

2. Ibid., nos. 2819.

كانوا راغبين في تسوية بشأن الحقوق الإيطالية في تونس وأن تشمل هذه التسوية بعض الامتيازات بخصوص الملاحه . وكان الايطاليون قد عقدوا معاهدة تجارية مع باي تونس في سنة ١٨٦٨ . أعطتهم مركزا ممتازا هناك . وتمتد هذه المعاهدة لفترة ٢٤ سنة وتستمر الا اذا ألغيت قبل الانتهاء بسنة واحدة . وكان تاريخ الغائها هو ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٩٥ وتاريخ انتهائها سنة بعد ذلك . وفي أغسطس سنة ١٨٩٥ أعطت الحكومة الفرنسية انذارا في الوقت المناسب بصفتها ممثلة للحكومة التونسية . وكان من رأى كريسبي أن هذا العمل غير صحيح في حد ذاته وأنه بأية حال من الأحوال اذا انتهت مدة المعاهدة فان ايطاليا سوف تحيي حقوقها وفق اتفاقيات سابقة .

وكانت قانونية هذا الرأى عرضة للمناقشة . فمن الوجهة السياسية كان من العبث اقتراحه لأن ايطاليا لا تأمل في أن تجد مساعدة من الدول الأخرى . فانجلترا التي كان بينها وبين تونس معاهدة أبدية والتي كانت في مركز أقوى ، أوضحت في يناير سنة ١٨٩٦ استعدادها لعقد تسويات جديدة مع فرنسا . وكانت ألمانيا لا تهتم كثيرا بهذا الموضوع ولذلك رفضت أن تنحاز الى المنطق الايطالي . أما النمساويون الذين كانوا دائما راغبين في الإبقاء على العلاقات الودية مع فرنسا بدعوا يتفاوضون سرا ، وفي أغسطس سنة ١٨٩٦ عقدوا اتفاقا تعترف النمسا بمقتضاه بتونس كمحمية لفرنسا . وفي هذه الظروف كان روديني حكيما في أن طرح جانبا الرأى المتطرف لكريسبي وأن يعمل جهده للاستفادة قدر الامكان من مركز الايطاليين الضعيف . وفتحت المفاوضات كما ذكرنا سابقا في أوائل يونية . وأحرزت هذه المفاوضات قليلا من التقدم حتى عندما خلف في يولية الماركيز فسكنتي فينستا Visconti-Venosta وهو معروف بصداقته لفرنسا ، الدوق دى سيرمونيتا Duke Di Sermoneta في وزارة الخارجية الإيطالية .

وليس من الضروري فتبع هذه المباحثات بالتفصيل وبخاصة لأن الأوراق الرسمية عن الموضوع لم تنشر بعد . ويكفى القول أنه في آخر لحظة ، قبل انتهاء المعاهدة في ٢٩ سبتمبر وصل الى اتفاق اعترفت ايطاليا بمقتضاه بتونس كمحمية لفرنسا وقبلت لنفسها مركز الدولة المفضلة في تونس . وخففت الاتفاقية الجديدة بشأن الملاحة بعض القيود التي كانت قد وضعتها الدولتان على التجارة بين ثغورهما ، ونظر الايطاليون الى المعاهدة كفاتحة لتسوية أكبر للشئون الجمركية .

وبينما كانت ايطاليا وفرنسا تتناسيان تدريجيا أحقادهما القديمة بذلت مجهودات للتقريب بين روسيا وايطاليا أيضا . وتفصيل هذا غير معروف . ومما يمكن استنتاجه برغم ضآلة مالدينا من المادة ، يبدو أنه بعد فشل المحاولات الإيطالية الأولى لعقد صلح مع منليك ، أرسل امبراطور الحبشة الوكيل الروسى الخطير ليونتيف Leontiev الى بطرسبرج ملتمسا توسط روسيا . ولا نعرف شيئا عن الرد الايطالى . ولكن ليونتيف نفسه أتى الى ايطاليا فى الصيف وقابله رودينى . ورافق لوبانوف عندما زار الأخير فينا فى أغسطس ، وتحدث كثيرا مع السفير الايطالى الكونت نيجرا Nigra. ويبدو أن فسكنتى فينستا وزير الخارجية الإيطالية كان يأمل ويرغب فى زيارة القيصر نيقولا لايطاليا ، أسوة بعواصم الدول الأوروبية فى رحلته فى الحريف ، وحتى عندما فشل هذا كان يأمل فى زيارة القيصر لايطاليا فى الربيع . والاتصال الجديد بين روسيا وايطاليا لم يكن بعيد المدى ولكنه جدير بالذكر .

ولقد تكلم البروفسور سليفيمينى Salvemini المؤرخ الايطالى البارز عن هذه الفترة مشيرا الى « تشابك المحالفات Interpenetration of alliances » والعبارة دقيقة التعبير . فالمصالح الجديدة للدول الأوروبية قد أدت الى تداعى نظام التحالف القديم الذى وضعه بسمرك . وأقلق حتى الارتباط الفرنسى الروسى .

ولم يعد التقارب الاوروبى كافيا لحاجات السياسة العالمية الكبرى .
ولقد حاول أعضاء كل مجموعة تجنب المنازعات الخطيرة فى أوروبا
والحصول على مساعدة فى مشروعاتهم الافريقية . وفى مثل هذه
الظروف كان من الطبيعى أن تشعر انجلترا بوحدة الموقف أكثر من
غيرها لأن مصالحها العالمية تعادل مصالح الدول الأخرى بأجمعها .
ولهذا فإن المرحلة الثانية للنزاع على أعالي النيل وهى مرحلة
استرداد السودان ، زادت فى اتساع الشقة بين انجلترا من جانب
وفرنسا وروسيا من جانب آخر . وبالرغم من حادثة كروجرا إلا أن
بريطانيا اضطرت الى زيادة تقاربها من الحلف الثلاثى . ولكن الود
القديم قد ضاع . وفى كل النواحي أصبح مفهوما أنه لن يكون
هناك أى تعاطف . اذ أصبحت الحالة تدعو بأن تلتفت كل دولة
لمصلحتها الخاصة وتترك الباقي للشيطان . وفى ضباب هذا
الشك كان الالمان أحسنهم مركزا . ولم يكن هذا نتيجة عمل جليل
من جانبهم ، ولكن نتيجة الحظ ، لأنهم تمكنوا من أن يتبعوا سياسة
الود مع الجانبين فكانت انجلترا فى حاجة الى ألمانيا لاحتباط عمل
التحالف الفرنسى الروسى بشأن مصر ومسألة قناة السويس .
وكانت روسيا فى حاجة الى الالمان ليرجحوا كفتها ضد انجلترا .
وساعد موقف ألمانيا مع بريطانيا فى أن يظل الإيطاليون والنمساويون
مخلصين بعضهم لبعض وجلب ود روسيا معه علاقات أحسن مع
فرنسا . وتحت كل هذا شك ، حتى فى العلاقات الانجليزية الألمانية
ولكن فى الظاهر كانت ألمانيا لاتزال كما كانت فى أيام بسمارك وقبل
عقد التحالف الفرنسى الروسى الحكم فى مشاكل أوروبا .

قررت الحكومة البريطانية استرداد السودان فأوعزت الى
الحكومة المصرية تجريد حملة بقيادة اللورد سردار الجيش المصرى ،
ولم تكن الحكومة المصرية الا منفذة لارادة الحكومة البريطانية .
وقد بلغ بها الخضوع والاستسلام ان رئيس الوزارة لم يعلم شيئا
عن أمر هذه الحملة الا فى اليوم الذى ذهب فى مسائه الى الحديو

دوأخبره بأن اللورد كرومر أفضى اليه بأن الحكومة الانجليزية قررت ارسال حملة الى السودان ، فلم يكن من الحكومة المصرية الا أن قررت فى اليوم التالى تجريد هذه الحملة .

أقرت الحكومة المصرية فى يوم ١٢ من مارس سنة ١٨٩٦ . الحملة على دنقلة ، وكانت حملة جديّة منظمة ، اذ حشدت على الحدود جيشا يبلغ ١٦٦٨٠ مقاتلا منهم سبعمائة ضابط وهو مجموع الجيش المصرى اذ ذاك ، وأمدته بكل وسائل الزحف والتموين والنقل ، ولكنها حصرت الأعمال الرئيسية فى القواد والضباط الانجليز . فكان منهم قائد عموم الحملة (اللورد كتشنر) ورئيس أركان الحرب ، ومدير قلم المخابرات ، وحكيمباشى التجريدة ، والحكيمباشى البيطرى ومدير المهمات ومدير حملة النقل ، وأركان حرب التلغراف وقواد الفرسان والطوبجية والهجانة والمشاة وقواد اللواءات جميعا .

وقد أبدى الجيش المصرى فى وقائع استرداد السودان من الشجاعة والكفاية والصبر الشئ الكثير ، وأخذ يواصل الزحف حتى تم له القضاء على الدراويش فى موقعة أم درمان فى ٢ من سبتمبر سنة ١٨٩٨ .

وقد فر التعايشى جنوبا بعد الواقعة واستقر فى جبل أبى قدير ، فسارت اليه حملة بقيادة السير ونجت باشا وكيل السردار . وانتهت بقتله فى واقعة (جديد) فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٨٩٩ ، وبموته سلم البقية من أتباعه وانتهت الثورة المهدية فى السودان .

وفى يوم الأحد ٤ من سبتمبر ، بعد واقعة أم درمان بيومين ، عبر السردار النيل الى الخرطوم ورفع الرايتين المصرية والانجليزية على اطلال سراى الحاكم العام ، فقبول رفع الراية الانجليزية على

الخرطوم بالدهشة والسخط في مصر ومن الضباط المصريين في السودان ، اذ كان المفهوم ان استرداد السودان كان لحساب مصر وبنودها وأموالها وجهودها ، ولكن ولاء وزارة مصطفى باشا فهمي للاحتلال واستسلامها للغاصب جعل الانجليز يمعنون في الاعتداء على حقوق مصر ، فان رفع الراية الانجليزية على الخرطوم كان ايداناً بوضع السودان تحت الحماية البريطانية ولم تحرك الوزارة ساكناً أمام هذا الحادث الجلل ، بل مر كأنه حادث عادي (١) !!

(١) نعوم شقير : المرجع السابق ص ٦٣٣ - ٦٤٦ ، ومبدئ الرحمة
الرافعي : المرجع السابق ٣٣١ - ٣٣٢ .

الفصل الحادى عشر أزمة فاشودة

١٨٩٨

يعتبر المؤرخون الاحتلال البريطانى لمصر ، والثورة المهدية ، وفشل جوردون ونهايته ، واخلاء السودان فى سنة ١٨٨٥ حوادث مهمة جدا بالنسبة لشيئين : أولهما بالنسبة للعلاقات السياسية الكبرى فى أوروبا نفسها ، وثانيهما بالنسبة لحركة الاستعمار بعامة وفى افريقية بصفة خاصة .

ولأضرب مثلا على تأثيرها فى السياسة الأوروبية : ان أهم حقيقة فى تاريخ العلاقات السياسية الكبرى قبل الحرب العالمية الأولى كانت الحقيقة التى تولدت عنها المحالفات الكبرى ، وهى حرب فرنسا وألمانيا سنة ١٨٧٠ واستيلاء ألمانيا على الألزاس واللورين ، وتصميم فرنسا على استرداد ذلك الجزء فى يوم من الأيام . ترتب على ذلك تحرك الدول نحو تنظيم المحالفات ، فابتدأ بين فرنسا وروسيا التقارب الذى انتهى بالمحالفة الروسية الفرنسية . على اعتبار أن ألمانيا عدو مشترك للدولتين فى وسط أوروبا ، أما ألمانيا فجتمعت اليها الامبراطورية النمساوية وايطاليا . وكانت الامبراطورية النمساوية تعتمد على ألمانيا ، لأنها كانت لها آمال ومطامع فى البلقان ، وتخشى امتداد النفوذ الروسى فى هذه المنطقة . أما ايطاليا فكانت حليفا ثالثا غير موثوق به كل الوثوق لأنها كانت لها مصالح

فى أوروبا الوسطى من جهة ، ومن جهة أخرى كانت تحب مصالحه الدول البحرية كانجلترا وفرنسا .

والذى يهمننا من هذا هو أثر احتلال مصر ومشروعات تقسيم افريقية فى علاقات الدول الأوروبية بعضها ببعض ، من حيث أن هذه المسائل من ناحية تبعد بين الدول ، ومن ناحية أخرى تستخدم فى سبيل الغايات الأوروبية نفسها . فكانت أول نتيجة لاحتلال انجلترا لمصر أن فرنسا ساءتها تلك النهاية ، وأن هذا أوجد جفوة بين الدولتين الغربيتين ، وأن بسمرك استخدم هذا ليحول دون أى تقارب بين الكتلة الروسية الفرنسية وانجلترا ، وعمل طوال مدته على تأييد الاحتلال الانجليزى لمصر . وأفاد بذلك انجلترا كثيرا ، لأن فرنسا كلما أثارت صعوبات أمام الاحتلال الانجليزى ، يأتى التأييد الألمانى ويفسد كل تلك الصعوبات . ثم تستخدم السياسة الألمانية تأييدها لانجلترا كوسيلة لتحقيق أهداف معينة ، كجعل انجلترا تبتعد عن فرنسا ، وكحمل الانجليز على التسليم بمشروعات استعمارية ألمانية فى افريقية .

أما عن تأثير تلك الحوادث التى ذكرتها ، وهى الاحتلال البريطانى لمصر والثورة المهدية وفشل جوردون ونهايته وإخلاء السودان ، فى تقسيم افريقية ، فالكلام فيه له وجهان : الوجه العام ، وهو المتعلق بمسائل الدول المختلفة لاقتطاع أجزاء من افريقية ، ويمكننى أن أقرر أنه تم فى العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر وضع الخطوط الرئيسية للخريطة الافريقية ، وأن هذه المدة تعتبر عصر تقسيم افريقية ، الذى التهمت فيه أراضى القارة الالتهام المعروف ، وكان هذا بموجب عمليات دبلوماسية دقيقة ، متصلة أكبر الاتصال بالدبلوماسية الأوروبية العالمية فى ذلك الوقت . والدول التى اشتركت فى التقسيم كانت إيطاليا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وانجلترا . أما عن الوجه الخاص وهو المتعلق بمنطقة أعالي النيل نفسها ، فقد همت تلك الدول ،

بالإضافة الى الحبشة ، بأن تصل اليها ، أى أن كل مسعى لهذه الدول فى التقدم من سواحل افريقية كان للوصول الى أعالي النيل . وعلى هذا الاسساس عندما أعلن اخلاء السودان ، وترك لعوامله الداخلية بعد سقوط الخرطوم ، اعتبرته هذه الدول كلها - ماعدا انجلترا طبعاً - أرضاً بلا صاحب ، وحاولت الزحف نحو تلك الأرض . وانجلترا كان أملها أن تمنع ذلك الزحف ، لأنها كانت تريد أن تكون هى الوريثة عندما تحين لها الفرصة لتحقيق ذلك ، فكانت سياستها مقاومة كل من يعترض سبيلها فى اتمام مشروع تأسيس امبراطورية من البحر المتوسط الى رأس الرجاء الصالح ، وأن تحول دون أية دولة والاستيلاء على منطقة أعالي النيل ، فهى حجر الزاوية للقبو العظيم الذى تستند عليه الامبراطورية الافريقية . كما أنها كانت تريد منع وقوع أعالي النيل فى أيدي دولة أوروبية فتهدد مصر وهى صاحبة الشأن فيها . لذلك أصبحت حماية أعالي النيل أحد مفاتيح السياسة البريطانية فى افريقية .

من الممكن الهجوم على أعالي النيل من اتجاهات مختلفة : من البحر الأحمر ، ومن ساحل افريقيا الشرقى ، ومن الكنفو ، وقد سهأت انجلترا لدولة لا تخشى بأسها ، وهى ايطاليا ، الاستقرار فى بعض أقاليم غربى البحر الأحمر فأعطتها مصوع ، وشجعته على تأسيس مستعمرة اريتريا وارسل حملات علمية وتجارية الى اقليم هرر ، كما سمحت لها باحتلال كسلا مؤقتاً . ثم عقدت معها فى سنتي ١٨٩١ ، ١٨٩٤ اتفاقات نصت على اعتراف بريطانيا بدائرة نفوذ ايطالية تمتد من ساحل اريتريا ، وتشمل جميع الحبشة ، وتنتهى على ساحل المحيط الهندى بما فيها الصومال الايطالى . والمهم أنه روعى فى رسم حدود هذه المنطقة أن تكون بعيدة عن وادى النيل ، وفى الوقت نفسه تقف سداً ضد أية محاولة للفرنسيين للتوغل غرباً من الصومال الفرنسى . وهكذا اتبعت بريطانيا فى

منطقة غربي البحر الأحمر سياسة تحول دون هجوم فرنسا وإيطاليا
والحبشة على أعالي النيل من هذه الناحية .

وفي ساحل إفريقيا الشرقي اتبعت إنجلترا سياسة انتهت
بتقسيم هذه المنطقة مع ألمانيا بمقتضى معاهدة بين الطرفين في سنة
١٨٩٠ . وباحتلال إنجلترا لأوغندا وإعلان حمايتها عليها في سنة
١٨٩٤ .

وفي الغرب ، كما في الشرق ، أرادت الحكومة البريطانية
اتخاذ احتياطات لحماية أعالي النيل من الاعتداء ، فعقدت مع ألمانيا
معاهدة في نوفمبر سنة ١٨٩٣ تسمح للممتلكات الألمانية في
الكامرون بأن تمتد شمالا حتى بحيرة تشاد ، وشرقا في حدود دولة
الكونغو ، بحيث تكون بعيدة عن أعالي النيل ، وكانت إنجلترا ترمي
من وراء ذلك إلى قطع الطريق على امتداد المناطق الفرنسية إلى
النيل . ولكن فرنسا استطاعت أن تتفق مع ألمانيا في مارس سنة
١٨٩٤ على تحديد الحد الشرقي للكامرون ، بحيث تركت لفرنسا
الحرية في التوسع شمالا حتى بحيرة تشاد وشرقا كما تريد .
وبذلك أعطت ألمانيا لفرنسا ما أخذته من إنجلترا قبل ذلك بثلاثة
أشهر ، فالتجتهت إنجلترا إلى ليوبولد ملك بلجيكا ، وعقدت معه
اتفاقا في مايو سنة ١٨٩٤ ، تنص المادة الثانية منه على تأجير منطقة
بحر الغزال إلى ليوبولد ، وذلك لمنع الفرنسيين من التقدم إلى أعالي
النيل من ناحية الغرب ، وتنص المادة الثالثة على أن يؤجر ليوبولد
إلى بريطانيا ممرا عرضه ١٦ ميلا وطوله ١٨٨ ميلا ، ويمتد من بحيرة
تنجانيقا إلى بحيرة ألبرت إدوارد . وهذا الممر كانت تريده إنجلترا ،
لأنه كان حلقة اتصال هامة في المشروع المشهور بالخط الحديدي
من الكاب إلى القاهرة . احتجت فرنسا وألمانيا على هذا الاتفاق ،
فاضطرت بريطانيا وبلجيكا إلى التراجع وأعلنتا بطلان هاتين
المادتين . كما اضطر ليوبولد لأن يوقع اتفاقا مع فرنسا في أغسطس
سنة ١٨٩٤ ، تنازل بمقتضاه عن فكرة احتلال منطقة بحر الغزال ،

فبقى الطريق مفتوحا أمام الفرنسيين للوصول الى أعالي النيل من ناحية الغرب .

ثم جرت مباحثات بين انجلترا وفرنسا في أوائل سنة ١٨٩٥ . كانت نتيجةها الفشل ، فأدى هذا الى تحمس كبير من جانب الامبرياليين الفرنسيين ، وأصبحوا يحلمون - أكثر من أى وقت مضى - ببلوغ النيل عن طريق بحر الغزال . ولمعارضة المشروع البريطاني ، الذى يهدف الى وصل الكاب بالقاهرة فى خط غير منفصم من الاراضى البريطانية ، ظهر مشروع وصل الاطلنطى بالبحر الأحمر فى خط من المراكز الفرنسية . وقد شبه ذلك بقطع الكمثرى الافريقية بالعرض قبل أن تقطعها انجلترا بالطول . كما أن ليوبولد قام أيضا فى تلك السنة بمباحثات فى لندن وباريس ، يهدف من ورائها اعطاءه كل وادى النيل من الخرطوم حتى بحيرة فكتوريا بصفة ايجار . ولكنه لم ينجح فى هذه المباحثات ونظر الى نشاطه باستخفاف .

وعلى العموم كانت بريطانيا فى أوائل عام ١٨٩٦ غير مستعدة لاعطاء فرنسا أو بلجيكا أو غيرها أية امتيازات حقيقية فى أعالي النيل . وكان هدفها تأجيل المسألة المصرية السودانية حتى يتم استعدادها فتعمل فيها بقوة . ولكن لم تتح للانجليز فرصة اختيار الوقت المناسب لهم . فلقد انقلب الموقف السياسى ، وزاده تعقيدا انهزام الايطاليين أمام الأحباش فى عدوة فى مارس سنة ١٨٩٦ .

وعلى أثر هذه الهزيمة اتخذت انجلترا قورا قرارها بالتقدم لاسترداد السودان عن طريق وادى حلفا والنيل . ويعمل بعض الكتاب مثل ونستون تشرشل اتخاذ هذا القرار بأن الرأى العام البريطانى ضغط على الحكومة لشعوره بوجوب الأخذ بثأر جوردون . ويقول البعض الآخر ان الذى أزعج الانجليز حقا هو النشاط الذى استأنفه الدراويش فى شرق السودان ، وأنه كان هناك تفاهم بينهم

روبين امبراطور الحبشة • والحقيقة أنه بهزيمة الايطاليين - أصدقاء الانجليز - فى عدوة ، تحطم السد الذى حاول الانجليز اقامته فى وجه فرنسا فى الناحية الشرقية حتى لا تصل الى أعالى النيل من هذه الناحية • ولما أدرك البريطانيون خطورة موقفهم بهزيمة أصدقائهم وانكشاف جناحهم الشرقى ، أسرعوا فى تنفيذ استرداد السودان لكى يصلوا بقواتهم الى أعالى النيل قبل وصول الفرنسيين • وكانت حملة استرداد السودان بقيادة كتشنر ، وانتهت بهزيمة عبد الله التعايشى فى أم درمان فى سبتمبر سنة ١٨٩٨ •

وكانت فرنسا لسنين عدة تريد جلاء الانجليز عن مصر • وعندما فشلت فى هذا الأمر قررت الاندفاع الى أعالى النيل ، لترغم الحكومة البريطانية على الاتفاق بخصوص المسألة المصرية ، ولتضع حدا لحلم البريطانيين بربط مصر برأس الرجاء الصالح ، فقررت فى سنة ١٨٩٦ ارسال حملة الى أعالى النيل بقيادة الضابط مارشان • ووصل مارشان الى فاشودة على النيل الأبيض - عن طريق الكنفو - فى مساء ١٠ من يوليو سنة ١٨٩٨ مصحوبا بستة ضباط أوروبيين ونحو مائة وعشرين من السنغاليين، ورفع العلم الفرنسى على أنقاض القلعة المصرية القديمة هناك • كما أن ليوبولد نظم بعثتين عظيمتين فى الكونغو للتقدم تجاه النيل الى لادو ، وذلك لمساعدة مارشان ، ان أمكن ، ضد أى هجوم من الدراويش ولحماية مؤخرته • وفى الوقت نفسه اتفقت فرنسا مع امبراطور الحبشة على ارسال حملات فرنسية من الصومال الفرنسى وأخرى حبشية لتتجه غربا الى النيل الأبيض لمقابلة مارشان ومساعدته • ونلاحظ أن الحبشة كانت تطمح فى امتداد أراضيها فى النيل ، ولذلك اشتركت مع فرنسا فى هذه الحملات • وعلى العموم وصل مارشان الى فاشودة ولم تفد هذه الحملات لفشلها فى الوصول ، لأنها لم تعمل حساب المستنقعات والنهيرات الكثيرة التى واجهتها فى طريقها ، خصوصا وأن وقت تقدمها كان يتفق مع بدء سقوط الأمطار فى هذه المنطقة •

المدينة الموحدة أو أعلى
البلد في سنة ١٨٩٧م

الحدود
الحدود
الحدود
الحدود



ومما يجدر ذكره أنه قبل استئناف القتال ضد الخليفة عبد الله التعايشي ، كان هناك اجتماع هام لمجلس الوزراء في لندن ، حضره اللورد كرومر ، المعتمد البريطاني في مصر . وقرر في هذا الاجتماع انه عند استرداد الخرطوم ، يجب أن يخفق العلمان المصري والانجليزى جنبا الى جنب في السودان ، وأن على الحكومة المصرية أن تتبع مشورة بريطانيا في كل ما يتعلق بأمور السودان . وزيادة على ذلك تقرر ارسال أوامر لكثمنر بأن يرسل بعض القوارب الحربية في النيل الأزرق ، ويتقدم هو بقوة صغيرة في النيل الأبيض حتى فاشودة ، أو أبعد من ذلك اذا أمكن . كما أن عليه ألا يعترف بأية مطالب فرنسية أو حبشية في أى جزء من وادى النيل ، وأن يتجنب الاصطدام بقوات فيليك ، امبراطور الحبشة ، مهما كان الأمر .

ورأى كثمنر أنه من الضروري تنفيذ هذه الأوامر في الحال بعد هزيمة الخليفة ، لأنه في ٧ سبتمبر سنة ١٨٩٨ كانت هناك باخرة نيلية تابعة للمهدين ، آتية من أعالي النيل ، وأوقفت بالقرب من الخرطوم . وعند استجواب بحارتها قرروا أن باخرتهم كانت قد أرسلت الى النيل الأبيض منذ مدة ، ولكن أطلق عليهم بعض البيض النار عند فاشسودة واضطروهم للرجوع ودعم فحص الرصاص الذى استقر في خشب الباخرة ، الحقيقة القائلة ان هناك أوروبيين في فاشودة . ولم تبذل السلطات في الخرطوم أى جهد لمعرفة من هم هؤلاء . اذ بعد ذلك بثلاثة أيام رحل كثمنر بخمس بواخر وقوة من السودانيين قوامها ١٨٠٠ جندي ، يساعدها عدد قليل من الجنود البريطانيين وعند اقترابه من فاشودة في ١٨ من سبتمبر أرسل خطابا الى مارشان ، وأجاب عليه القائد الفرنسى قائلا انه احتل المنطقة منذ ١٠ من يولية ، ولا يمكنه تركها بدون

تعليمات من حكومته . وفى اليوم التالى تقابل الرجلان ، ورفض
مارشان أن ينسحب ، بالرغم من احتجاجات كتشنر .

ويصف كتشنر مقابله مع مارشان فى رسالة أرسلها من
الخرطوم فى أواخر سبتمبر الى السفارة البريطانية بالقاهرة قال
فيها : « رجعت الآن من فاشودة ، وقد لقيت فيها المسيو مارشان
وثمانية ضباط و ١٢٠ جنديا ، وكانوا قد رفعوا الراية الفرنسية
على دار الحكومة القديمة وسكنوا فيها ، فكتبت اليه كتابا قبل
وصولى بيوم أخبره فيه أنى قادم الى فاشودة . وفى الصباح
التالى ، أى فى ١٩ من سبتمبر جاءنى زورق صغير رافعا الراية
الفرنسية بجواب من مارشان يقول فيه انه وصل الى فاشودة فى
١٠ من يولية بعد أن أمرته حكومته باحتلال بحر الغزال حتى يلتقاه
ببحر الجبل ، وأيضا بلاد الشلك على الضفة اليسرى فى النيل
الابيض حتى فاشودة . وأنه عقد معاهدة مع مشايخ الشلك
مقتضاها بسط حماية فرنسا على بلادهم ، وأرسل المعاهدة الى
حكومته لتصدق عليها عن طريق الحبشة وطريق بحر الغزال
أيضا . ثم وصف القتال الذى جرى بينه وبين الدراويش فى ٢٥
من أغسطس . وقال انه كان ينتظر هجومهم عليه هجمة أعظم من
الأولى . فتداركا لذلك أرسل باخرته فى طلب المدد ، ولكن وصولنا
منعهم من اعادة الكرة عليه ، فلما وصلنا الى فاشودة جاء المسيو
مارشان والمسيو جرمان الى باخرتنا ، فأخبرتاهما على الفور أن
وجود قوم من الفرنسيين فى فاشودة ووادى النيل يعد تعديا على
حقوق مصر والحكومة الانجليزية . واعترضت على احتلالهم
لفاشودة ، ورفعهم الراية الفرنسية على أملاك سمو الحديو أشد
الاعتراض . فأجابنى المسيو مارشان أن الأوامر صدرت اليه
صريحة باحتلال البلاد ورفع الراية الفرنسية على دار الحكومة فى
فاشودة . وأنه يستحيل عليه الخروج من ذلك المكان الا بأوامر
حكومته ، وهو ينتظر ألا تبطل أوامرها . فسأله عما اذا كان

يقاومنا فى رفع الراية المصرية على فاشودة ، وهو يعلم أن معنى قوة أعظم من قوته . فتردد ثم قال أنه لا يستطيع المقاومة ، رفعت الراية المصرية حينئذ جنوبي الراية الفرنسية بنحو خمسمائة ياردة على ركن منهدم من أركان الحصون المصرية القديمة المشرفة على الطريق الوحيد بين مكان الفرنسيين وبين داخلية البلاد ، لأن المستنقعات تحيط بمكان الفرنسيين من الشمال . وقبل سفري من فاشودة جنوبا سلمت الى المسيو مارشان كتابا اعترضت فيه اعتراضا رسميا بالنيابة عن الحكومة الانجليزية والحكومة المصرية على احتلال فرنسا لجزء من وادى النيل . لأن ذلك يكون تعديا على حقوق الحكومتين . وقلت انى لا أعترف باحتلال فرنسا لجزء من وادى النيل . وتركت فى فاشودة حامية ، وهى عبارة عن أورطة سودانية ، وأربعة مدافع ، وباخرة ، تحت أمر الماجور جاكسون ، وعينته قومندانا لمركز فاشودة . ثم سرت الى سبت ورفعت الراية عليها ، وأقمت نقطة فيها فى ٢٠ من سبتمبر . ولم أر للأحباش أثرا على نهر السوبات . ولكن أنبئت أن أقرب نقطة لهم تبعد ٣٥٠ ميلا عن ذلك النهر . ووجدت بحر الجبل غاصا بالطحالب والأعشاب ، فأمرت مدفعية أن تسير فى بحر الغزال للاستطلاع متوجهة ناحية مشرع الرق . وعدت ، فلما مرت بفاشودة فى رجوعى شمالا ؛ أرسلت الى المسيو مارشان ، كتابا أقول فيه ان نقل المواد الحربية ممنوع ، لأن البلاد موضوعة تحت الأحكام العرفية . وجاء شيخ قبيلة الشلك وكثيرون من رجاله الى معسكر الماجور جاكسون ، وأنكر أنه عقد معاهدة مع الفرنسيين . وقد أبدت القبيلة كلها مزيد السرور بالرجوع الى طاعتنا . هذا والمسيو مارشان تعوزه الذخيرة والمثونة ، وكل ما يرسل اليه لا يصله الا بعد أشهر . ثم انه منقطع عن داخلية البلاد . ووسائل النقل فى الماء عنده لا تفى بالمراد ، وليس له أتباع فى هذه البلاد . ولو تأخرنا أسبوعين عن هزيمة الخليفة لأفنى الدراويش حملته ولم

ينجها أحد من أيديهم . وأدرك الكابتن مارشان بنفسه تماما عبث
مجهوداته ، ويبدو أن رغبته في العسودة كانت تعادل رغبتنا في
تسهيل رحيله . ففي موقفه الراهن كان لا حول له ولا قوة ، ولكن
أرجو أن تتخذ حكومة جلالة الملكة التدابير اللازمة لإبعاده بأسرع
وقت ممكن ، لأن وجود قوة فرنسية وعلم فرنسي في النيل غير
مرغوب فيه للغاية .

ولقد أثار النصر في أم درمان على قوات الخليفة عبدالله
التعاشي سرورا عظيما في انجلترا ، واستولى هذا السرور على
الانجليز كما قال تشرشل لدرجة أن الناس حمدوا الله وحكومتهم
وجنرالهم ، أي كتشنر ، واذ حكمنا على شعورهم بما يكتب في
الصحف ، نجد أن الناس قد جنوا بفرحة النصر ، ثم في مسدى
أسبوع أتت اشاعات بظهور الفرنسيين في أعالي النيل . وبالرغم
من مجهودات كتشنر في اخفاء تحركاته ، إلا أن مراسلي الصحف
في الخرطوم ، أرسلوا أخبارا مقابلته لمارشان . وقبل نهاية
سبتمبر أصبحت المسألة شائعة في انجلترا . وهنا أيضا يصف
تشرشل رد الفعل في انجلترا فيقول : « ان حادثة فاشودة عكرت
صفو الابتهاج العام ، فالشعب الانجليزى فوجئ بأن دولة صديقة
- بدون أية اشارة لها - قد حاولت أن تسلبه ثمرة انتصاراته .
وأدرك الآن أنه بينما هو يكرس نفسه لأعمال حربية عظيمة في
وضح النهار وأمام العالم كله ، ويجهز مشروعا قد وطد العزم عليه ،
كانت هناك عمليات مضللة - تجرى في الخفاء - في وسط افريقية
لفرض دنيء هو حرمانه من نتيجة أعماله . ولقد صمم على أن يقف
ضد هذا السلوك . »

وشنت الصحف البريطانية بأجمعها حملة على الفرنسيين .
ومن حين لآخر كانت تنتقد الفرنسيين باعتدال ، جريدة حرة
كالمانشستر جارديان ، ولكن هناك صحف كثيرة لهجتها حادة

وعبارتها قاسية ، فتصف فريق مارشان بأنه «عصابة من المغيرين» .
وكانت الجرائد لا تطبق المفاوضة أو أى مناقشات معقدة . واعتبر
البريطانيون بعثة مارشان مظهرا عدائيا لانجلترا . واعتبروا
مارشان دخيلا ، ويجب طرده ، حتى ولو أدى الأمر الى انذار ، ثم
تجهيز حملة وحرب مع فرنسا .

وكان اجماع السياسة يعادل اجماع الصحف . ووضع الأحرار
والاتحاديون والمحافظون أنفسهم تحت تصرف الحكومة . وطالبوا
مجلس الوزراء باتخاذ موقف حاسم .

وقد يسأل سائل ، هل كان اللورد سولسبرى ، رئيس
الوزراء ، فى حاجة الى هذا التشجيع من السياسة ومن الصحف ؟
ومهما كان رأيه بالنسبة للمسألة ، فانه منذ وقت طويل كان يرى
أن الرأى العام الانجليزى لا يرضى بسياسة منح امتيازات ما فى
مسألة النيل . ولقد أنذر الفرنسيون مرارا بأن وزارة الخارجية
البريطانية لن تبحث أية مطالب فى أى جزء من وادى النيل . وبعد
موقعة أم درمان أرسلت تعليمات للسير ادموند مونس ، سفير
بريطانيا فى باريس ، بأن يخبر وزارة الخارجية الفرنسية بأن «كل
المناطق التى كانت تابعة للخليفة ، قد انتقلت الى الحكومتين
الانجليزية والمصرية» ، وأن بريطانيا غير مستعدة للمناقشة فى
ذلك . وفى أثناء المجادلة التى أتت بعد أخبار مقابلة كتشنر
بمارشان أصر سولسبرى على رأيه ، ورفض التحدث عن المطالب
الفرنسية حتى يستدعى مارشان .

وعلىنا أن نبحث الآن الموقف كما ظهر فى باريس . وقبل
كل شئ يجب أن نتذكر أن خريف وشتاء ١٨٩٨ - ١٨٩٩ كان من
أحرج الأوقات فى التاريخ الداخلى للجمهورية الثالثة قبل الحرب
العالمية الأولى . فقد دخلت قضية دريفوس ، هذه القضية المشهورة
التي يرجع تاريخها الى سنة ١٨٩٤ ، فى مرحلتها الحاسمة .

وكانت مسألة دريفوس مأساة ظلت مدة عشر سنوات تقيم الفرنسيين وتقعدهم . وتتلخص في أن « ألفرد دريفوس » أحد ضباط الجيش ، اتهم سنة ١٨٩٤ بالخيانة العظمى ، آذ وجهت اليه تهمة بيع وثائق حربية لحكومة أجنبية . وعقد المجلس العسكري ، الذي كلف النظر في قضية الضابط المشار اليه ، عدة جلسات سرية ، انتهت بإدانته والحكم عليه بالطرد من الجيش وبالسجن المؤبد . وفي سنة ١٨٩٦ ، حيث كادت هذه القضية تتوارى عن الأنظار ، ظهر على المسرح الضابط بيكار ، وكان قد عين مديرا لإدارة المخابرات ، ومن اختصاصها حفظ الأسرار الحربية ، وتبين له أن دريفوس بريء ، وأنه دست عليه بعض المستندات ، وأنه كان ضحية مؤامرة في الجيش ، واحتج على ذلك بفصل من وظيفته . وسرعان ما انقسمت فرنسا الى قسمين : أغلبية ضد دريفوس ، وكان قوامها حزب المحافظين ورجال الدين الكاثوليك . وأقلية تطالب بإعادة المحاكمة ، وكان قوامها لفيفا من المصلحين المستنيرين ، اشتهر منهم الروائيان « أناتول فرانس » و « اميل زولا » ، والسياسي الصحفي « جورج كلمنصو » والمهم أنه في أثناء أزمة فاشودة بلغت قضية دريفوس ذروتها ، واتخذت طابع حرب أهلية . وامتلا شهر أكتوبر سنة ١٨٩٨ بالمظاهرات والمنازعات والاشاعات من كل نوع ، وبالخوف الهائل والفرع . ولا داعي للاسترسال في موضوع قضية دريفوس ، ويكفى القول أنه قضى بتبرئته في سنة ١٩٠٦ وأعيد الى الجيش .

ويمكن أن نتصور أنه وسط هذه الحالة التي خلقتها قضية دريفوس ، لم يبق للفرنسي العادي ، الذي لم يكن لديه اهتمام كبير بشئون المستعمرات ، أي مجال للتفكير في مصر والسودان ، وأما دعاة التوسع والاستعمار النشيطون فبطبيعة الحال كانوا يتتبعون سير الحوادث باهتمام بالغ . ويبدو أن هذه الدوائر اعتقدت أن استرداد الخرطوم وإثارة مشكلة السودان بعامة ، سوف تنتهي باستئناف المباحثات بين إنجلترا وفرنسا بشأن مصر .

والاتجاه الملائم الذى كان يجب على الحكومة الفرنسية الاخذ به فى ذلك الوقت هو الاتجاه الودى ، ففرنسا كانت فى أزمة داخلية عنيفة ، وغير مستعدة تماما لأن تخوض غمار الحرب ، وموقف مارشان كان محفوفاً بالأخطار ، كما أن الانجليز رفضوا باستمرار تحديد مطالبهم أو بحث مطالب غيرهم . فمن البداية قال سولسبرى ، رئيس الوزارة البريطانية ، ان رأى العام البريطانى لا يحتل أى عرض بمنح أية دولة امتيازات فى أعالي النيل ، ونتيجة لعدم رغبة الانجليز هذه فى مناقشة المسألة ، ولتعصب الصحافة البريطانية ، لم يسلم دلكاسيه ، وزير الخارجية الفرنسية ، وأوضح رأيه قائلاً انه لا يمكن سحب مارشان مالم توافق الحكومة الانجليزية على المفاوضة . وردا على هذا رفض سولسبرى رفضاً باتاً أى بحث حتى يجلو الفرنسيون من مركزهم .

ومن الممل جداً أن نذكر بالتفصيل الحجج والمناقشات ، التى قدمت فى الأسابيع التالية لاثبات أو عدم اثبات حق الفرنسيين فى وجودهم فى فاشودة ، اذ أنه منذ حرب القرم لم يصب نزاع دولى يمثل هذه المناقشات البيزنطية المتناقضة . وذكر ولفرد بلنت فى مذكراته أن كلا من الجانبين كان مخطئاً . ولاحظ مسيو كوشرى ، وهو من اقدر من كتبوا فى الموضوع ، ان حجج الفرنسيين والبريطانيين كانت فى الأصل واحدة ، وانما المتعب ان الحجة نفسها لم تكن تقدم من كل من الجانبين فى وقت واحد . لقد اخلى المصريون السودان تحت ضغط الانجليز وأوامرهم ، فما مركزه بعد ذلك من ناحية القانون الدولى ؟ كان رأى أعظم المشرعين الفرنسيين مثل دسبانيه وبونفس هو أن حقوق السلطان العثمانى وخديو مصر مازالت قائمة ، وأن السودان لا يعدو مشاعاً أو بلا صاحب . ومن ناحية أخرى كان من رأى بعض الناس أمثال سير صامويل بيكر ، وسير فردريك لوجارد أن المنطقة قد اخلت وانها سوف تتبع أول دولة تستطيع أخذها من المهديين . ولقد ضمت الحكومة البريطانية

أجزاء كانت تابعة لمصر على البحر الأحمر وفي أوغندة وأونيورو .
كما ساعدت الإيطاليين في الحصول على أجزاء أخرى على البحر
الأحمر ، وأجرت مناطق للملك البلجيكي ، وفي اتفاقها مع ألمانيا سنة
١٨٩٠ طالبت بجزء كبير من المنطقة الاستوائية ليكون تحت نفوذ
بريطانيا .

وكان للحرية التي تمتع بها الانجليز في ضم أجزاء كانت
تابعة لمصر أثر في أن هانوتو ، وزير الخارجية الفرنسية ، في سنتي
١٨٩٤ و ١٨٩٥ ، أصر على رفضه نظرية أن السودان مشاع ، وأكد
حقوق الحديو والسلطان . وبالرغم من هذا الموقف فإن هانوتو
بارك بعثة مارشان ، وكان هم السياسة الفرنسية في السنين التي
تلت ١٨٩٥ هو الحصول على جزء من الغنائم . وعندما قامت أزمة
فاشودة في سنة ١٨٩٨ انعكست الآية ، وتغير موقف الدولتين
المتنافستين ، فيقول الفرنسيون ان السودان مشاع وان لهم الحق
هناك كما للإيطاليين على البحر الأحمر ، أو للانجليز في أوغندة ،
أو للبلجيكيين في لادو ، وقالوا انه بالرغم من صغر قوة مارشان
فانه احتل منطقة بحر الغزال احتلالا تاما . وجوابا على هذا قال
البريطانيون ان بريطانيا تعمل من أجل مصر . وعندما لم يقتنع
الفرنسيون بهذه الحجة ضرب الانجليز على نغمة أخرى : لنفرض أن
المنطقة ضاعت بالنسبة لمصر تماما ، وأنها تبعت للدراويش ، فانها
الآن استردت منهم وتتبع البريطانيين والمصريين . والحقيقة انه
لا فرنسا ولا انجلترا كان لها أي حق في التحكم في مصر أو
السودان ، أو أي جزء من وادي النيل ، فاذا جردت مناقشتهم من
الدبلوماسية والدعاية الصحفية ، فهي لا تنطوي على شيء الا على
روح الاستعمار والاستغلال ، وهذه لا تستند الى حق بل تؤيدها
القوة .

ومن الواضح أن حجج الانجليز والفرنسيين ومناقشاتهم كانت

لا دخل لها في الوضع النهائي للمسألة . وكما ذكرت كان سولسبرى ، رئيس الوزارة البريطانية ، مصمما على عدم الرضوخ ، أو بحث أية امتيازات للفرنسيين وازاء هذه الحالة أصبحت المسألة مسألة قوة .

وكان في الامكان أن تسحق قوات كتشنر البالغ عددها أربعون ألفا قوات مارشان ، ولكن ذلك معناه حرب بين انجلترا وفرنسا . وكانت لندن تدرك هذا جيدا . ولكن الحكومة لم تكن تخشى مثل هذا العمل .

عندما انتهت أزمة فاشودة تقريبا ، كتبت جريدة التيمس تقول انه في سنة ١٨٧٨ كان البريطانيون يغنون بحماسة « لدينا الرجال ، لدينا السفن ، ولدينا المال أيضا » . أما في سنة ١٨٩٨ ، فقد قالت هذه الجريدة الكبيرة انه لم يكن هناك أى غناء ، فان البريطانيين لم يكونوا في حاجة الى تقوية الراى العام ، اذ كانت هذه هي المرة الاولى التى تواجه انجلترا فيها أزمة كبيرة دون أدنى خوف .

وكانت هذه الثقة العامة لها ما يبررها . فالسنوات الأخيرة شاهدت بناء كبيرا للسفن وزيادة عامة فى الأسطول جعل سيادة بريطانيا فى البحر أمرا مؤكدا ، فكان لدى انجلترا من السفن الحربية التى عمرها أقل من عشر سنوات وهرعتها ١٦ عقدة على الأقل و ٣٤ سفينة ، فى مقابل ١٣ لفرنسا و ١٧ لروسيا . وكانت انجلترا أقل من هاتين الدولتين فى الطرادات والنسافات فقط . وقيل فى أحلك أوقات الأزمة ، ان سفن الأسطول البريطانى الحربية تعادل سفن أساطيل فرنسا وروسيا وألمانيا مجتمعة ، وان السفن الحربية البريطانية متجانسة ومتشابهة ، ولذلك فهى أكثر انسجاما وعبر ناقد فرنسى عن رأيه قائلا انه لو تركنا جانبا مسألة احصاء السفن وعددها ، فان الأسطول البريطانى كان يعادل فى القوة

أربعة أمثال الأسطول الفرنسى ، وأقوى من كل أساطيل أوروبا
مجتمعة .

وكانت الاستعدادات البحرية البريطانية على قدم وساق
طوال شهر أكتوبر . ففي بورتسموث أعدت كل المهمات حتى
تتمكن القوات الثقيلة من أن تبخر فوراً وقت اللزوم . ولم تعرف
التفاصيل للتكتم الشديد على هذه العمليات ، ومع ذلك يبدو أن
فرق بحر المانش ذهبت تجاه الساحل الفرنسى استعداداً لحصار
السفن الحربية الفرنسية عند برست Brest وراقبت قوة
أخرى مضيق جبل طارق لمنع الأسطول الفرنسى فى البحر
المتوسط من الخروج منه . أما فى البحر المتوسط نفسه فوضعت
قوة كبيرة بين مالطة وجبل طارق ، وكانت على استعداد لحصار
طولون ، أو النزول عند بنزرت وأرسلت قوة أخرى الى الاسكندرية
لحراسة قناة السويس .

وشعر الانجليز بأنهم مستعدون لكل الاحتمالات . أما من
الناحية الأخرى ، فقد استولى على الفرنسيين زعر عام . وكان
اجماع العالم على أن الأسطول الفرنسى ثانى أسطول فى العالم
بعد الأسطول الانجليزى . ولكن السلطات البحرية الفرنسية
كانت مشلولة الى حد ما لمدة طويلة نتيجة للنزاع المتواصل بين
أفرادها . وكان للساسة أيضاً دخل كبير فى اضمحلال الاستعدادات
البحرية الفرنسية . وعلى أى حال ، كان يبدو أن الحالة فى سنة
١٨٩٨ تدعو تماماً للشفقة . فالأسطول الفرنسى فى بحر المانش
كان مكوناً من سفن حربية صنعت قبل سنة ١٨٨٥ وغير متجانسة
وتصميماتها مختلفة . وكانت الموانئ البحرية فى فرنسا نفسها
وفى المستعمرات تقاسى نقصاً كبيراً فى الرجال ، بينما كانت الورش
غير مجهزة تجهيزاً كافياً . ففي برست وشربورج وطولون كان
يمكن تشغيل ثلث المدفعية فقط لنقص الرجال وقلة الذخائر .

وشعرت الحكومة الفرنسية في آخر لحظة بخطورة الموقف .
فبعد أن أشعلت النار في برميل فاشودة المملوء بالبارود ، هب
الفرنسيون فزعين ، مندهشين وعاجزين . وكانت نعمة الصحف
البريطانية تنم عن الروح الحربية وكان هناك اتجاه عام في إنجلترا
بأن الوقت قد حان لتصفية المسائل مع فرنسا . وفي كل الدوائر
البريطانية كانت فكرة الحرب رائجة حتى بين أعضاء الوزارة
أنفسهم .

وصلت تقارير بكل ذلك الى باريس طوال شهر اكتوبر سنة
١٨٩٨ . وفي وزارة البحرية الفرنسية كان هناك اتفاق عام في
الرأى على أن الانجليز قد يثيرون حربا ليتخلصوا من الأسطول
الفرنسى قبل أن يقوى الأسطول الألماني الحديث العهد . وكان
الضباط الفرنسيون يرون أن فرنسا غير قادرة على الحرب في
البحر . كما أن وزير البحرية الفرنسية كان مقتنعا بأن الحرب
ضرب من اليأس ، واتفق معه في الرأى رئيس الوزراء بريسون
ورئيس الجمهورية فوريه .

وكانت سياسة دلكاسيه . وزير الخارجية الفرنسية ،
اكتساب الوقت حتى تتمكن فرنسا من عمل شيئين أولهما اتمام
الاستعدادات البحرية الهامة ، وثانيهما محاولة ضم روسيا الى
مساعدتها . ولذا طلب من الانجليز امهاله بعض الوقت حتى يأتيه
تقرير من مارشان ، وحتى يشرح له الكابتن براتيه الذى استدعى
الى باريس لحل الموقف . وفي الوقت نفسه أخذت فرنسا في
تحصين سواحلها حتى تكون في حالة دفاع على الأقل . فأرسلت
الذخيرة والجند على وجه السرعة الى برست وشربورج ، وأعدت
السفن بسرعة للعمل . وفي طولون كان العمل يجرى ليل نهار في
مراسى السفن ، وألغيت كل الأجازات . وأعد كل الأسطول
الموجود في البحر المتوسط . ووضع تحت امرة الأميرال فورنييه ،

وهو من أقدر الضباط البحريين ، وفي النهاية استطاع رئيس الجمهورية فورييه أن يقنع رئيسي اللجنتين الماليتين في مجلسي الشيوخ والنواب باعتماد صرف نحو مائة مليون فرنك بدون موافقة البرلمان ، وبدى في عملية اصلاح واسعة في الأسطول .

وبينما كانت الأزمة في أوجها أتى وزير خارجية روسيا الى باريس في ١٥ من أكتوبر ، وتبعه بعد أيام قلائل وزير الحرب الروسي الجنرال كورباتكين . ولم يعرف الى الآن ما دار في المحادثات التي امتدت أياما عدة ، ولو أنه ليس من الصعب أن نخمن . فالعلاقات الفرنسية الروسية لم تكن على خير ما يرام في ذلك الوقت . وكانت الجماعات السياسية في فرنسا ، اليمينية منها واليسارية ، تشعر بخيبة أمل بالنسبة للتحالف مع روسيا ، وهو تحالف لم يبد أكثر من كونه ترتيبا للاحتفاظ بالوضع الراهن في أوروبا ولاستدراج فرنسا الى حظيرة السياسة الألمانية . وفي أغسطس سنة ١٨٩٨ أصدر القيصر الروسي بغير سابق اتفاق مع فرنسا منشوره الشهير للسلام . وأيقن الفرنسيون أن الروس لا يرغبون في مساعدتهم ، ويتلخص رد الفعل العام في الدوائر السياسية الفرنسية في العبارة الآتية : تخلوا عنا .

أما من ناحية الجانب الروسي فكان عدم الرضا أيضا ظاهرا : ما فائدة حليف مشلول بمرض حساد كمسألة دريفوس ؟ ماذا يستطيع أن يفعل الانسان بوزارة متطرفة في السياسة مثل وزارة بريسون التي يعصدها رجال أمثال كلمنصو وجورييه ورائك وآخرون ممن يعرفون بعدائهم للتحالف الروسي الفرنسي ؟ .

وأعلنت الصحافة الروسية كراهيتها للحكومة الفرنسية وعزمها على عدم مساعدتها . د عند ما يشعر الرجل بأن امرأته لم تعد جميلة يبدأ في الاعتقاد بأن مهرها كان ضئيلا ، كتب هذا مراسل جريدة التيمس البريطانية في باريس في ١٤ من أكتوبر

مبيناً أنه لم يكن هناك فى الجبهتين الروسية والفرنسية إلا السخط والتراشق بالتهمة . وعلى العموم فإن وزير الخارجية الروسية أكد لذلكاسيه وزير الخارجية الفرنسية أن روسيا ستحترم التزاماتها، ولكن تعبثها العسكرية ستتسغرق وقتاً طويلاً ، وأسطولها لا يستطيع ترك موانئه فى الشتاء لتجمد المياه . ولذلك فهو ينصح فرنسا بأنه من الخير لها أن تسلم بمطالب إنجلترا ، وبخاصة لأن مستنقعات فاشودة ليست مسألة حيوية لفرنسا ، وبعد ذلك يمكن لروسيا أن تساعد فرنسا فى إثارة المسألة المصرية جميعها مرة أخرى .

ومن الصعب أن ندرك كيف يغيب عن بال أى شخص أن يفهم حقيقة الموقف بين روسيا وفرنسا بعد قراءة المقالات فى الصحف الفرنسية . فمثلاً كتبت جريدة الشمس Soleil الفرنسية فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٨٩٨ تقول : « لقد أرسلنا بحارتنا الى كييل بمناسبة افتتاح قناة البلطيق ، وذلك لنرضى روسيا . ووافقنا بعد الحرب اليابانية الصينية على أن نستخرج الكستناء من النار لروسيا ، وبذلك استطاعت روسيا أن تكسب منشوريا وتحصل على مركز ممتاز فى بحار الصين بدون اتفاق روبل واحد (والروبل هو ريال روسى ويعادل عشرة قروش) ، وبدون المخاطرة بأى قوزاق ، (والقوزاق هو الفارس من جنوب روسيا) ، كما أعطينا روسيا مليارات عدة من الفرنكات من احتياطينا الذى كان من الممكن أن ننتفع به فى الداخل . وفى مسألة فاشودة لم ترفع روسيا أصبعاً للدفاع عنا . وهى من غير شك تعتبر أنها ردت الخدمات التى أديناها لها ببعض البرقيات التى أرضت غرور مسيو فيلكس فوريه وبعض النياشين التى أرضت مسيو هانوتو » .

والمهم أن الحالة فى فرنسا وقتذاك كانت تدل على الحيرة والعجز التام . وفى وسط الاضطراب الداخلى وجدت فرنسا نفسها غير مستعدة عسكرياً وبدون المساعدة التامة من حليفتها . وكان

الانجليز عازمين على السير الى نهاية الشوط . ولذلك لم يكن هناك
أى حل للفرنسيين غير التسليم . وفى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٩٨ .
بدأت الصحافة الفرنسية تتكلم عن القرار المنتظر . وناقش مجلس
الوزراء الفرنسى الموضوع فى ٣ من نوفمبر . وفى مساء اليوم التالى
أذاعت شركة هافاس الفرنسية البلاغ الرسمى الآتى : « قررت
الحكومة الفرنسية سحب بعثة مارشان من فاشودة » . وقد اتخذ
مجلس الوزراء هذا القرار بعد دراسة عميقة للمسألة ، وبذلك
عرف العالم أن فرنسا قررت الانسحاب من فاشودة بلا قيد ولا
شرط .

وكان مارشان قد ترك قواته فى فاشودة وذهب الى القاهرة
عن طريق النيل ، بدون تصريح من باريس ، فأمر بأن يعود ثانية
الى فاشودة لينظم رحيل قواته . وكان عليه أن يترك المكان المتنازع
عليه ويسافر عن طريق السوبات الى الحبشة ومنها الى الممتلكات
الفرنسية على البحر الأحمر . وفى ١١ من ديسمبر سنة ١٨٩٨
أنزل العلم الفرنسى نهائيا . ورحل مارشان ورجاله ، وبعد مشقة
وصلوا الى العاصمة الحبشية ، وفى الربيع كانوا فى باريس .

وبعد قرار الحكومة الفرنسية بالانسحاب من فاشودة ، ألقى
تشمبرلين ، وكان بوق الامبرياليزم الاقتصادى والاستغلالى ، خطبة
فى مانشستر فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٨٩٨ ، قال فيها انه يأمل
أن يكون الفرنسيون فى سحبهم مارشان قد اقتنعوا بالمبدأ الذى
كانت بريطانيا تقاومهم من أجله وبوجاهة موقف الانجليز . ثم
انتقل تشمبرلين الى أن مسألة فاشودة ما هى الا رمز ، وأن المهم
ليس المدينة نفسها وانما السيطرة على وادى النيل . وذكر كلاما
كثيرا عن مصر ، وأن بريطانيا ضحت تضحيات عظيمة حتى وصلت
مصر الى درجة من الرفاهية وأن كل التضحيات التى بذلت تصبح
عبثا اذا وقعت منابع النيل فى يد دولة معادية ، أو دولة يخطر

فى أى ظرف من الظروف أن تتحول الى دولة غير صديقة ، ثم يوجه تشمبرلين الكلام للسياسيين الفرنسيين فيقول ان على الساسة الفرنسيين أن يقلعوا عن خططهم التى نهجوا عليها سنوات طويلة، والتى لا غرض لها الا عرقلة السياسة البريطانية فى كل جزء من أجزاء العالم .

ويؤخذ على هذه الخطبة الاشارة الى التضحيات البريطانية من أجل مصر ، ويجوز أن يهضمها المستمع الانجليزى ، ولكن هذه النغمة كان فى الامكان أن نسمعها من أية دولة استعمارية أخرى .

فرنسا أو ايطاليا بلا شك كانت ترحب بمثل تضحيات الانجليز أو أكثر منها نظير السيطرة على كل وادى النيل . والواقع أن بريطانيا تدرعت بهذه الحجج فى تلك الأثناء ، لأن هذا كان فى مصلحتها ، اذ جنبها عدم الانسحاب من مصر من جهة ، ومن جهة أخرى أفادها فى ابعاد الفرنسيين والبلجيكيين والأحباش وغيرهم عن منطقة أعالي النيل . وقد كان لحادثة فاشودة وقع شديد فى نفوس المصريين وأثر بالغ فى مصير المسألة المصرية وفى الحركة الوطنية فى مصر .

تبين لنا مما تقدم أن الأزمة السياسية اشتدت بين انجلترا وفرنسا على أثر هذه الحادثة ، وكان ظن المصريين أن تتمسك فرنسا بموقفها وتفتح باب المسألة المصرية وتضطر انجلترا الى الجلاء عن مصر مقابل جلاء الفرنسيين عن فاشودة . وقد استيقن المصريون أن آمالهم فى الجلاء ستتحقق ، اذ كانوا يعتقدون أن فرنسا لا تقدم على هذا التحدى لانجلترا الا وهى مصرة على المضى فى سياستها الى النهاية ، وكاد الحلاف بين الدولتين يصل الى حرب طاحنة بينهما كما رأينا ، فعظم بذلك شأن المسألة المصرية ، وقويت آمال المصريين فى الاستقلال ، ولكن فرنسا تخاذلت وتراجعت آخر الأمر ، وخشيت مغبة الحرب اذ لم تتقدم حليفها روسيا لمعاونتها.

فسلمت بوجهة نظر انجلترا ، وأمرت مارشان بالبقاء عن فاشودة ،
وتم جلاؤه عنها يوم ١١ من سبتمبر ١٨٩٨ . فكان هذا التسليم
أكبر صدمة سياسية أصابت الحركة الوطنية في مصر ، لأنه دل
على أن فرنسا لا تنوى معارضة انجلترا في احتلال وادي النيل
والتصرف فيه كما تشاء ، ودل على نية الانجليز في دوام احتلالهم
لمصر والسودان ، فزلزل هذا الحادث أمل المصريين في الاستقلال
وجنح بعض رجالات مصر الى الولاء للاحتلال البريطاني واكتساب
رضاه ، اذ رأوا في حادثة فاشودة برهانا جليا على رسوخ أقدامه
في البلاد .

كتب مصطفى كامل الى أخيه علي ، وكان وقتئذ من ضباط
حملة السودان كتابا قال فيه : « ... ان الأحوال السياسية سيئة
للغاية بعد مسألة فاشودة ، وقد أظهر بعض الكبراء الجبن ،
وكادوا يخونون بلادا أحسنت اليهم بما لا يحلم به غيرهم ؛ ولكني
ثابت على خطتي حتى الممات ، لأن اعتقادي أن ثمر الدفاع وان لم
يجنّه المدافع الأول أو الثاني فلسوف يجنيه مصري على مدى الأيام ،
واتنا اذا لم نقطف ثمر عملنا وجهادنا في حياتنا ؛ فاننا على الأقل
نضع الحجر الأول لمن يبنى بعدنا » .

ولقد صدقت نبوءة مصطفى كامل ، اذ استطاعت مصر ، بعد
كفاح طويل مرير ، وبعد قيام ثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ أن
تطرد المستعمرين البساغين ، وأن تتحرر من كل ألوان التسلط
والاستغلال وأن تتبوأ مكانتها اللائقة بين دول العالم .

كتبت مدام جوليت آدم كثيرا عن حادثة فاشودة ، ومنه
قولها في مقالة لها في فبراير سنة ١٩٠٤ عن أخطاء السياسة
الفرنسية : « فاشودة ! انها الضربة القاضية ! فقد قلت في
رسائي قبلا أن غير واحد من سياسة فرنسا قد أفهم الخديو
والوطنيين المصريين أن فرنسا ستتدخل لصالح مصر سريعا

- 43 — Velay, Et. : Les Rivalités Franco-Anglaise en Egypte (1876-1904). Nimes, 1904.
- 44 — William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism (1890-1902), New York, 1951.
- 45 — Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa. A Study in Economic Imperialism. New York, 1920.
- 46 — Wylde, Augustus B. : Modern Abyssinia, London, 1901.
- 47 — Zetland : The Life of Lord Cromer, London, 1932.

صفحة

٣	مقدمة
٧	تمهيد

الفصل الأول :

١١	تقسيم أفريقية بين الدول الأوروبية
----	---

الفصل الثاني :

٢٠	إخلاء السودان
----	-----------------------

الفصل الثالث :

٣٤	السياسة البريطانية في منطقة غربى البحر الأحمر
----	---

الفصل الرابع :

٥٥	بريطانيا والمانيا فى شرق أفريقية
----	--

الفصل الخامس :

٨٢	إعلان الحماية الانجليزية على أوغندا
----	---

الفصل السادس :

٩٢	الكونغو ما بين بلجيكا وانجلترا وفرنسا
----	---

الصفحة

الموضوع

الفصل السابع :

العلاقات الانجليزية الفرنسية فى عام ١٨٩٥ .. ١١٧

الفصل الثامن :

الموقف فى الكونغرس ١٣٣

الفصل التاسع :

التوسع الاستعماري الايطالي فى الحبشة ١٣٨

الفصل العاشر :

استرداد السودان ١٤٥

الفصل الحادى عشر :

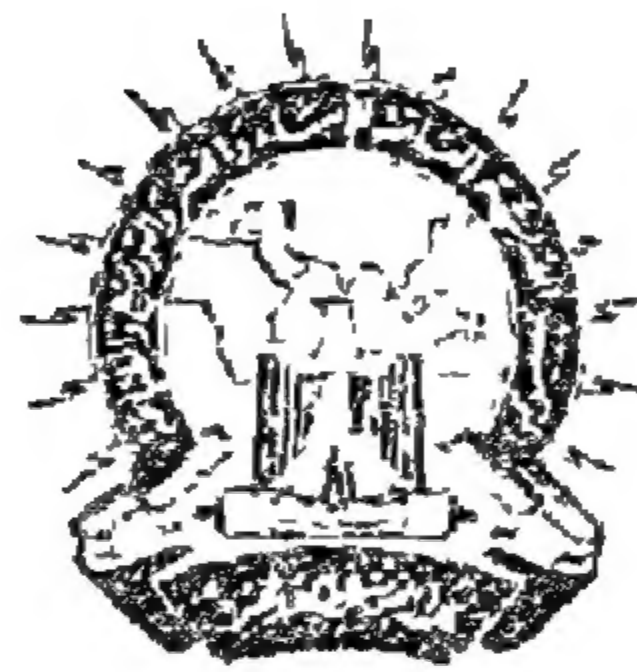
أزمة فاشودة ١٧٠

خاتمة ١٩٤

المراجع ١٩٧



مطابع الدار القومية للطباعة والنشر
ت : ٤١٠١٢ - ٤٠٧٥٣ - ٤٠٨١٤ - ٤٠٥٨٨



مطابع الدار القومية للطباعة والنشر
ت : ٤١٠١٢ - ٤٠٧٥٣ - ٤٠٨١٤ - ٤٠٥٨٨

